بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

رسالة ماجستير بعنوان:

العمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا
الإمكانيات والتحديات

Prospects of Islamic Banking in Macedonia
Possibilities and Challenges

حقل التخصص: الاقتصاد والمصارف الإسلامية

إعداد:

منير ماهر محمود أحمد

2013109006

بإشراف:

د. ميساء منير ملحم

2017/2016م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

العمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا: الإمكانيات والتحديات

إعداد:

منير ماهر أحمد

بكالوريوس إدارة أعمال / الجامعة الهاشمية 2011

ماجستير إدارة أعمال / ادارة - الجامعة الأردنية 2015

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية من جامعة اليرموك، الأردن، اربد

وافق عليها أعضاء لجنة المناقشة:

د. ميساء منير ملحم ..... مشرفا ورئيسا

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية – جامعة اليرموك

د. ابراهيم عبد الحليم عبادة ..... (عضوًا)

أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية – جامعة اليرموك

د. ابراهيم محمد خريس ..... (عضوًا)

أستاذ مشارك في قسم المصارف الإسلامية – جامعة الزرقاء

تاريخ مناقشة الرسالة:

15 / أيار / 2017م الموافق

19/ شعبان/ 1438 هـ

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى والدتي ووالدي ... رب ارحمهما كما ربياني صغيرا

إلى زوجتي وابني ... رب اجعلهم قرة عين لي

إلى إخوتي وأخواتي .. رب اشدد بهم أزري

إلى مسلمي مقدونيا .. رفع الله عنهم ضيقهم ويسر الله لهم سبل الحلال

وإلى من ساعدني في اختيار الموضوع والكتابة فيه

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

بعد شكر الله المنعم على تيسير الأمور وتذليل الصعاب، أتوجه بالشكر الجزيل إلى مشرفتي الفاضلة الدكتورة ميساء ملحم على مساعداتي في إنجاز هذا العمل، وصبرها وتوجيهاتها العلمية. كما أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور عماد بركات الذي ساعد في اختيار الموضوع والإرشاد والمتابعة والتوجيه فيه.

والشكر موصول للأساتذة المحكمين الذين قاموا بتحكيم الاستبانة وأبدوا ملاحظاتهم القيمة عليها.

وإلى كل الاخوة والأخوات الذين ساعدوني في ترجمتها وتوزيعها ونشرها للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المعنيين.

وإلى المعنيين والمسؤولين والخبراء الذين قابلتهم وأجابوا عن الأسئلة المتطلبة لإنجاح الدراسة.

والشكر موصول للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور ابراهيم محمد خريس والدكتور ابرهيم عبد الحليم عبادة.

ولا يفوتني شكر من صبر علي أثناء العمل على هذه الرسالة مدة طويلة بعيدا عن الوطن: أهلي وزوجتي.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الموضوعات

المحتوى	
الإهداء	أ
شكر وتقدير	ب
فهرس الموضوعات	د
قائمة الجداول والأشكال	ح
قائمة الملاحق	ك
ملخص الرسالة	ي
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	3
الإضافة المتوقعة	4
أهداف الدراسة	5
أهمية الدراسة	5
الدراسات السابقة	8
منهجية الدراسة	8
مجتمع وعينة الدراسة	10
مخطط البحث	10
الفصل الأول: واقع الاقتصاد المقدوني والنظام المصرفي فيه	12
المبحث الأول : تمهيد في تاريخ مقدونيا والمسلمين فيها	13

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول/ معلومات عامة عن جمهورية مقدونيا	14
المطلب الثاني/ تاريخ المسلمين في جمهورية مقدونيا	16
المبحث الثاني: مرتكزات الاقتصاد المقدوني	21
المطلب الأول/ تطورات الاقتصاد والسياسة في مقدونيا - الفترة 1991-2016	22
المطلب الثاني/ واقع الاقتصاد المقدوني	24
المبحث الثالث: الجهاز المصرفي المقدوني وإمكانات إقامة المصارف الإسلامية	31
المطلب الأول/ النظام المالي والمصرفي في جمهورية مقدونيا	31
المطلب الثاني/ البنك المركزي المقدوني وعلاقته بالبنوك الأخرى	32
المطلب الثالث/ إمكانات إنشاء مصارف إسلامية في جمهورية مقدونيا	37
المبحث الرابع: أهمية تطبيق المصرفية الإسلامية في مقدونيا	42
المطلب الأول/ أهمية المصارف الإسلامية في توفير معاملات مالية إسلامية حلال	43
المطلب الثاني/ مدى أهمية المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية بتعزيز الاستثمار ومحاربة الاحتكار وتقديم خدمات خيرية	51
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لمتطلبات إنجاح تطبيق المصرفية الإسلامية	57
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية وجمع المعلومات	58
المطلب الأول/ منهج الدراسة	58
المطلب الثاني/ أسلوب جمع البيانات	59
المطلب الثالث/ تطوير أداة الدراسة والتعريف بها	59
المطلب الرابع/ صدق أداة الدراسة	60
المطلب الخامس/ مجتمع وعينة الدراسة	61

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب السادس/ متغيرات الدراسة	63
المطلب السابع/ الأساليب الاحصائية المتبعة في تحليل البيانات	69
المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة	69
المطلب الأول/ تحليل النتائج وفقا لمجالات الدراسة	70
المطلب الثاني/ الفروق في آراء الجمهور المقدوني تبعا لمتغيرات الدراسة	78
الفصل الثالث: أهم معوقات تطبيق المصرفية الإسلامية في مقدونيا	87
المبحث الأول : المعوقات القانونية والتشريعية	88
أولا/ تملك المصارف للعقارات والمنقولات	91
ثانيا/ نسب السيولة القانونية	92
ثالثا/ نسب الاحتياطي الإلزامي	93
رابعا/ الرقابة على الإئتمان وعلى سقوف الإئتمان	95
خامسا/ الازدواج الضريبي	97
سادسا/ عدم وجود هيئة معنية بحل النزاعات في حال وقوعها	98
المبحث الثاني: المعوقات الاقتصادية والاجتماعية	99
المطلب الأول/ التحدي الاقتصادي	99
المطلب الثاني/ التحدي الاجتماعي	106
المبحث الثالث: المعوقات الإدارية ومعوقات الموارد البشرية	112
المطلب الأول/ مشكلة ندرة الموارد البشرية المؤهلة	112
المطلب الثاني/ المشكلات الإدارية	115

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع: حلول ومتطلبات إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا	117
المبحث الأول: حلول المعوقات	118
المطلب الأول/ حلول المعوقات القانونية والتشريعية	118
المطلب الثاني/ حلول التحديات الاقتصادية والاجتماعية	119
المطلب الثالث/ حلول التحديات الاجتماعية	121
المطلب الرابع/ حلول التحديات في الموارد البشرية	122
المبحث الثاني: أساليب التحول إلى المصرفية الإسلامية	123
المطلب الأول/ مفهوم التحول وأشكاله وأسبابه ومتطلباته	124
المطلب الثاني/ وجهة نظر القائلين بالتحول وأهمية التدرج فيه	126
المطلب الثالث/ أساليب التحول المقترحة في مقدونيا	128
المبحث الثالث: التوقعات المستقبلية للمصارف الإسلامية كما يراها الباحث	131
النتائج	138
التوصيات	139
قائمة المصادر والمراجع	168
ABSTRACT	188

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول والأشكال

جدول 1 تعداد المسلمين في مقدونيا ونسبتهم لإجمالي السكان	18
جدول 2 المؤشرات الاقتصادية الهامة للجمهورية المقدونية	26
جدول 3 يوضح تطور نسب الانتاج في الاقتصاد المقدوني للأعوام 2017/2016	29
جدول 4 درجات مقياس ليكرت Likert Scale	60
جدول 5 توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	64
جدول 6 توزيع عينة الدراسة حسب العمر	64
جدول 7 توزيع عينة الدراسة حسب العمل	66
جدول 8 توزيع عينة الدراسة حسب الديانة	66
جدول 9 توزيع عينة الدراسة حسب المناطق والمدن	67
جدول 11 يوضح مجال الانطباع العام لإنشاء مصرف إسلامي في مقدونيا	69
جدول 12 يوضح مجال توقعات مستقبل المصارف الإسلامية	72
جدول 13 يوضح مجال الفرص والتهديدات التي تواجه إنشاء مصارف إسلامية	74
جدول 14 يوضح مجال الدعاية والاعلام ودوره في إقامة مصارف إسلامية	76
جدول 15 يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاداة ككل مرتبة تنازليا	77
جدول 16 يبين الفروق في آراء الجمهور المقدوني تبعا للعمر T-test	77
جدول 17 يبين ملخص عينة العمر	79
جدول 18 يبين اختبار تحليل التباين الاحادي Anova لعينة العمر	80
جدول 19 يبين ملخص عينة المؤهل العلمي	81

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 20 يبين اختبار تحليل التباين الأحادي Anova لعينة المؤهل العلمي	81
جدول 21 يبين ملخص عينة الدراسة وفقا لتقسيم العمل	82
جدول 22 يبين اختبار تحليل التباين الأحادي Anova لعينة الدراسة لتقسيم العمل	82
جدول 23 يبين ملخص عينة الديانة	83
جدول 24 يبين اختبار تحليل التباين الأحادي Anova لعينة الديانة	83
جدول 25 يوضح متطلبات البنك الوطني المقدوني لنسب الاحتياطي الإلزامي	96

قائمة الأشكال

المحتوى	
شكل 1 خارطة توضح موقع مقدونيا بين دول البلقان	13
شكل 2 يوضح أماكن وجود المسلمين الألبان في الدولة المقدونية	20
شكل 3 يوضح التقرير التقييمي للقطاع المصرفي المقدوني للعام 2016-2017	36
شكل 4 يوضح مراحل تبني المنتجات والمنشآت الجديدة من قبل شرائح المجتمع	109

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الملاحق

ملحق 1 الاستبانة باللغة العربية	139
ملحق 2 الاستبانة باللغة المقدونية	142
ملحق 3 الاستبانة باللغة الالبانية	146
المقابلة 1 مع مسؤول العلاقات العامة والتعامل مع الجمهور في البنك الوطني المقدوني	157
المقابلة 2 مع رئيس مجموعة مراكز اسلامية رفعت شريفي	159
المقابلة 3 مع الخبير في المصرفية الإسلامية د شكري راميتوفش	160
المقابلة 4 مع فؤاد شعبان من أوائل المتخصصين في المصارف الإسلامية في مقدونيا	162
المقابلة 5 مع ألكسندر رادوميروفش مسؤول العلاقات العامة مع الزبائن في بنك النمسا المقدوني	164

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الرسالة

احمد، منير ماهر، العمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا: الإمكانيات والتحديات، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2017م

إشراف:

د. ميساء منير ملحم

هدفت هذه الدراسة الاستكشافية إلى الوقوف على واقع الاقتصاد المقدوني وإمكانية إقامة عمل مصرفي إسلامي فيها، وسعت إلى تشخيص أبرز المعوقات التي تواجه ذلك عن طريق جمع البيانات من الجمهور المقدوني بطريق الاستبانة العلمية المحكمة، وعن طريق إجراء المقابلات الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة إلى جمع البيانات من مصادرها المختلفة، ثم العمل على تحليلها للوقوف على تشخيص صحيح للواقع، وتم رصد كل من الإمكانيات والمعوقات، وعمل الباحث على اقتراح حلول ومعالجات لهذه المعوقات واقتراح أساليب للتحول إلى المصرفية الإسلامية بما يناسب واقع ومعطيات الجمهورية المقدونية، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها: لا يوجد حاليا أي عمل مالي إسلامي في مقدونيا، وهناك مطالبات واسعة من الشعب المقدوني المسلم بذلك، ولا يوجد ممانعة رسمية من قبل الحكومة ولا ضغط شعبي من غير المسلمين أو قانون يمنع من ذلك، وأبدت الدراسة موافقة العينة على إمكانية ونجاح إقامة مصرف إسلامي في مقدونيا، وتبين أن هناك مخاوف ليست بالكبيرة متمثلة باحتمالية ممانعة السلطات لقيام عمل مصرفي إسلامي، كما أن هناك تخوف متوسط عند غير المسلمين منشأه الخوف من الاسلام، أما تفاصيل الإنشاء فتعتمد على تقدم المستثمرين إلى دخول البلد واقتناص الفرص المتاحة لهم.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، مقدونيا، التمويل الإسلامي، الإمكانات والتحديات.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه أما بعد،

فقد شهد العالم في مختلف أصقاعه تنامي قطاع التمويل الإسلامي بوتيرة متسارعة حيث بلغ عدد الدول التي استضافت المؤسسات المالية الإسلامية 76 دولة، وبقيمة استثمارات اجمالية تقدر بـــ 1.88$ تريليون دولار[1]، وبنسبة نمو في قطاع المصارف الإسلامية تجاوزت 16% سنويا [2] وكان ذلك في فترة قياسية باعتبار حداثة نشأة هذا القطاع الذي لا يتجاوز عمره بضعة عقود، مما يدل على عالمية التمويل الإسلامي وقابليته للانتشار والتوسع حتى في الدول غير الإسلامية.

هذا وتعد أوروبا من طليعة المستقبلين للاستثمارات المالية الإسلامية، فعدد من الدول الغربية بقيادة بريطانيا بدأت أعمال الصيرفة الإسلامية في ثمانينيات القرن المنصرم وطمحت لجلب المزيد من الاستثمارات الاسلامية إليها في المستقبل، حيث صرح رئيس وزراء بريطانيا الأسبق ديفيد كاميرون في المؤتمر التاسع للاقتصاد الإسلامي المقام في لندن أن:"لندن هي أكبر عاصمة للاقتصاد الإسلامي خارج العالم الإسلامي وتطمح لأن تكون بجانب دبي وكوالالمبور كعاصمة كبرى للاقتصاد الإسلامي"[3] ولاعتبارات عديدة سمحت هذه الدول بتشريعات قانونية للبنوك والأسواق المالية والصكوك كما فعلت ألمانيا ولوكسمبورغ وغيرها في 2004[4]، وليس هذا بغريب إذا عرفنا أن أعداد المسلمين في أوروبا تتزايد وتقدر الآن بما نسبته 7.4% من

[1] Islamic financial service industry stability report 2016 , pg.25, IFSB
[2] World Islamic banking competitiveness report 2016, pg.10, EY
[3] http://america.aljazeera.com/articles/2013/oct.10
[4] Islamic finance in Europe, 2014, Delloitte.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجمالي عدد سكان أوروبا [1] أي ما يزيد عن 20 مليون مسلم، مما استدعى كثيرا من البلدان الأوروبية لفتح عشرات البنوك الاسلامية وفتح النوافذ الاسلامية في بنوكها التقليدية تماشيا مع رغبة المسلمين في التمويل الحلال، كما وللاستفادة من مميزات التمويل الإسلامي الذي أقبل عليه غير المسلمين أيضا.

وبالرغم من هذا الاقبال الأوروبي الكبير تأخر عدد من الدول عن الركب ولمَّا يبدأ العمل المالي الإسلامي فيها بعدُ - بالرغم من أحقيتها وفرضية وجوب أسبقيتها في ذلك- لما تمتاز به مجتمعاتها من كبر حجم شريحة المسلمين فيها ولما يتوقع من أن القوانين مشجعة للاستثمار الأجنبي بالاضافة لحاجتها إلى التمويل الاسلامي لتنمية الاقتصاديات الضعيفة فيها ومن هذه الدول دول البلقان التي تعد أكبر تجمع للمسلمين في أوروبا وبخاصة جمهورية مقدونيا الذي يعتبر الباحث أحد مواطنيها ولذا اختارها للدراسة.

تعتبر مقدونيا دولة حديثة النشأة أعلنت استقلالها عام 1991 ، يبلغ عدد سكانها 2 مليون نسمة ويُشكل المسلمون فيها نسبة الثلث 33.3%[2] من السكان وفق آخر احصائية رسمية عام 2002م؛ حيث لم يجد الباحث احصائيات أحدث حول التعداد، وبهذا تكون مقدونيا رابع أكبر نسبة تجمع للمسلمين في أوروبا بعد كوسوفا وألبانيا والبوسنة والهرسك، مما يجعلها فرضيًا مطمحا للاستثمار في قطاع التمويل الإسلامي، ولكن هذا التأخر في احتضان المالية الاسلامية يكتنفه غموض يستوجب البحث عن أسبابه ونتائجه وفرصه وتحدياته وآفاقه في المستقبل القريب، مما قاد إلى هذه الدراسة الاستكشافية التي تسعى لبلورة معالم البحث في الموضوع عن

[1] http://www.muslimpopulation.com/Europe
[2] http://www.stat.gov.mk/publikacii/knigaX.pdf, page10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طريق جمع المعلومات الأولية لتحديد أولويات البحث اللاحقة وطرح التساؤلات ليتمكن الباحثين التاليين من اجراء الدراسات الوصفية والتحليلية لرفد هذا الموضوع.

فقد تعالت أصوات كثير من عقلاء المسلمين في مقدونيا بضرورة فتح أبواب الاستثمار والتمويل الحلال أمامهم للابتعاد عن الخيار الربوي الذي يعد من أكبر الكبائر والموبقات في الدين الإسلامي، لذا فإن إنشاء مصارف إسلامية حاجة اقتصادية ملحة تساعد على التنمية الوطنية وعلى استقطاب المدخرات المكتنزة التي إذا ما استُثمرت وخرجت إلى التداول أسهمت في تنشيط حركة الاقتصاد وعادت على الجميع بالخير.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في بيان إمكانية تطبيق الصيرفة الإسلامية ومتطلبات ذلك في الاقتصاد المقدوني، مع تبصير بأسباب تأخر إنشاء هذه المؤسسات بالرغم من وجود العديد من المقومات التي من المفترض أن تُنجح عملية إنشاء هذه المصارف، وبناء عليه تسعى هذه الدراسة الاستكشافية لبناء تصور مستند إلى أدلة قائمة على دراسة عينات مجتمعية ذات علاقة، ومقابلة الجهات المعنية للإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما مدى رغبة الجمهور المقدوني - بشقيه المسلم وغير المسلم - في التعامل مع المصارف الإسلامية في حال تم إنشاؤها؟

2- ما مدى استيعاب التشريعات والسياسات المصرفية القائمة لإنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا؟

3- ما معوقات قيام مصارف إسلامية في مقدونيا؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- ما الحلول المقترحة لإنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا؟

الإضافة المتوقعة:

يتوقع الباحث الخروج بمجموعة من الإضافات العلمية لمكتبة الاقتصاد والتمويل الإسلامي ومن ذلك ما يلي:

- رفد المستثمرين والمهتمين بمعلومات حول الاقتصاد المقدوني وقابليته لاحتضان وإنشاء مصارف إسلامية.
- بيان المشكلات والتحديات التي تواجه التمويل الإسلامي في مقدونيا وتقديم الحلول لها.
- استطلاع آراء الجمهور المقدوني المسلم حول التمويل الإسلامي ومؤسساته وتحليل هذه الآراء.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على واقع الاقتصاد المقدوني، ومدى إمكانية الاستفادة من تطبيق المصرفية الإسلامية فيه.
- محاولة فهم ورصد أبرز المعوقات التي حالت دون بدء الاستثمار في المالية الإسلامية هناك.
- تهدف الدراسة إلى الكشف عن سُبل إزالة المعوقات بذكر الحلول المقترحة، واستشراف آفاق ومستقبل الصناعة المالية الإسلامية في مقدونيا بناء على المعطيات المتوفرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة مما يلي:

- هذه الدراسة الاستكشافية تعد أول محاولة لدراسة علمية بحثية متخصصة -حسب علم الباحث- تسعى لرسم معالم وتحديات وآفاق إنشاء مصارف ونوافذ إسلامية في جمهورية مقدونيا.

- تنبع أهميتها من دراسة الأبعاد الاجتماعية والقانونية والاقتصادية لهذا البلد عن طريق جمع المعلومات من المصادر الرسمية وغير الرسمية للخروج بتصور عام عن فرص إنشاء مصارف اسلامية في البلد ومدى تقبل الشعب والسلطات الرسمية لها.

- تسعى لمحاولة رفد الصناعة المالية الإسلامية بالمعلومات التي تفتقر إليها في هذا السوق الذي قد يحمل العديد من الفرص التي ستعمل على إفادة ونفعية كل من هذا الشعب والمستثمرين المرتقبين.

الدراسات السابقة:

حسب اطلاع الباحث فإنه لا توجد دراسات أو أبحاث محكمة حول هذا الموضوع، ولكن هناك عدد من الدراسات التي تناولت مقترحات إنشاء بنوك اسلامية في دول لم يبدأ فيها العمل المالي الإسلامي بعد وهي ذات علاقة بالموضوع من حيث تقديمها المنهجية العلمية المتبعة في مثل هذه الحالة، ومن أبرز الدراسات ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- دراسة الشكري، علي محمد، **مدى إمكانية تطبيق نظام مصرفي إسلامي في ليبيا**، 2007[1]

هدفت هذه الرسالة إلى التعرف على السياسات والتشريعات المالية والرقابية لدى السلطات الليبية، والخطط المستقبلية للمصرف المركزي والمصارف التجارية في ليبيا وتحليل أهم العوامل المؤثرة في إمكانية تطبيق نظام مصرفي إسلامي فيها، وتوصل الباحث في دراسته إلى عدم وجود رغبة لدى السلطات التشريعية والرقابية والبنك المركزي لتطبيق النظام المصرفي الإسلامي في ليبيا، وتختلف دراسة الباحث في أنها تبحث عن إمكانية ومتطلبات وآفاق تطبيق المصرفية الإسلامية في مقدونيا، وسيستفيد الباحث من المنهجية العلمية المتبعة في دراسته.

2- دراسة الباحث أبو بكر، محمد علي، **العمل المصرفي في نيجيريا: الإمكانيات والتحديات**، 2008[2]

هدفت الدراسة إلى الوقوف على العمل المصرفي الإسلامي في نيجيريا، وإمكانية إنشاء مصرف إسلامي فيها، إضافة إلى بيان أسباب فشل بعض التجارب والمحاولات التي تمت هناك لإنشاء مصارف إسلامية أو نوافذ في بنوك ربوية، وخلصت الدراسة إلى أن أسباب الفشل كانت اجتماعية بحتة ولم تكن سياسية أو اقتصادية وقدم الباحث الأدلة على ذلك من خلال عينة الدراسة التي اختارها للاستدلال على نتائجه، وتكمن الإضافة العلمية للباحث في دراسة إمكانية إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا، وسيستفيد الباحث من المنهجية العلمية المذكورة مع مراعاة اختلاف البيئات وخصوصيتها وما يتبع ذلك من اختلاف في مستلزمات الدراسة.

---

[1] الشكري، علي محمد، مدى إمكانية تطبيق نظام مصرفي في ليبيا، 2007

[2] أبو بكر، محمد علي، **العمل المصرفي في نيجيريا الإمكانيات والتحديات**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2008

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- دراسة الباحث ارزيقات، سعدي محمود، **المصارف الإسلامية في فلسطين مشكلات وتحديات وحلول**، 2008[1]

هدفت الدراسة إلى وصف تجربة العمل المصرفي في فلسطين، وبيان المشكلات والتحديات التي تواجهها هذه المصارف على المستوى الداخلي والخارجي والمتمثلة بشكل رئيس في الموارد البشرية، وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، والجوانب الفنية والمادية، وكذلك سياسات الاستثمار في المصارف الإسلامية أو على المستوى الخارجي والمتمثلة بالمتعاملين، والسياسات النقدية المطبقة على تلك المصارف، وكذلك الوضع السياسي والاقتصادي والأمني في فلسطين. وتم إجراء استبانة ومقابلات مع مدراء مصارف إسلامية في فلسطين، وتخلص الدراسة إلى أن هناك عددا من المشكلات أبرزها نقص الوعي المجتمعي عن المصارف الإسلامية وطرق عملها.

4- دراسة خيط، وهبة محمد، **المصرف الإسلامي في الأراضي المحتلة عام 1948م الإمكانيات والتحديات**، 2008[2]

هدفت الدراسة إلى فحص إمكانية إقامة مصرف إسلامي في الأراضي المحتلة عام 1948م وتطرق الباحث في دراسته إلى أربع جوانب أساسية هي: الجانب الاجتماعي، الجانب القانوني، الجانب الإداري، والجانب الاقتصادي. وقد توصلت الدراسة إلى إمكانية إنشاء مصارف هناك مع وجود عوائق وعقبات، أهم هذه العقبات كان الجانب الاجتماعي والجانب الإداري، وللتغلب على هذه المعوقات قام الباحث بتقديم عدد من الحلول والتوجيهات من أبرزها إعداد كادر عمل مُمرَّن على المعاملات البنكية الإسلامية، والتهيئة والتوعية المجتمعية لفكرة إنشاء مصارف إسلامية،

[1] ارزيقات، سعدي محمود، **المصارف الإسلامية في فلسطين: مشكلات وتحديات وحلول**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2008

[2] خيط، وهبة محمد، **المصرف الإسلامي في الأراضي المحتلة عام 1948م، الإمكانيات والتحديات**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن 2008

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلص الباحث إلى أن الناحيتين القانونية والاقتصادية لم تكونا عقبة تشكل خطورة عالية، وتكمن الإضافة العلمية في دراسة هذه الجوانب بالمنهجية العلمية على جمهورية مقدونيا.

5- دراسة زعبنوت، محمد بن علي، **تطبيق المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان: المعوقات والحلول**، 2011 [1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الاقتصاد العماني ومدى إمكانية الاستفادة من تطبيق المصرفية الإسلامية فيه، وحاول الباحث التعرف على أبرز المعوقات التي حالت دون إقامة نشاط مصرفي اسلامي في السلطنة وقام الباحث بالبحث عن حلول مناسبة أدرجها في دراسته، وتم تحقيق هذا الهدف من خلال جمع المعلومات عن طريق إعداد استبانتين ومقابلات شخصية وتحليل هذه المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى رغبة الجمهور العماني والعاملين في القطاع المصرفي بتطبيق المصرفية الإسلامية وبنسب عالية وإلى أن أبرز المعوقات في قيام نشاط مصرفي إسلامي هو غياب دور الوسائل الاعلامية والتدريسية والتوعوية في الجامعات والمعاهد بالاضافة لغياب التشريعات والقوانين الراعية لهذا النشاط، والاضافة على الدراسة تكمن في دراسة المجتمع المقدوني دراسة علمية بحثية للموضوع والاستفادة من منهجية هذه الدراسة.

منهجية الدراسة:

سيتبع الباحث في بحثه منهج الدراسة الاستكشافية حيث من المقرر في أدبيات البحث العلمي أن هذا النوع من الأبحاث يتم اجراؤه للمشكلات التي لم يتم تحديدها بوضوح مما يمكن الباحث من خلال جمع المعلومات من المصادر الأصيلة والتبعية من اكتساب رؤى جديدة من

[1] زعبنوت، محمد بن علي، **تطبيق المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان: المعوقات والحلول**، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2011

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أجل الوصول إلى صياغة أكثر دقة للمشاكل وتطوير الفرضيات مما يسهل الطريق أمام الباحثين لاجراء الدراسات التحليلية والوصفية لاحقا، ولما يتمتع به هذا النوع من المرونة سيقوم الباحث للإجابة عن تساؤلاته في الدراسة من خلال جمع المعلومات بالطرق التالية:

أ. **أسلوب الدراسة النظرية:**

المنهج الاستقرائي: وذلك للتعرف على واقع الاقتصاد المقدوني والمعلومات ذات الصلة في حال توافرها.

ب. أسلوب الدراسة الميدانية: وذلك عن طريق تصميم استبانات يتم من خلالها فحص ما يلي:

- آراء المجتمع المسلم وغير المسلم في مقدونيا.

- معرفة مدى وعي الجماهير المسلمة وغير المسلمة بآلية عمل المصارف الإسلامية ومدى اختلافها عن المصارف التقليدية الربوية.

- استعداد بعض الفئات من غير المسلمين للتعامل مع المصارف الإسلامية في حال إنشائها.

- توقعات الجماهير المسلمة لإمكانية إنشاء مصرف إسلامي في مقدونيا.

بالإضافة لاجراء المقابلات الشخصية مع المعنيين لرصد آراءهم وتسجيل مواقفهم وقد أستعين بالجرائد والمواقع الإخبارية، والبيانات الرسمية في حال صدورها خلال مدة البحث.

ج. **المنهج التحليلي:** حيث يتم تحليل البيانات الاحصائية المجمعة من الاستبانات التي قدمت إلى الجمهور المقدوني والعاملين في المصارف التقليدية وكذا المقابلات الشخصية مع المعنيين وتقييم نتائجها وعرضها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من عينات من المقدونيين بشقيهم المسلمين وغير المسلمين، وحيث أن المسلمين يتمركزون في الجزء الغربي من البلاد وفيه غالبية المدن ذات التعداد السكاني العالي، سيتم اختيار العينة بناء على ذلك وفق الأسس العلمية المعتمدة في أدبيات البحث العلمي.

خطة البحث:

قُسِّمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول؛ يشتمل كل فصل على عدد من المباحث والمطالب وذلك على النحو التالي:

المقدمة: وتحدثت فيها عن مشكلة الدراسة، والإضافة العلمية المتوقعة، وأهداف الدراسة، وأهمية الدراسة، والدراسات السابقة، والمنهجية المتبعة في الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وخطة البحث.

الفصل الأول : واقع الاقتصاد المقدوني والنظام المصرفي فيه

المبحث الأول : تمهيد في تاريخ مقدونيا والمسلمين فيها

المبحث الثاني: مرتكزات الاقتصاد المقدوني

المبحث الثالث: الجهاز المصرفي المقدوني

المبحث الرابع: أهمية تطبيق المصرفية الإسلامية في مقدونيا

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لمتطلبات إنجاح تطبيق المصرفية الإسلامية

المبحث الأول: منهجية عينة الدراسة وجمع المعلومات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

الفصل الثالث: أهم معوقات تطبيق المصرفية الإسلامية في مقدونيا

المبحث الأول : معوقات قانونية وتشريعية

المبحث الثاني : معوقات اقتصادية واجتماعية

المبحث الثالث: المعوقات الإدارية والموارد البشرية

الفصل الرابع: حلول ومتطلبات إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا

المبحث الأول: حلول المعوقات

المبحث الثاني: أساليب التحول إلى المصرفية الإسلامية

المبحث الثالث: التوقعات المستقبلية للمصارف الإسلامية كما يراها الباحث

النتائج والتوصيات

المصادر والمراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول: واقع الاقتصاد المقدوني والنظام المصرفي فيه

المبحث الأول: تمهيد في تاريخ مقدونيا والمسلمين فيها

المبحث الثاني: مرتكزات الاقتصاد المقدوني

المبحث الثالث: الجهاز المصرفي المقدوني

المبحث الرابع: أهمية تطبيق المصرفية الإسلامية في مقدونيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

توطئة لحديثنا عن جمهورية مقدونيا واقتصادها وجهازها المصرفي وإمكانية إقامة مصارفَ إسلامية فيها سنعرض إلى معلومات عامة عن البلد، تَقدمةً للدخول في الموضوع؛ لما لذلك من فائدة عامة للقارئ وكذلك المهتم بإقامة مشاريع استثمارية فيها.

المبحث الأول

تمهيد في تاريخ مقدونيا والمسلمين فيها

المطلب الأول: معلومات عامة عن جمهورية مقدونيا:

وسأتحدث فيه عن المعلومات الرئيسة التي تخص الجمهورية المقدونية من موقع ولغة وعدد سكان وديانة ومساحة وغير ذلك:

أولا: الموقع:

تقع مقدونيا في وسط البلقان، يحدها من الشمال صربيا ومن الشرق بلغاريا ومن الجنوب اليونان ومن الغرب ألبانيا، وبذلك تكون مقدونيا دولة مغلقة لا منفذ لها على البحر. أعلنت مقدونيا استقلالها بعد انهيار الاتحاد اليوغسلافي عام 1991م، وفي الشكل 1 توضيح لخارطة جمهورية مقدونيا.

شكل 1 خارطة توضح موقع مقدونيا بين دول البلقان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: التسمية والنزاع السياسي:

مقدونيا اسم قديم يعود قدمه إلى ما قبل الإسكندر المقدوني صاحب الامبراطورية الشهيرة (356-323 ق.م)، وقد أدى هذا النزاع حول التسمية إلى أضرار على الاقتصاد المقدوني منذ استقلالها وحتى الآن، وذلك بسبب المحاصرة الاقتصادية التي دامت عدة سنوات، إضافة إلى الأضرار الناجمة عن عدم دخول الجمهورية إلى الاتحاد الأوربي؛ وبالتالي حرمانها من الانتفاع بمميزات الانضمام الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاتحاد الأوربي.

ثالثا: المساحة وعدد السكان:

تبلغ مساحة مقدونيا 25,713 كم^2، وهذه المساحة تشكل 36.5% من إجمالي الأراضي التي يتضمنها التعريف الجغرافي الأوسع لمقدونيا التاريخية[1]، هذا وبلغ عدد سكانها في آخر احصائية رسمية لها عام 2002م[2] حوالي: 2,070,226 نسمة وبنسبة تركز 78.6 شخص بالكيلو متر المربع.[3]

رابعا: العاصمة وأهم المدن:

العاصمة هي سكوبيا Skopje وفيها التجمع الأكبر للسكان، وهي مركز الدولة السياسي والاقتصادي والأكاديمي، ويمر بها نهر الفاردر الشهير مما أعطاها أهمية استراتيجية على مر التاريخ. ويشار أن سكوبيا كانت عاصمة ولاية كوسوفا في العقود الأخيرة للحكم العثماني

---

[1] يتسع مفهوم مقدونيا الجغرافي تاريخيًا ليشمل أيضا جزءًا من اليونان والجزء الجنوبي الشرقي من دولة بلغاريا، وجزءا من جنوب صربيا، وقد رُسمت حدود جمهورية مقدونيا الحالية بعد الحرب العالمية الثانية.

[2] لا يوجد إحصائية رسمية أحدث من هذه كما تقدم في مطلع الرسالة، ويقدر بعض الساسة أن ذلك عائد إلى التوترات السياسية بين الألبان والمقدون، حيث تتزايد أعدادهم بشكل يفوق الزيادة عند السلاف المقدون.

[3] Macedonian official Statistics Report (2015), http://makstat.stat.gov.mk/ تاريخ الرجوع 2017/12/2م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمنطقة. ومما يدلل على حظوتها أيضا نيلها اهتماما واسعا من قبل المحتلين على مر القرون، هذا ويبلغ عدد السكان فيها 515,419 نسمة وفق آخر إحصائية رسمية منشورة.[1]

ومن أبرز وأهم المدن المقدونية الأخرى: تيتوفو، أوخريد، كومانوفو، بيتولا، بريليب، وستورميسا.

خامسا: اللغة والأديان والأعراق:

اللغة الرسمية في البلاد هي اللغة المقدونية، وهي لهجة خاصة من لهَجات أسرة اللغات السلافية الجنوبية، أما اللغة الثانية في البلاد فهي اللغة الألبانية، وقد صارت لغة رسمية بعد الصِدامات المسلحة التي جرت بين ميليشيات الألبان المستوطنين في مقدونيا والقوات المسلحة المقدونية عامي 2001-2002م في شمال غربي البلاد، وقد تلا ذلك حصول الألبان المقدون على عدد من الاستحقاقات الدستورية -عن طريق تدخل قوى إقليمية- داخل الدولة منها اللغة وحق التمثيل في البرلمان وغير ذلك[2].

أما الأديان الرئيسة في مقدونيا فهي: المسيحية الأرثوذكسية، والإسلام، وهناك قلة قليلة من اليهود وغيرِهم. أما أبرز الأعراق المستوطنة في مقدونيا – وهي دولة ذات تعدد عرقي- فهم: المقدون السلاف، والألبان، والبشناق، والأتراك، والغجر، والفلاش.

---

[1] Macedonian official Statistics Report (2015), http://makstat.stat.gov.mk/ **تاريخ الرجوع** 2017/12/2م

[2] انظر: رمضاني، ناصر مهدي، **جذور الثقافة الإسلامية في جمهورية مقدونيا**، رسالة ماجستير (اليرموك)، اربد، الأردن، ص 43، 2010م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: تاريخ المسلمين في مقدونيا

أولا: وجود المسلمين في المنطقة قبل الفتح العثماني:

للمسلمين وجودٌ قديم في المنطقة على مر القرون، يرى الباحثين أنه يعود إلى ما قبل الفتح الإسلامي لها بقيادة الدولة العثمانية، وقد أشار لهذا أكثر من واحد: " .. بعد هذه الشواهد يمكن القول بإمكانية الوجود الإسلامي في منطقة البلقان قبل النفوذ العثماني بعدة قرون، إلا أن الإقبال على الإسلام لم يكن على شكل جماعات بل على شكل أفراد، ومن المعلوم أن انتشار الإسلام في البلقان عامة وفي مقدونيا خاصة على شكل جماعات لم يحدث إلا بعد الفتح العثماني "[1]. وبقاء هذا الوجود الإسلامي في البلقان عامة وفي مقدونيا خاصة على مر القرون المتطاولة، بالرغم من الحروب والتوترات السياسية التي حصلت إن دل فإنما يدل على عِظم تمسك المسلمين في هذه البلاد بدينهم وإرثهم وثقافتهم.

ثانيا: الفتح الإسلامي العثماني لدول البلقان ومن ضمنها مقدونيا:

أما عن تطورات الفتح الإسلامي الواسع لبلاد البلقان " فقد بدأ الفتح العثماني للبلقان في أواخر القرن الرابع عشر الميلادي، ففي سنة 1361م استولى العثمانيون على مدينة ادرنه Edirne وهي أقرب مدينة تركية إلى بلاد البلقان بل هي بوابتها؛ فأصبح الخطر على أوروبا وشيك القدوم.. وبعد هذا الانتصار أخذ الإسلام طريقه للانتشار في منطقة البلقان فدخل كثير من سكانها -وخصوصا الشعب الألباني- في دين الله أفواجا، قرية بعد قرية وقبيلة بعد قبيلة بما

[1] بتصرف يسير عن المرجع السابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيها المناطق التي تشكل اليوم جمهورية مقدونيا التي تأثرت بالحضارة العثمانية الإسلامية، وأضحت هدفا لهجرة الأتراك فاستقر عدد كبير من المسلمين في مدينة سكوبيا .. "[1].

ومن هنا نعلم أن للأتراك أيادي بيضاء على المسلمين في البلقان، فعلاوة على تسببهم بالفتح الإسلامي للمنطقة، أسهم الأتراك في بناء العديد من معالم الثقافة الإسلامية في مقدونيا، فقد بنوا أكثر من 800 مسجد في مقدونيا، وعمل الأتراك على إنشاء العديد من الأوقاف والمدارس الإسلامية خلال فترة حكمهم بل لا يزال يوجد دعم لهذه المؤسسات الخيرية حتى اللحظة، كما أنّ للأتراك استثماراتٌ تجارية ضخمة في مقدونيا، من ذلك في القطاع المصرفي بنك هلق التركي الذي تم تغيير اسمه "لزيرات بانك" مؤخرا[2]، بالإضافة إلى أنهم قاموا ببناء المطار الدولي المقدوني وعدد من البنايات والمجمعات التجارية والمدن السكنية الضخمة، ويدل على الترابط التاريخي الوثيق بين جمهورية مقدونيا وتركيا أنه يوجد 6 ملايين مواطن تركي له أسلاف عاشوا في مقدونيا[3]؛ لذا فإن الترابط التاريخي والسياسي والاقتصادي بين مقدونيا وتركيا هو ترابط كبير وعميق واستراتيجي، وسيتحدث الباحث عن سبل الاستفادة من هذا الترابط في مبحث التحول إلى المصرفية الإسلامية في الفصل الرابع[4]، إن شاء الله.

ثالثا: أعداد المسلمين في مقدونيا والإحصائيات التي تشير إلى ذلك:

بالنسبة لأعداد المسلمين في مقدونيا فهي كبيرة، ولكن الأرقام تختلف من مصدر إلى آخر، ويعود السبب في ذلك إلى حساسية الموضوع السياسية، فبعض الإحصائيات الغربية ذكرت أن

---

[1] انظر: شيبتيم كريديه وآخرون، **الإسلام والمسلمون في مقدونيا الماضي والحاضر**، دار الرشاد، بيروت، ص 19-20

[2] نظرا لاندماج البنكين مع بعضهما البعض، انظر الموقع الرسمي للبنك ومذكرة الاندماج:
https://www.halkbank.com.tr، تاريخ الرجوع 2017/5/20م.

[3] Varcic, Alikda**, Trueky's Role in the western Balkan**, published by German institute for international and security affairs, page 24, on 11 Dec 2016, Berlin

[4] انظر: صفحة 100 عند الحديث عن أساليب التحول المقترحة في مقدونيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة المسلمين في البلاد عام 2000م بلغت 28.3%[1] ولكن رؤساء الجماعات الإسلامية في مقدونيا رفضوا هذا التقدير وزعموا أن النسبة تصل إلى 40%[2]، ولكن ووجه هذا التقدير بالرفض من قبل دائرة الإحصاء المقدونية التي قدرت أعداد المسلمين بالثلث 33% فقط وفق آخر إحصائية منشورة لها عام 2002م[3]، هذا وتشير إحصائيات أخرى لأعداد أخرى كما هو مبين في الجدول أدناه[4]، وأيًا يكن الأمر فإنّ نسبة المسلمين في البلاد نسبة كبيرة من مجموع تعداد السكان، كما أن المسلمين يشكلون جزءا كبيرا من المكون الاجتماعي للجمهورية المقدونية.

جدول 1 تعداد المسلمين في مقدونيا ونسبتهم لإجمالي السكان

السنة	تعداد المسلمين	نسبة المسلمين من اجمالي السكان
1904	**634,000**	**36.76%**
1912	**384,000**	**33.47%**
1921	**269,000**	**31.43%**
1948	**314,603**	**27.29%**
1953	**388,515**	**29.78%**
1961	**338,200**	**24.05%**

[1] شيبتيم كريديه وآخرون، **الإسلام والمسلمون في مقدونيا الماضي والحاضر**، دار الرشاد، بيروت، ص 19-20، 2006

[2] المرجع السابق، **الإسلام والمسلمون في مقدونيا الماضي والحاضر**، ص 16

[3] http://www.stat.gov.mk/publikacii/knigaX.pdf

[4] "Religious Composition by Country, 2010-2050" in: Pew Research Center, Retrieved 10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنة	تعداد المسلمين	نسبة المسلمين من اجمالي السكان
1971	414,176	25.14%
1981	546,437	28.62%
1991	611,326	30.06%
1994	581,203	30.04%
2002	674,015	33.33%
2010	[1]808,512	39.3%

Source: https://en.wikipedia.org/wiki/Islam_in_the_Republic_of_Macedonia,

تاريخ الرجوع للموقع 2017/12/10

ومن الجدير بالذكر أن غالبية المسلمين وبخاصة الألبان -الذين يشكلون الأغلبية المسلمة في مقدونيا- جُلهم يتركز في الجزء الغربي من البلاد المحاذي لدولة ألبانيا[2]، وجزء من الخلاف الاثني بين مقدونيا ودول الجوار هو ادعاء المسلمين الألبان أن هذه الأراضي التي يقيم عليها الألبان تابعة لدولة ألبانيا الكبرى وليست ملكا للدولة المقدونية، والصورة أدناه توضح هذا الوجود والتركز للعرق الإليري الألباني في غربي جمهورية مقدونيا.

[1] وتشير الدراسات إلى عدم ازدياد المسلمين في المنطقة ازديادا يتناسب مع أعدادهم وذلك على مر أكثر من مئة سنة؛ ولعل هذا يعود إلى الظروف السياسية والحروب والهجرات المستمرة التي عصفت بالمنطقة طيلة هذه السنوات.

[2] https://en.wikipedia.org/wiki/Islam_in_the_Republic_of_Macedonia#cite_note-1, تاريخ الرجوع 2017/12/20م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعد الجزء الغربي من البلاد الأكثر خصوبة، حيث تمر منه الكثير من الأنهار ويوجد في الجنوب الغربي من مقدونيا بحيرتان كبيرتان نسبيا هما المتنفس المائي الوحيد والمقصد السياحي الأكبر لسكان الجمهورية المقدونية، ومما يميز هذا الجزء أيضا وجود عدد من الجامعات والمنشآت الاقتصادية الهامة والأراضي الزراعية الخصبة.

شكل 2 يوضح أماكن وجود المسلمين الألبان في الدولة المقدونية

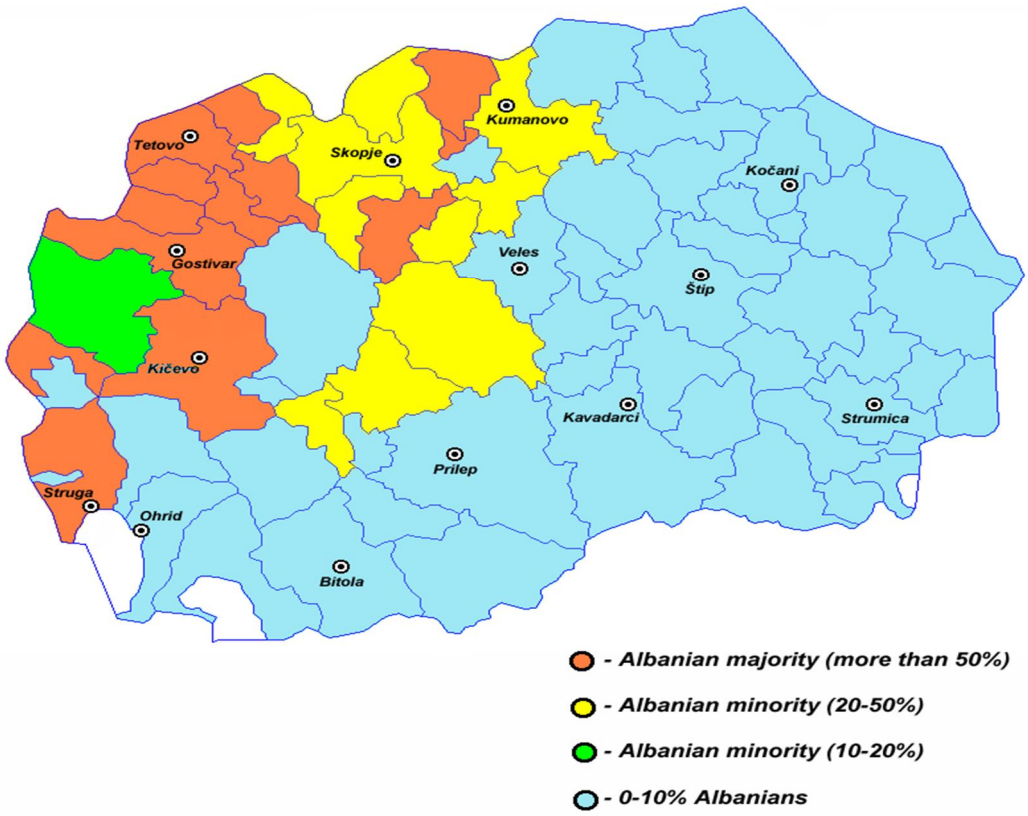

Source: https://en.wikipedia.org/wiki/Islam_in_the_Republic_of_Macedonia#cite_note-1, تاريخ الرجوع 2017/12/20م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

مرتكزات الاقتصاد المقدوني

يعتبر الاقتصاد المقدوني أحد أحدث الاقتصادات الناشئة في قارة أوروبا، فهو حديث بحداثة استقلال الدولة كما أن حجمه صغير بصغر حجم سكانها، وقد شهد فترات من التدهور نتيجة ظروف سياسية عصفت بالمنطقة أدت إلى تضعضع الأوضاع في البلاد، مما دعا الدولة خلال حكوماتها المتعاقبة إلى إجراء سلسلة من الاجراءات الوقائية والاصلاحية لدفع عجلة التنمية.

ومع هذا كله فلا يزال الاقتصاد المقدوني بوضع متقدم نسبيا على جيرانه في دول البلقان، حيث تتقدم المؤشرات الاقتصادية في أداءها على غيرها من دول الجوار.

سنتناول في هذا المبحث مطلبين نتحدث فيهما عما يلي:

- الوضع الاقتصادي والسياسي لمقدونيا خلال خمسة وعشرين سنة من استقلالها.
- الواقع الاقتصادي وفق المؤشرات العالمية والاحصاءات الرسمية، وأهم موارد الاقتصاد المقدوني.

المطلب الأول: تطورات الاقتصاد والسياسة لجمهورية مقدونيا في الفترة 1991-2016

ألمح الباحث سابقا أن الاقتصاد المقدوني مر بمراحل ضعف نتيجة عوامل سياسية متعددة وكان ذلك أكبر ما يكون إلى حدود عام 1996م، فقد مرت البلاد في مهد استقلالها بحالة انكماش شديدة نتيجة انهيار السوق اليوغسلافية المشتركة، وتأثرًا بالحروب التي اندلعت في المنطقة وما تسببت به من كوارث إنسانية من تهجير ونزوح لأعداد كبيرة من السكان غالبهم من المسلمين، مما أدى إلى اضطراب في استقرار النسيج الاجتماعي للدول المحيطة، وهذا أمر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مألوف في تاريخ هذه المنطقة كما سيمر معنا لاحقا. وباعتبار مقدونيا دولة متوسطة ومغلقة في البلقان فإنها كانت أشد تأثرا بما خلفته العقوبات الاقتصادية الدولية عليها.

كما أن بدء عمليات الخصخصة في مقدونيا على نطاق واسع أدى إلى صعوبات عديدة وخلق أوضاع اقتصادية وسياسية جديدة وصدامية.

وفي توضيح التأثيرات السياسية على الأوضاع الاقتصادية قيل ما يلي: " ... وعرفت مقدونيا في الفترة المشار إليها تغييرا جذريا في نظامها الاجتماعي الذي تحول من النظام الاشتراكي الذي كان سائدًا حينها إلى نموذج الإنتاج الرأسمالي. وكان ذلك يعني أن النظامين السياسي والاقتصادي لحياة المجتمع يجب تغييرهما بالكامل؛ فلقد كان من الضروري تحويل وسائل الإنتاج، بما فيها كبرى المصانع التي كانت إلى حدود تلك الفترة تدخل في ملكية الشعب، إلى ملكية خاصة، ويتطلب ذلك تغييرًا شاملاً في منظومة القوانين الحاكمة، من الدستور إلى غيره من القوانين الأساسية. أدّى هذا الإجراء إلى تعميق وزيادة معدلات البطالة من جهة، وأحدث فوضى قانونية وأيديولوجية في إعادة تغيير التوجهات والقناعات المجتمعية من ناحية أخرى.

لذا فإن تخلي مقدونيا عن النهج الاشتراكي نهائيًا والتحول إلى نموذج رأسمالي وضع جمهورية مقدونيا أمام معوقات سياسية على المستويين الداخلي والإقليمي على حد سواء، بالإضافة إلى ما خلقه هذا التحول من مشاكل مع المجتمع الدولي وخاصة مع بلدان الاتحاد الأوروبي. وبشكل ملموس، فإن اعتماد نظام التعددية الحزبية أدى إلى تفكك مجتمعي عميق،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سواء أكان ذلك على المستوى الأيديولوجي أم على مستوى حدود خطوط التمـــاس الإثنـــي"[1] . ولا يزال اعتراض اليونان على تسمية مقدونيا نفسها بـــ"جمهورية مقدونيا"، يســـبب مشـــاكل اقتصادية عديدة للبلاد ولا يمنحها مزايا الدخول في السوق الاوربية المشتركة. وتشير التقارير أن مقدونيا لا زالت غير مهيئة لدخول الاتحاد الأوربي في عام 2017م [2].

ولذا يمكننا إجمال أسباب تردي الحالة الاقتصادية في الفترة الممتدة من الاستقلال إلـــى 2011 في البلاد إلى ما يلي:

- حروب دول يوغسلافيا السابقة ومستتبعات تفككها.
- انهيار السوق المشتركة.
- حصار اليونان لمقدونيا عقب الاستقلال والتضييق عليها.
- بدء عمليات الخصخصة في البلاد على نطاق واسع.
- فوائد صندوق النقد الدولي التي أرهقت كاهل الاقتصاد المقدوني.
- العقوبات الاقتصادية الدولية إثر الاستقلال.
- الصراعات الاثنية الداخلية وعدم التوافق المجتمعي.

[1] بتصرف عن مقال منشور إلكترونيا بعنوان:" مقدونيا الدولة الواقع والمستقبل "، صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، للاستاذ فريد موهيتش – وهو كاتب متخصص في شؤون البلقان الدينية والسياسية والاجتماعية، ومحاضر لمادّة الفلسفة بجامعة القديسين سيريل وميثوديوس بالعاصمة المقدونية سكوبيا. تاريخ الرجوع 2017/1/20م.

[2] http://country.eiu.com/Macedonia/ArticleList/Analysis, external report, **تـاريـخ الـرجـوع** 2017/4/20م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: واقع الاقتصاد المقدوني:

تحسن الاقتصاد المقدوني في الآونة الأخيرة[1] مقارنة بما كان عليه أيام الاضطرابات السياسية، حيث قامت الحكومة بمجموعة من الاصلاحات السياسية والإقتصادية بهدف تحسين وضع البلاد، حيث قامت الحكومة بتحسين بيئة الأعمال، وفتحت أبوابها للمستثمرين الخارجيين وسهلته، كما عقدت العديد من الاتفاقيات التعاونية مع العديد من البلدان[2]، كما شهدت واردات الدولة وتجاراتها البينية تطورا ملحوظا جراء نشاط المهاجرين والمغتربين الذي كثر عددهم في الأعوام الأخيرة، ومع هذا بقيت نسب النمو ضئيلة ومعدلات البطالة مرتفعة وأعداد الهجرة إلى غرب أوروبا بازدياد. وسنشير إلى هذه الحقائق بالأرقام وبالنقل والتوثيق عن المصادر المعتبرة لاحقا، وأدناه جدول يبين أهم البيانات الاقتصادية في الفترة الممتدة ما بين 2011-2016.

وقبل الإشارة إلى هذه البيانات يستحسن بالباحث أن يبين التغييرات التي طرأت على جمهورية مقدونيا والتي غيرت فيها من واقعها الاقتصادي بفعل خطة الإصلاح الخماسية عام 2011م، ومن أهم إنجازاتها المشجعة على الاستثمار ما يلي:

- تعد مقدونيا الدولة الثانية عالميا في بدء المشاريع وفقا لتقرير البنك الدولي 2016م.
- تعد مقدونيا الدولة الثانية عشر عالميا في سهولة إجراء المشاريع وفقا للتقرير ذاته.
- تعد مقدونيا الدولة الأولى عالميا في انخفاض معدل الضرائب الإجمالي Total tax rate، وفقا لدراسة البنك الدولي عام 2015م.

---

[1] وذلك بعد عام 2003م وانتهاء الصراعات المسلحة بين المقدون والألبان، وخلق أجواء من الاستقرار السياسي النسبي في المنطقة.

[2] ومن هذه البلدان الأردن، وقد دعا رئيس غرفة تجارة عمان عيسى مراد وزير الاستثمار المقدوني جيري نموف إلى زيادة حجم التبادلات التجارية بين البلدين وذلك في لقاءهما الأخير 19/ نوفمبر/ 2016م، والذي نشر تفاصيله جريدة السبيل على موقعها الإلكتروني في نفس اليوم على الرابط : http://assabeel.net/economy/item/201651

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- جمهورية مقدونيا متطورة في مجال الدفع الالكتروني خاصة في مجال الضرائب حيث يستطيع الفرد والمستثمر دفع وإجراء معاملاته إلكترونيا.
- في جمهورية مقدونيا مطاران دوليان وبنية تحتية جيدة.
- تعد مقدونيا من الدول المستقرة ماليا حيث تحافظ سياسات البنك المركزي على هذا الاستقرار.
- في مقدونيا نسبة عالية من المتعلمين وحملة الشهادات العليا.

وسائر هذا موثق في الموقع الرسمي لتشجيع الاستثمار المقدوني[1].

وتسعى حكومة مقدونيا إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية للأعوام 2015-2020م من خلال زيادة نسب النمو والمحافظة على الاستقرار المالي وزيادة معدلات التوظيف ورفع الدخول عن طريق زيادة الاستثمار الأجنبي الخارجي وتسهيله، وتحديث البنية التحتية لتوائم هذه الأهداف[2].

أولا: البيانات الاقتصادية الهامة للدولة المقدونية:

يبين جدول 2 أهم البيانات الاقتصادية التي تعبر عن وضع الدولة الاقتصادي خلال الخمس سنوات الماضية، وهذه البيانات تزود القارئ بأهم المعلومات الاقتصادية التي يحتاج إليها لأغراض الاستثمار.[3]

[1] http://www.investinmacedonia.com/facts-about-macedonia, تاريخ الرجوع 2017/2/2م

[2] Electronically published, **National economic reform program for republic of Macedonia**, state.mk.gov, page 10, 2015

***ملحوظة:** يوفر موقع الاحصاءات المقدوني احصاءات شاملة باللغة الانجليزية والمقدونية، ويحوي احصائيات في كافة المجالات والصعد، ومراجعة الموقع تتيح للمستثمرين والباحثين معرفة بيانات هامة حول أي جانب من الجوانب السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية للدولة المقدونية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (2) المؤشرات الاقتصادية الهامة للجمهورية المقدونية

معلومات الاقتصاد المقدوني	2011	2012	2013	2014	2015
GDP Per Capita EUR	3.662	3.678	3.926	4.126	4.393
Economic Growth %	2.3	0.5-	2.7	3.5	%3.7
Unemployment rate %	31.4	31.0	29.0	28.0	26.1
External Dept. % of GDP	58.4	66.4	63.6	62.2	-
Imports EUR billion	4.1	4.4	4.3	4.5	4.8
Exports EUR billion	2.3	2.3	2.4	2.7	3
Inflation Rate %	3.9	3.3	2.8	0.3-	0.3-

Source: http://www.stat.gov.mk/KlucniIndikatori_en.aspx, موقع هيئة الاحصاءات المقدوني تاريخ الرجوع 2017/12/22م وذلك باختصار الجدول لأبرز المؤشرات التي تعني الباحث في موضوعه.

ويُلاحظ من هذا الجدول أن الناتج الإجمالي ونسب النمو الاقتصادي في تحسن، كما أن معدلات البطالة في انخفاض ملموس، والدين العام يقل إجمالا، ويلاحظ أيضا أن الصادرات ارتفعت عن السابق، ونسب التضخم وصلت إلى السالب - وهذا مؤشر نادر وجيد- ، وكل هذا يدل على تحسن نوعي نسبي في اقتصاد الدولة مقارنة بالسنوات السابقة، كما أنه يدل على نية في الاصلاح الاقتصادي؛ ولعل هذه التحسنات في المؤشرات الاقتصادية عائد إلى استلام الحزب الحاكم VMRO زمام السلطة وقيامه بإصلاحات اقتصادية عديدة منها ما يخص تسهيل الاستثمار الأجنبي وتشجيع السياحة وخفض الضرائب وغير ذلك من خطتهم الاصلاحية التي أشار لها الباحث في مواطن متفرقة من الرسالة، ومع هذا كله لم تفِ هذه التحسينات الطفيفة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بكبح جماح موجات الهجرة المتزايدة نحو الغرب، حيث تتفاوت التقديرات حول أعداد المهاجرين من مقدونيا نظر لسوء الأوضاع الاقتصادية في البلاد، ويقدر عدد المهاجرين خاصة من الشباب بعشرات الآلاف سنويا[1].

وتشير أحد الاحصاءات إلى أن صافي معدل الهجرة المقدوني[2] Net migration rate بلغ في عام 2016م -1000/0.05 شخص، وهي نسبة مرتفعة[3].

ثانيا: موارد الاقتصاد المقدوني

تتنوع مصادر وموارد الدولة المقدونية وليس لها اعتماد على قطاع من القطاعات الثلاثة (الزراعي، والصناعي، والخدماتي)، حيث تشير الاحصاءات إلى توزع نسب انخراط سكان الدولة في هذه المجالات الثلاثة، علما بأن القوى العاملة تقدر بنصف عدد السكان تقريبا 700,960[4] وأغلبهم من المتعلمين حيث تبلغ نسبة الأمية في مقدونيا 3.3%[5] كما أن نسبة حملة الشهادات المتوسطة والعليا مرتفعة، وهذا ما سيؤكد عليه لاحقا من خلال ارتفاع نسب استجابة عينة الدراسة المصنفين ضمن خانة مؤهل علمي عالي.

---

[1] http://www.encyclopedia.com/places/macedonia, تاريخ الرجوع 2017/2/30م

[2] وهو مقياس يبين أعداد الداخلين أو الخارجين من بلد معينة بالنسبة إلى وحدة 1000 مواطن خلال سنة شمسية.

[3] http://www.indexmundi.com/macedonia/net_migration_rate.html , تاريخ الرجوع إلى الموقع 2017/4/2م

[4] http://www.infoplease.com/country/macedonia.html, تاريخ الرجوع إلى الموقع 2017/4/2م

[5] المرجع السابق، وهي احصاءات عام 2011م تاريخ الرجوع للموقع: 2017/2/30م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبلغ العاملون في القطاع الزراعي ما نسبته 18.8%، والقطاع الصناعي 27.5% والقطاع الخدماتي 53.7%[1].

أما عن أهم المنتجات في القطاعين الزراعي والصناعي فهي كالتالي:

في القطاع الزراعي:

الحليب والبيض والعنب والتبغ والخضار والفواكه. وتبلغ مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي بـ 12%[2]، والاعتماد على التمويل من القطاع البنكي في هذا القطاع يبلغ 20% وبمعدلات فائدة بنكية تتراوح بين 4-5%[3] وهي نسب تمويل متوسطة العائد. أما باقي الاحتياجات الأخرى غير المقدرة فتؤمنها هيئة دعم قطاع الزراعة المقدونية.

وتشير الدراسات التي تم الإشارة إليها إلى ضعف استغلال القطاع الزراعي لمزايا التمويل الرخيص المتاح من قبل المؤسسات التمويلية المقدونية؛ ولعل ذلك يعود إلى سوء إدارة التسويق لهذه الفئة بالإضافة لتحدي صعوبة الوصول لها[4]، ويرى الباحث أن سبب عدم الاقبال على التمويل هو وجود فئة كبيرة من المسلمين العاملين في هذا القطاع والرافضين للتمويل الربوي، وحيث لا يوجد مجال لتوثيق هذه المعلومة نظرا لأنها علمت عن طريق السؤال والمقابلات المتعددة للباحث بسؤال المختصين، ولكن يشهد لهذا أيضا نتائج تحليل الاستبانة التي سيتناولها الباحث في الفصل الثاني.

---

[1] المرجع السابق، وهي احصاءات عام 2011م تاريخ الرجوع للموقع: 2017/2/30م.

[2] http://www.economywatch.com/world_economy/macedonia, تاريخ الرجوع 2016/12/15م

[3] Biliana and Bojnec**, Development in agricultural and rural capital market of the FRYM**, No.9 October 2011, factor markets, page 10

[4] Govacev, Goran, **Financing agribusiness by state developments banks – in the case of Macedonia**, September 2013, Munich archive, page 13

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مجال الصناعات:

هناك تحسن ملحوظ لمستويات الانتاج الصناعي في مقدونيا، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع نسب الانتاج عن سابقتها في الأعوام الماضية[1]، ويشير الجدول 3 إلى تطور ذلك في 2017/2016م، من -1.30 إلى 2.1 ، ومن -2.6 إلى -5.7، وهذا نمو ايجابي في المجال الصناعي وإن كان ضئيلا، كما يواجه هذا القطاع مشكلة صعوبة الحصول على التمويل وذلك لعدم انخراط المصارف المقدونية بمشاريع ذات طابع يحوي على مخاطرة، وهو ما حثت عليه الخطة الاستراتيجية المقدونية للتطوير في إطار تداركها لهذا الخلل[2].

الجدول (3) يوضح تطور نسب الانتاج في الاقتصاد المقدوني للأعوام 2017/2016

Macedonia	Latest	Reference	Previous	Range	
Industrial Production	-1.30	Feb 2017	-2.60	-14.50:24.50	percent
Manuf. Production	2.10	Dec 2016	-5.70	-23.70:38.50	percent

Source: http://www.stat.gov.mk/KlucniIndikatori_en.aspx, موقع هيئة الاحصاءات المقدوني تاريخ الرجوع 2017/12/22م وذلك باختصار الجدول لأبرز المؤشرات التي تعني الباحث في موضوعه.

وتشتهر مقدونيا بالصناعات الغذائية، والمشروبات، والمنسوجات والكيماويات والحديد والصلب والاسمنت والطاقة والأدوية وقطع غيار السيارات[3]. والجدول أدناه يبين أكبر خمسة شركات مقدونية من حيث تحقيق الأرباح.

الجدول (4) يبين أكبر خمس شركات مقدونية من حيث تحقيق الأرباح حسب القطاع

[1] https://ieconomics.com/macedonia-industrial-production, تاريخ الرجوع 2016/12/15م

[2] Competitiveness strategy and action plan of the republic of Macedonia 2016-2020, Macedonian inverstment institute for change and development, 2016, page 5.

[3] Competitiveness strategy and action plan of the republic of Macedonia 2016-2020, Macedonian inverstment institute for change and development, 2016, page 5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Number	company	Industry	Total Revenue (Euro)
1	JOHNSON MATTHEY DOOEL, Skopje	Manufacture of other parts and additional accessories for motor vehicles	631,212,188
2	OKTA AD, Skopje	Manufacture of refined petroleum products	433,777,932
3	EVN AD, Skopje	Distribution of electricity	426,473,548
4	MAKPETROL AD, Skopje	Retailer of motor fuels and lubricants in specialized stores	347,097,888
5	AD ELEKTRANI NA	Production of electricity	254,333,960

Source: http://www.investinmacedonia.com/facts-about-macedonia,jhvdo, 2/12/2017

المبحث الثالث

الجهاز المصرفي المقدوني وإمكانات إقامة عمل مصرفي إسلامي

يعد القطاع المصرفي في جمهورية مقدونيا أحد أكثر القطاعات حيوية في البلاد، ويشهد نسب نمو تعد الأعلى منذ عدة سنوات حيث قدرت في السنة الماضية فقط ب 8%[1]، ويعود هذا لإقبال المقدون على الاستهلاك أكثر من الانتاج حيث تتزايد أعداد البنوك التي تفتح في السوق تباعا في كل عام نظرا للاقبال المتزايد من الشعب المقدوني عليها لتغطية العجوزات في الدخل، وفي مقدونيا خمسة عشر بنكا مرخصا من البنك المركزي المقدوني[2]، وتشير الاحصاءات أيضا

[1] www.nbrm.mk/defaulten.asp?ItemID, تاريخ الرجوع 2015/3/20م

[2] http://www.nbrm.mk ، موقع البنك الوطني المقدوني، ويحتوي على احصاءات وأرقام تبين واقع النظام المصرفي في مقدونيا وكل ما ينظم أعمال المصارف في مقدونيا، وتشير عدد من المواقع الأخرى ذات العلاقة إلى أن عدد البنوك المقدونية العاملة في السوق تبلغ سبعة عشر بنكا، ولكن هذا ما وجده الباحث في الموقع الرسمي لهذه المؤسسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى أن ثلاثة بنوك من مجموع البنوك المرخصة تشكل ما نسبته 64.5% من الحصة السوقية[1]، وتعود ملكية العديد من هذه البنوك إلى مستثمرين خارجيين[2].

وسنعرض في هذا المبحث إلى بيان طبيعة النظام المالي والمصرفي في جمهورية مقدونيا، والبنك المركزي وعلاقته بالبنوك الأخرى، وعلاقة البنك المركزي المتوقعة مع البنك الإسلامي المستقبلي، وإمكانات وفرص إنشاء مصرف إسلامي في مقدونيا.

المطلب الأول: النظام المالي والمصرفي في جمهورية مقدونيا

تحولت مقدونيا منذ استقلالها عام 1991م من النظام الإشتراكي التي كانت تتبعه الدولة اليوغسلافية إلى النظام الليبرالي الرأسمالي، مما أدى إلى تغير في الأسواق وإلى ردات فعل أنشأت انقساما مجتمعيا كبيرا، وهو ما أدى إلى ظهور حزبين كبيرين في البلاد الأول يتبنى النظام الرأسمالي الليبرالي وهو VMRO والآخر يتبنى النظام الاشتراكي وهو SDSM، ونظرا لسيطرة الحزب VMRO لأكثر من ثلاث دورات انتخابية متتالية وإعماله لهذا النظام الليبرالي فالآلية المتبعة في السوق حاليا هي الآلية الرأسمالية، والدولة الآن لها ما يعرف في علم الاجتماع الاقتصادي باسم دور الدولة الحارسة فقط، حيث لا تتدخل في العمليات الاقتصادية إلا من الناحية الرقابية والاشرافية والتنظيمية، بل وظهرت في البلاد أحد أسوء مؤشرات طغيان الرأسمالية، وهي عمليات الخصخصة، فقد تحولت أكثر من ستمئة شركة إلى شركات مساهمة

[1] http://www.nbrm.mk/WBStorage/Files/superpolu-2-a.pdf, pg.10, article about the structure of banking system in Macedonia, تاريخ الرجوع إلى الموقع 2017/2/15م

[2] المرجع السابق، ودلالة ذلك تعود لتسهيل الدولة المقدونية الاستثمار الخارجي مما دعا بالعديد من البنوك إلى فتح أفرع لها في مقدونيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عامة[1] مما أدى إلى ظهور الطبقية المجتمعية وانتشار كل من الفقر والبطالة في صفوف الشعب.

وتشير تقارير صندوق النقد الدولي[2] إلى أن مقدونيا ما زالت تعاني من صدمة الخروج من النظام الاشتراكي والتحول إلى الرأسمالية، وأن عليها العمل على مزيد من الاجراءات والاصلاحات الاقتصادية للدخول في الاتحاد الأوربي – وهو ما يراه مراقبون سياسيون أمرا بعيد المنال – خاصة في ظل تعالي أصوات بعض الدول للخروج من الاتحاد الأوربي منها ما حصل مؤخرا بما يعرف بـ Brexit.

المطلب الثاني: البنك المركزي المقدوني وعلاقته بالبنوك الأخرى

أنشئ البنك الوطني المقدوني عقب الاستقلال عام 1991م، وهو المؤسسة الوحيدة المسؤولة عن تنظيم قطاع المصارف في مقدونيا، ومهمته الرئيسة والأولى بناء على ما ينص عليه قانون البنك الوطني المقدوني: المحافظة على الاستقرار النقدي في البلاد[3]، ومن الأهداف الأخرى المشتقة للبنك: الإسهام في الحفاظ على استقرار السوق التنافسية للنظام المالي المقدوني.

والعملة الرئيسة للدولة المقدونية هي الدينار المقدوني، ويستخدم اليورو على نطاق واسع في التعاملات التجارية الضخمة[4].

---

[1] "اختيار نموذج الخصخصة يعتمد اعتمادا كبيرًا على خصائص الاقتصاد المقدوني، الذى سبق أن شهد بالفعل ظاهرة الخصخصة. والواقع أن الخصخصة فى مقدونيا بدأت فى عام 1989م مع قانون رأس المال الاجتماعى في الاتحاد اليوغوسلافى السابق. فى ذلك الوقت قامت حكومة رئيس الوزراء السابق ماركوفيتش فى تطبيق مفهوم الخصخصة التى قامت باصدار أسهم صدرت لكافة موظفي الشركات المملوكة للدولة اجتماعيا، وفى هذه العملية تم خصخصة أكثر من 600 مؤسسة فى مقدونيا تم تحويلها إلى شركات مساهمة أو إلى شركات ذات مسؤولية محدودة".. " ترجمة عن بحث علمي محكم على الرابط الآتي:www.jewishcommunitybitola.mk

[2] http://country.eiu.com/Macedonia/ArticleList/Analysis, external report, تاريخ الرجوع 2017/4/20م

[3] http://www.nbrm.mk/, objectives of the National Macedonian Bank.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقوم البنك بدعم سياسات التنمية الاقتصادية للدولة من دون الإخلال بآلية السوق المفتوحة القائمة على التنافسية .

ومن مهام البنك الوطني المقدوني المنوطة به حسب أهدافه المعلن عنها في القانون[1]:

1- تصميم وتنفيذ السياسات النقدية.

2- المشاركة في تصميم نظام سعر الصرف.

3- إدارة الاحتياطات الأجنبية.

4- إدارة العملات الورقية والمعدنية لليورو.

5- جمع ووضع الاحصاءات لممارسة المهام المنوطة به حسب القانون.

6- تنظيم التراخيص البنكية، والاشراف على المصارف وصناديق الادخار وغيرها من المؤسسات المالية.

7- القيام بدور الوكيل المالي لحكومة جمهورية مقدونيا.

8- المشاركة في المؤسسات والمنظمات الدولية بشأن المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصها.

9- تنظيم المعاملات وتسوية الأوراق والرقابة على الأسواق المالية.

10- القيام بأي أنشطة أخرى تتعلق بممارسة مهامها مما يحدده القانون.

هذا وتبلغ نسبة الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي المقدوني 2.5 مليار دولار وفق بيانات صندوق النقد الدولي IMF[1]، أما تصنيف سندات الخزانة وفق تصنيف standard & Poor فهو -BB وهو تصنيف منخفض.

[1] المرجع السابق، موقع البنك الوطني المقدوني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشرف البنك الوطني المقدوني على خمسة عشر بنكا كما في لوائحه هي كالتالي:

Rank	Name	Website	Owners / General Manager (s)
1.	Alpha Bank AD Skopje	www.alphabank.com.mk	Alpha Bank, Greece
2.	Centralna Kooperativna Banka AD Skopje	ccbank.mk	Central Cooperative Bank, Bulgaria
3.	Eurostandard Bank AD Skopje	eurostandard.mk	Nikol□e Petrovski, Zoran Nikolovski
4.	Halkbank AD Skopje	halkbank.mk	Halk Bankasi, Turkey
5.	Kapital Banka AD Skopje	capitalbank.com.mk	Alfa Group, Bulgaria
6.	Komercijalna Banka AD Skopje	www.kb.mk	Hari Kostov, Ilija Iloski, M-r Maja Stevkova-Šterieva
7.	Stater Banka AD Kumanovo	www.staterbanka.mk	Central Cooperative Bank, Bulgaria (93,72%)
8.	Macedonian Bank for Development Promotion AD Skopje	mbdp.com.mk	Assembly of the Republic of Macedonia
9.	NLB Tutunska banka AD Skopje	nlbtb.mk	NLB Group, Slovenia
10.	Ohridska Banka AD Ohrid	ohridskabanka.mk	Société Générale, France

[1] https://www.gfmag.com/global-data/country-data/macedonia-gdp-country-report, و هذا الرقم يعتبر مناسبا بالنسبة لحجم الدولة المقدونية؛ وذلك نظرا لعدم ارتفاع أصول الدولة بالعملة المحلية وحجم الاقتصاد المحلي لا يتطلب موجودات أجنبية ضخمة، تاريخ الرجوع للموقع 2017/4/10م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11.	Poštenska Banka AD Skopje	postbank.mk	Makedonska Pošta
12.	Procredit Bank AD Skopje	procreditbank.mk	Procredit Group, Germany
13.	Sparkasse Bank AD Skopje	sparkasse.mk	Erste Group, Austria
14.	Stopanska Banka AD Bitola	www.stbbt.mk	Pavle Cvetanoski, Nataša Nestorovska
15.	Stopanska Banka AD Skopje	stb.com.mk	National Bank of Greece, Greece

ويلاحظ أن ملكية عدد من البنوك هي ملكية أجنبية.

أما بالنسبة للتصنيفات والتقييمات للبنوك والأسواق المالية في مقدونيا؛ فإنه وفقا لتقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي في 2016-2017م، سجلت الأسواق المالية 4.2 نقطة من الحد الأقصى 7.0 وهذا يعني أنها في المرتبة 57 من أصل 138 من الاقتصادات التي تم تحليلها. كما وسجلت سمعة البنوك المقدونية 5.3 نقطة من أصل 7 نقاط وفقا لنفس المعيار آنف الذكر، وبذلك تحتل سمعة القطاع المصرفي المقدوني المرتبة 52 من ضمن القطاعات التي عمل التقرير على تصنيفها، في حين كانت الثقة في السوق المالي المقدوني عالية، فقد سجل 4.5 نقطة على ذات المؤشر وهو ما يضعها في المرتبة 46 عالميا[1].

وفي الصورة أدناه شكل 3 يوضح ما ذكرناه من التقرير التقييمي لقطاع المصارف في جمهورية مقدونيا Financial Stability Assessment للعامين 2016-2017م.

[1] https://thebanks.eu/countries/Macedonia, تاريخ الرجوع 2016/11/15م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل 3 يوضح التقرير التقييمي للقطاع المصرفي القدوني للعام 2016-2017

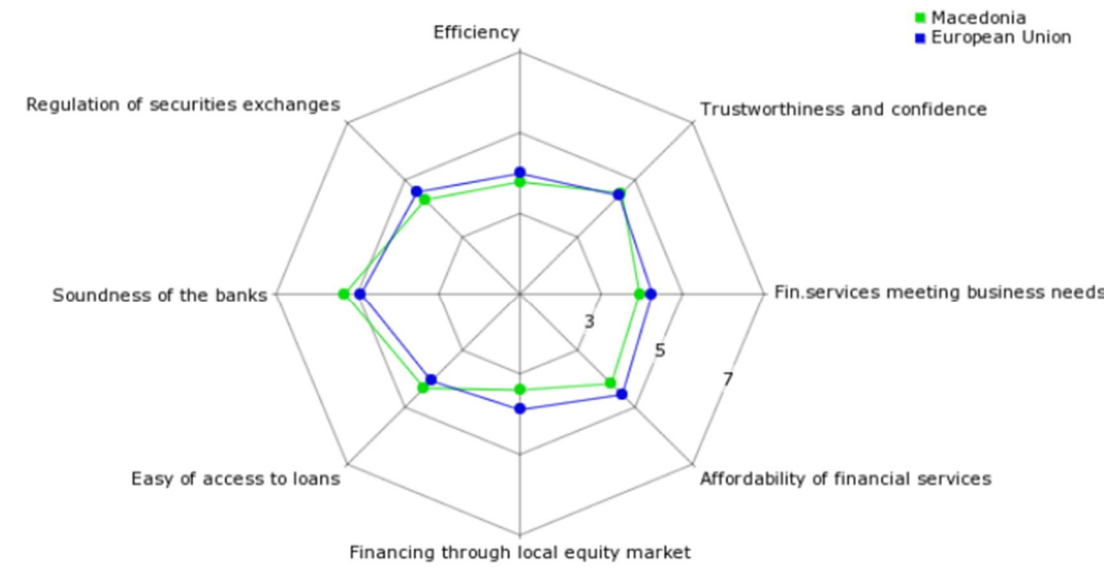

Source: financial stability assessment of world banks 2016/2017, world bank economics fourum, page 22

وبالرغم من تحقيق القطاع المصرفي المقدوني لنسب نمو جيدة إلا أن بعض الدراسات تشير إلى وجود عدد من المؤشرات السلبية وتسعى لعلاجها: " إن العدد الكبير للبنوك الصغيرة في مقدونيا يلعب دورا رئيسيا في انخفاض الأرباح المستمر للقطاع بأكمله، وهناك ضرورة ملحة لتقليص أعداد البنوك في مقدونيا وذلك عن طريق عمليات الاندماج وشراء البنوك الكبيرة للبنوك الصغيرة، وذلك لتقوية المنافسة بين أفراد هذا القطاع، وستستفيد بذلك البنوك الصغيرة مما يلي:

- زيادة حصتها السوقية.
- توسعة نطاق الأعمال.
- زيادة نوعية وجودة الخدمات المقدمة.
- زيادة التنافسية.
- تخفيض التكاليف.
- تقوية رأس المال في هذه البنوك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولتحسين أداء القطاع المصرفي وربحيته بشكل عام، لا بد من إجراء إصلاحات هيكلية لهذا القطاع.. إلخ"[1].

المطلب الثالث: إمكانات إنشاء المصارف الإسلامية في مقدونيا

وقد أثبتت التجارب السابقة أن قطاع المصارف الإسلامية نجح في العديد من الدول التي تتشابه إلى حد ما مع حالة جمهورية مقدونيا، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن التجربة البوسنية قائمة وتحقق أرباحا ونسب نمو مرتفعة منذ عام 2001م، كما أنه تم تأسيس قسم لتدريس التمويل الإسلامي في جامعة سراييفو بالتعاون مع جامعة Bolton البريطانية منذ عام 2011م، وقد زاره الباحث وتحدث مع الأساتذة المختصين لمعرفة تفاصيل العمل المصرفي الإسلامي في البوسنة[2]. وقد خلص من زيارته إلى أن هناك تنامي متزايد لقطاع التمويل الإسلامي في البوسنة والقطاعات المساعدة له من تعليم وتدريب بالإضافة لزيادة الوعي الشعبي تجاه موضوع التمويل الإسلامي واهتمامهم به، ويدل على ذلك افتتاح قسم التمويل الإسلامي الذي يشهد إقبال كبير من الطلاب البوسنيين بل وبعض الطلاب من الدول المجاورة، وأشاد الأساتذة بالبرنامج ولم يعتبروا النقص في الخطط الدراسية في الجانب الفقهي عائقا أمام إكمال مسيرتهم في هذا الجانب مع جامعة بولتن، بالرغم من أهميتها في ضبط مسار التمويل الإسلامي بالضوابط الشرعية الإسلامية.

وسنحاول في هذا المطلب بيان أهم الإمكانات المتوفرة لدى دولة مقدونيا وما يؤهلها لإنشاء عمل مصرفي إسلامي فيها.

---

[1] Boshkoska, Meri, **The profitability of banking sector in Republic of Macedonia**, published by Canadian Center of Science and Education, International Journal of Economics and Finance, Vol.5 No.3, 2013, page 150

[2] زيارة الباحث الميدانية كانت في 2015م، وفي الملاحق توثيق لأحد المقابلات الحديثة مع الدكتور شكري راميفتش.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: الإمكانات الاقتصادية:

بالرغم مما ذكرنا من ضعف الاقتصاد المقدوني النسبي إلا أنه ومع ذلك توجد بعض المؤهلات الاقتصادية في البلاد منها[1]:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- انخفاض نسب البطالة.
- زيادة الاستثمار الأجنبي.
- انخفاض نسب التضخم.
- اطفاء وسداد الديون على صندوق النقد الدولي.
- الزيادة في مستويات التصدير.
- زيادة الاتفاقيات التجارية.
- انخفاض عجز الميزان التجاري.
- زيادة التحويلات الخارجية إلى الداخل المقدوني.

وهذه المعلومات تشجع على الاستثمار خاصة إذا عُرف أن هناك ترحيب للاستثمارات والمشروعات الضخمة في الداخل المقدوني[2]، وأن الاصلاحات الاقتصادية تعمل على تحسين المؤشرات الاقتصادية في البلاد لزيادة استقطاب هذه الاستثمارات.

ثانيا: الإمكانات الإدارية:

يعتبر نقص المهارات الإدارية أحد أبرز الأسباب لفشل أي مشروع اقتصادي، ومن المتوقع أن يواجه مشروع إنشاء مصرف إسلامي في مقدونيا نقص الخبرات في هذا الجانب، ولكن يمكن تدارك هذا الأمر عن طريق الاستيراد الخارجي لخبراء الإدارة لهذه المصارف من دول ذات باع في هذا المجال كماليزيا ودول الخليج والأردن..إلخ.

---

[1] ما ذكر مصدره برنامج الاصلاح الاقتصادي المقدوني " Republic Of Macedonia: National Republic Reform Program ", page 22

[2] http://www.investinmacedonia.com/facts-about-macedonia, تاريخ الرجوع 2017/2/2م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمصارف الإسلامية فيها قدر من التشابه مع المصارف التقليدية في بعض الجوانب الإجرائية لذا يمكن الاستفادة من الكفاءات العاملة في المصارف التقليدية في مقدونيا وهي كثيرة نظرا لكثرة الخريجين في هذا المجال ونظرا لعدد البنوك الكبير نسبيا مقارنة بحجم الدولة. ويمكن تشكيل الخبرات الإدارية للمصارف الإسلامية عن طريق إقامة دورات متخصصة ومكثفة في بدايات العمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا للتجهيز والتحضير لهذا العمل.

وينبغي على البنك المركزي المقدوني في حال الموافقة على إنشاء مصارف إسلامية في البلاد إنشاء وحدات رقابة خارجية مستقلة تقوم بأعمال التدقيق الشرعي لمراقبة انضباط الأعمال المالية والإسلامية -حال قيامها- بمعايير الصناعة المالية الإسلامية العالمية مثل معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAIOIFI) ، ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، ولا بد أن يكون القائمين على هذا الشأن من المتخصصين أصحاب شهادات أكاديمية ومهنية ذات علاقة مباشرة في هذا المجال، وممن تتوافر فيهم كل من الخبرة والدراية في العلوم الشرعية والاقتصادية في الجانبين النظري والعملي، ولا شك أنه دعم المنظمات الدولية غير الربحية لهذا الأمر متأكد في ظل رغبة مجتمع الصناعة المالية الإسلامية بالتوسع على نطاق عالمي.

ثالثا: الإمكانات القانونية والتشريعية:

لا يوجد حاليا أي قانون خاص بالمصارف الإسلامية في مقدونيا، مع العلم بأنه لا يوجد قانون يمنع من إنشاء مصارف إسلامية فيها، وذلك وفق استقراء الباحث الشخصي للقانون، وقد وافقه في هذا الباحث الاقتصادي ميلان أدزفسكي في مقاله المنشور في مجلة خبراء التمويل الإسلامي حيث يقول: " وجدنا من خلال الدراسة أنه لا توجد أي عراقيل لبدء عمليات مصرفية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من هذا النوع "[1]. وإن كان هذا ليس مسلما به فلا شك أن هناك بعض المستلزمات التي لا يوفرها النظام المالي مما سيسبب بعض المشكلات التي يمكن أن تحل عن طريق التفاهم والحوار وتعاون الحكومة المقدونية مع الجهات الإستثمارية الراغبة في بدء العمل المصرفي الإسلامي هناك، وهذا بحاجة إلى مزيد من الدراسة في الجانب القانوني.

ويتوقع الباحث أن إزالة بعض العراقيل المتوقعة لبدء العمل المصرفي قد تتلاشى مع وقوف عدد من النواب المسلمين بجانب التشريع الذي سيطرح للنقاش داخل مجلس النواب مستقبلا، كما أن الضغط الشعبي المتوقع وحاجة الدولة إلى الاستثمارات الخارجية لن تسمح بالوقوف أمام منع إصدار تشريع للمصارف الإسلامية.

رابعا: الإمكانات الأخرى:

ومن أهم الإمكانات الأخرى التي تعطي فرصة لإقامة عمل مالي إسلامي في مقدونيا ما يلي:

- عدد السكان المسلمين الذين تشكل نسبتهم ما يزيد عن ثلث عدد السكان على أقل تقدير.
- الكثافة السكانية العالية للمسلمين في بعض المدن المتجاورة مثل سكوبيا وتيتوفو وكومانوفو.
- وعي الشعب المقدوني تجاه حرمة الربا وخطورته، وأهمية التعاملات المالية الحلال، حيث أجريت دراسة على 500 شخص في مقدونيا من مدينة تيتوفو، بالإضافة لإجراء مقابلات مع 16 خبير ومختص من علماء دين، وقانونيين، ومصرفيين، لقياس الوعي الديني تجاه قضية الربا، ولقياس مدى وعي الشعب بموضوعات التمويل الإسلامي،

[1] https://ifinanceexpert.wordpress.com/tag/macedonia-islamic-finance/
Dr.Milan says: "Our study found that no legal obstacles to begin operation of the bank of this kind".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأظهرت النتائج أن غالبية المسلمين على وعي بمفهوم الربا وحرمته وحرمة التعامل مع المصارف التقليدية، كما أظهرت فهما متوسطا لموضوع المصارف الإسلامية وما تقدمه من خدمات[1].

- عدم وجود منافسين، حيث لا يوجد أي عمل مصرفي أو مالي إسلامي في البلاد حتى تاريخ هذه الدراسة، وهذا سيمنح المستثمر فرصة كبيرة للنجاح؛ حيث ستكون الجهة المستثمرة صاحبة المبادرة الأولى والسبق لهذا المشروع في البلاد.
- التطور التقني المعلوماتي الكبير في مقدونيا، حيث تمتاز مقدونيا بكثرة قنوات التلفاز والإذاعة وسرعة شبكة الانترنت فيها، وانتشار وسائل الدعاية والإعلان ومتابعة الشعب الكبيرة لهذه الوسائل مما يسهل عملية إعلام الناس وتوعيتهم في فترة زمنية قصيرة.
- رغبة عدد كبير من خريجي كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية إلى فتح آفاق جديدة ودخول قطاعات جديدة للعمل، منها القطاع المصرفي الإسلامي، وفي حال تطور العمل المصرفي الإسلامي ستتاح لهم فرص أخرى في شركات التأمين والأسواق المالية والأوقاف والإعلام والتدريب وغيرها من مجالات الاقتصاد الإسلامي.
- اهتمام غير المسلمين في أوروبا بهذا النوع من التمويل، وقد أشارت نتائج دراسة الباحث إلى حياد فئة من المجتمع غير المسلم في مقدونيا تجاه الموضوع، كما أشارت إلى موافقة فئة منهم على التعامل مع المصارف الإسلامية في حال إنشاءها إذا قدموا

[1] Sherief and Amer, **knowledge and awareness of Islamic banking in Macedonia: an empirical evednace**, journal of global economics and entrepreuiralship, page 1 2016

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خدمات مالية أفضل من غيرهم، وقد أشار لهذا الاهتمام عند غير المسلمين في أوروبا بالتمويل الإسلامي عدد من الباحثين[1].

المبحث الرابع

أهمية تطبيق المصرفية الإسلامية في مقدونيا

إنَّ تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الحديثة بات يستلزم إيجادَ مؤسساتٍ اقتصادية تسير حركة المعاملات المالية بطريقة تضمن الكفاءة والفاعلية، وذلك ضمن إطار التعاملات الحلال في أي بلد يوجد فيه المسلمون، ومن هنا خرجت فكرة المصارف الإسلامية قبل عدة عقود لترى حيز النور، وانتشرت بشكل كبير وسريع في أكثر من 76 دولة حول العالم، حيث صار إيجاد مصارف إسلامية في هذه المجتمعات ضرورة دينية اقتصادية اجتماعية للمسلمين وغيرهم للعديد من الأسباب، نذكر منها ما يلي إجمالا، ثم نفصل فيها على حدة في مطلبين مستقلين تاليا.

- إنَّ المصارف الإسلامية تلبي رغبة المسلمين في إيجاد قنوات من التمويل والتعامل الحلال، الذي بدوره يخلص المسلمين من براثن الربا والوقوع في تعاملات لا يقرها دينهم وشرعهم، وهذا ما يحتاجه مسلمو مقدونيا أمس الحاجة.

- إنَّ المصارف الإسلامية مؤسسات اقتصادية هادفة للربح؛ إلا أن لها دورا كبيرا في الأعمال الخيرية، ومن أهم مزاياها أنها تفعل فريضة جمع وأداء الزكاة في الأموال المستحقة لذلك لديها،

[1] بلعباس، عبد الرزاق، **التمويل الإسلامي في فرنسا**، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز في جدة، ص 1 في الخلاصة، 2008م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما يجعلها تقوم بواجب يعد من أهم فرائض الإسلام وشعائره فلا يحرم المستحقين من الفقراء والمساكين وغيرهم فوائد هذا المال الذي لا تؤخذ زكاته في مؤسسات أخرى كالبنوك التقليدية.

- إنَّ المصارف الإسلامية تساعد على التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي بما تتيحه من فرص للاستثمار الحلال، وفرص للمشاركة في النشاط الاقتصادي بتفعيل صيغ استثمارية كالمضاربة والمشاركة المتناقصة وغيرها، وهذا ما تحتاجه دولة مقدونيا التي تحوي على الكثير من الكفاءات في الموارد البشرية ولكنها تفتقد لرأس المال، فإنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا سيساهم في توظيف الموارد وتوظيف أصحاب الكفاءات مما يعود على الناس وعلى الاقتصاد بالنفع والخير.

- إنَّ المصارف الإسلامية تساعد في القضاء على الاحتكارات التي تفرضها الشركات المساهمة، وتساهم في صنع بيئة تنافسية محفزة، مما يسهم في الحد من الاحتكارات.

- تقوم المصارف الإسلامية بتعبئة المدخرات للمسلمين الذين لا يرغبون في التعامل مع بنوك ربوية وذلك عن طريق حفظ أموالهم بشكل لا يسهم في معاونة المرابين على المحرمات، مما يساهم في استغلال هذه الأموال لصالح استثمارات مفيدة تعود على أصحابها بالنفع.

المطلب الأول: مدى أهمية المصارف الإسلامية في توفير معاملات مالية إسلامية حلال

جاء الإسلام ليضبط وينظم سلوك الإنسان في سائر أموره: الاعتقادية، والعبادية، والتعاملية؛ ولذا كان دينا شاملا يسعى لنهضة الإنسان في كل جوانبه واهتماماته، ولعل أبرز مظاهر العدل الإسلامي الظاهرة للناس هي تنظيماته الاقتصادية، فما جاءت الأحكام الشرعية المنظمة للتعاملات المالية إلا لتحقيق عدالة المعاملات البينية بين الناس، فالمقصد الشرعي الأسمى لهذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التشريعات هو تحقيق العدالة بين المتعاملين من منظور إلهي رباني شامل، لا منظور إنساني نفعي ضيق. وينتج عن ذلك تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي.

ومن هذا المنطلق اشتملت الشريعة الإسلامية على عدد محدود من المحرمات الشرعية في جانب المعاملات المالية، وعلى عدد من الواجبات محدود من متطلبات هذا النشاط، وكل هذا ليستقيم النظام ويحقق العدل والتوازن في التعاملات بين الناس، وفي هذا المطلب سنبين أبرز الممنوعات الإسلامية في النشاط الاقتصادي أو ما يسمى بأصول المحرمات، ومن ثم نعرض إلى البدائل الشرعية لهذه المحرمات.

أولا: أبرز المحرمات الإسلامية في النشاط الاقتصادي الإسلامي

يمنع الإسلام في نشاطه الاقتصادي كلا مما يلي:

1- **الربا**، قال الله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾[1]، فالربا حرام لكونه أكل لأموال الناس بالباطل، وهو من أبرز وأظهر المحرمات في النظام الاقتصادي الإسلامي، ومن أجلى صور الظلم في المجتمعات الإنسانية، وله أشكال وأنواع مفصلة في الكتب ذات العلاقة، وما هو معلوم من كثرة اهتمام علماء المسلمين به وبتجنبه وتجنب ما يشبهه وتشديد النكير على متعاطيه وتفنيد الشبهات حوله، يعود لكونه يعد سببا رئيسا للأزمات الاقتصادية في العالم وما ينتج عنها من آثار مدمرة، كما أنه يعد سببا رئيسا للاحتكارات التي تؤدي إلى تداول الثروة بين عدد قليل من الناس؛ وهو ما نهى الله عنه بل وجعله مقصدا وحكمة من حكم تحريمه، حيث قال الله تعالى:

[1] سورة البقرة، 276

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ﴾[1]. والربا أيضا سبب من أسباب التضخم وغلاء الأسعار، وانتشار البطالة والفقر، وهو ما يؤدي إلى حالة من الحقد الطبقي ينتج عنها تفكك اجتماعي وجرائم وثورات.. إلخ، يقول القانوني عبد الرزاق السنهوري رحمه الله: "كراهية تقليدية للربا لا في مصر فحسب، ولا في البلاد الإسلامية وحدها، بل في أكثر تشريعات العالم، فالربا مكروه في كل البلاد وفي جميع العصور"[2]، وقد فصل في بيان حرمته في جميع الأديان السماوية وآثاره الدنيوية المدمرة عدد من علماء المسلمين[3].

2- **الميسر**، ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ﴾[4]، فالقمار سبب لإنشاء العداوات والبغضاء بين الناس، كما أنه يصد عن ذكر الله بالتهاء أصحابه عن الواجبات الحقيقية، ولا ننسى أنه يشجع على الربح بدون عمل منتج حقيقي يعود بالنفع على المجتمع ولذا نهى عنه الإسلام وحرمه.

3- **الاحتكار**، وتعريفه اصطلاحا: حبس الطعام حتى تزداد الأسعار غلاء وارتفاعا، أما في الاقتصاد الحديث فيقصد به: انفراد شخص واحد أو جملة أشخاص، يتفقون فيما بينهم، بحيث يكونون في الحقيقة بمثابة شخص واحد يبيع السلعة للمشترين، أو انفراد شخص واحد بشرائها من مختلف البائعين[5]، يقول الطاهر بن عاشور رحمه الله: (إن من مقاصد التشريع الإسلامي

---

[1] سورة الحشر، 7

[2] الوسيط شرح القانون المدني 882/2، والدراسات التاريخية تؤيد ذلك. انظر: Homer and Sylla 2005 Graeber 2011 ، نقلا عن كتاب أصول التمويل الإسلامي للدكتور سامي سويلم ص 66

[3] منهم الاستاذ الدكتور رفيق يونس المصري في كتابه الجامع في أصول الربا، فليراجع للفائدة.

[4] سورة البقرة، 219

[5] الدوري، قحطان، **الاحتكار وآثاره في الفقه الإسلامي**، كتاب ناشرون، الاردن، عمان ، 2011، ص 33

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرواج، وهذا ينظم عددا من الأحكام والضوابط الشرعية، منها تحريم الكنز الذي سبق الإشارة إليه، ومنها تحريم الاحتكار"[1]. وسنأتي له بمزيد تفصيل في المطلب الثاني.

4- **الغبن**، وهو أن يباع الشيء بربح فاحش زائدا عن ربح السوق، وهو منهي عنه لما فيه من إنشاء للعداوات والأحقاد بين الناس، كما أنه لا يحقق عدالة المعاملات بين الناس، والتوازن والعدالة مطالب إسلامية هامة في التعاملات المالية.

5- **الجهالة والغرر والتغرير**، وهي سلوكات شائعة اليوم في عالم المال، ولا شك أن من يفعلها يحقق أرباحا غير شرعية؛ لأنه يغرر بالناس ويخدعهم ويبني ثروته على أنقاض الآخرين، والخداع والمكر محرمين في الشريعة الإسلامية وفي سائر الشرائع، ولذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (المكر والخديعة في النار)[2].

6- **الغش والخداع**، وهما من المحرمات المتفق عليها في المجتمعات الإنسانية أيضا؛ فإنه بدون توفر أجواء من الصدق والشفافية لن تستقيم سائر أمور المجتمعات الاقتصادية، ولن تزدهر التجارة التي تقوم أساسا على الثقة، بل لن تنجح كافة الأعمال المنتجة، فقد أشارت النظريات الاقتصادية قديما وحديثا إلى أهمية الأمان والصدق والشفافية في ازدهار التجارة وتحركها بين البلدان، وقد شدد الإسلام النكير والوعيد على من يغشون ويخدعون الناس في تعاملاتهم فقال صلى الله عليه وسلم: (من غشنا فليس منا)[3].

---

[1] بن عاشور، الطاهر، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، نشر دار النفائس، 2001، ص 464

[2] أخرجه البخاري معلقا، 2156

[3] أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب قوله صلى الله عليه وسلم: من غشنا فليس منا، ص 99، حديث رقم 101

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- **الكـــذب**، وهو خلق ذميم، ينفر الناس عن التعامل مع صاحبه، لذا جاء في الحديث: (يا نبي الله هل يكذب المؤمن قال: لا)[1]، والكذب عاقبته وخيمة في الدنيا والآخرة، فصاحبه مبغـــوض عند الله ومبغوض عند الناس، والكذب كما أنه يكون في الأمور العقدية: ﴿ وَيَقُـــولُ الْأَشْـــهَادُ هَـــؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّـــهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾[2]، كذلك يكون فـــي التعـــاملات المالية وهو أكثر ما يكون بين الناس في هذه الأيام.

8- **التعامل بالمنتجات المحرمة والضارة**، وقد حرم الإسلام التعامل بها؛ لأنها لا تعود بـــالنفع على أفراد المجتمع، والكسب المتولد عنها كسب خبيث ناتج عن الاضـــرار بـــالآخرين ممـــن غُرر بهم، وهذا التحريم منبعه قاعدة عامة في الدين الإسلامي، هي قوله صلى الله عليه وسلم: (لا ضرر ولا ضرار)[3]، وهي أحد القواعد الأصولية الهامة التي يستطيع أن يســـتنبط منهـــا المسلم الكثير من الأحكام الشرعية التي لم يرد فيها نص عن المشرع، هذا وقد حرم الله انتاج المنتجات الضارة أو بيعها أو الإعانة عليها، ومن أبرز المحرمات والمنتجات الضـــارة: لحـــم الخنزير، والكحول والمسكرات، والمخدرات بأنواعها، والدخان والأرجيلة، وتعـــاطي البغـــاء والمعونة عليه والاتجار به، وتصنيع الأسلحة وتجاراتها لغايـــات الإضـــرار بـــالآخرين مـــن الأبرياء، وغير ذلك مما هو معروف لدى أهل الاختصاص.

ثانيا: البدائل الشرعية للتمويلات التقليدية وأبرز صيغ التمويل الإسلامي:

ومن المعلوم أن الإسلام لا يحرم شيئا إلا ويوجد البدائل الشرعية له، وهذه البدائل نفعها أكبر من ضررها بخلاف ما حَرُم فضرره أكبر من نفعه، وقد حرم الإسلام الكحول وأباح مئات بل

---

[1] أخرجه الخرائطي، كتاب مساوئ الأخلاق، باب ما جاء في أخلاق المؤمن، الجزء الأول، حديث رقم 127

[2] سورة هود، 18

[3] أخرجه أحمد، 5148

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آلاف المشروبات الأخرى، وحرم الزنا وأباح الزواج والتعدد، وحرم الخنزير وأباح لحوم البحار ولحوم الأنعام وغيرها، وحرم الربا وأحل البيع، وهكذا .. إلخ.

وللنظام الاقتصادي الإسلامي منظومة بدائل شرعية للمحرمات الآنفة الذكر والمتداولة في الاقتصاديات العالمية اليوم، وكلها يمتاز بشقين هامين يُعطيانها المزية على غيرها من المنتجات التقليدية، وهما خاصيتي الكفاءة الشرعية وما يتولد عنها من رضا الله تعالى وبركته على المتعاملين، والكفاءة الاقتصادية وما يتولد عنها من إنتاجية وتنمية اقتصادية، وهذه المنتجات هي منتجات ذات أصالة تاريخية أثبتت أنها من أهم الارتفاقات الإنسانية المولدة للفوائد الحقيقية وللانتاج الحقيقي الذي يعود خيره على المجتمع.

ومن أبرز هذه العقود:

1- **البيع الآجل:** " هو عقد بيع لسلعة مملوكة لبائعها، يتم تسليمها عند العقد ويدفع ثمنها في موعد لاحق، ويكون هذا الثمن الآجل أكثر من الثمن الحال، فمعنى التمويل فيه إذن بتأجيل دفع الثمن مع تعجيل تسليم السلعة ومع الزيادة في الثمن التي تشكل الربح التمويلي في هذا العقد ".[1]

2- **عقد السلم:** هو عكس البيع الآجل، والجمهور لا يفرقون بين السلم والاستصناع إلا أن الحنفية يضعون بعض التفريقات، " والسلم تمويل للمنتج الذي يحصل على ثمن السلعة، مقابل التزامه بتسليم السلعة في المستقبل، فهو بذلك ينشئ دينا عينيا بكمية من السلع المبيعة، يستحق تسليمها في أجل محدد في العقد "[2].

---

[1] قحف، منذ، **أساسيات التمويل الإسلامي**، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، 2011، ماليزيا، ص 42

[2] المرجع السابق، ص 49

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- **عقد الاستصناع:** وهو عقد يشترى به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد عنده، بأوصاف مخصوصة، وبثمن محدود[1]. ويعمل هذا العقد على تسهيل عملية تمويل معدات معينة ومشاريع تحت الإنشاء كتطوير العقارات أو توسيع مرافق.

4- عقد المضاربة: " نوع من شركة بين المستثمر، الذي تسميه كتب الفقه رب المال، والمدير الذي يسمى المضارب، من أجل تحقيق ربح يوزع بينهما حسب العقد. فالمضاربة عقد استثمار يقوم على تعاون المستثمر مع المدير على أساس تحمل المخاطرة لكليهما. إذ المضارب يدخل في العقد على حصة من الربح، فإذا لم تنتج المضاربة ربحا لا يحصل المدير على تعويض لعمله، أما الخسارة فباعتبارها نقصا في مال المستثمر ينبغي أن يتحملها المستثمر رب المال وحده ".[2]

5- **عقد المشاركة:** وصورته أن يمول البنك المشروع موضوع المشاركة بمبلغ من المال، والعميل بمبلغ آخر، ويصبح البنك والعميل مالكين لرأس مال الشركة، وتوزع الأرباح بينهما بحسب الاتفاق، أما الخسارة فإنها تكون بقدر حصة كل طرف في رأس المال، بالنسبة والتناسب.

وهو من أهم الصيغ، بل قد سميت عديد من البنوك التي تمارس النشاط المالي الإسلامي بالبنوك التشاركية.

6- **عقود المزارعة والمساقاة:** والمزارعة هي عقد بين مالك أرض ومزارع مستعد للعمل فيها، ومشاركة بنسبة يتفقان عليها كالنصف أو الثلث أو الربع مثلا[3]، أما المساقاة فهي دفع الشجر لمن يسقيه ويعمل عليه بجزء معلوم من ثمره، كالنخل، وشجر الرمان، والعنب، ونحو ذلك[1].

---

[1] الزرقا، مصطفى أحمد، " **عقد الاستصناع ومدى أهميته من الاستثمارات الإسلامية المعاصرة** "، ط1، ص:20

[2] قحف، منذ، **أساسيات التمويل الإسلامي**، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، 2011، ماليزيا

[3] شاشي، عبد القادر، **العقود الإسلامية الممكنة لتمويل الزراعة**، محاضرة ألقيت بمؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات التمويل الإسلامي، البحرين، 2012

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- **عقد الإيجار:** وينقسم إلى قسمين:

1. الإيجار التشغيلي: وهو بيع للمنفعة، فهو عقد معاوضة على منفعة أصل منتج للمنفعة، وهو عقد تمويلي هام؛ لأن المستأجر سيحصل على الحق باستعمال أصل ثابت أو آلة لفترة محددة قد لا تمكنه قدراته الطبيعية من شراءها وتملكها.

2. الايجار التمويلي: وعرفه الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية على أنه: " وسيلة تمويلية تجمع بين صيغة البيع وصيغة التأجير وتقوم على أساس اتفاق طرفين على بيع أحدهما للآخر سلعة معينة ويحددان قيمتها تحديدا نهائيا، إلا أن هذه العلاقة لا تحدث آثارها فتنقل ملكية السلعة المبيعة إلى المشتري الجديد مباشرة ولكن تظل العلاقة بينهما محكومة بقواعد عقد الإجارة لحين إتمام المشتري سداد أقساط إجارية تعادل قيمة ثمن المبيع المتفق عليه"[2]، وغيرها من العقود المولدة التي تلتزم ضوابط الشريعة الإسلامية وتتفق مع مبادئ وأسس التمويل الإسلامي، وهي معروفة للمتخصصين ليس هذا مكان بسطها فليرجع إليها في مظانها.

المطلب الثاني: أهمية المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية بتعزيز الاستثمار ومحاربة الاحتكار وتقديم خدمات خيرية

المصارف الإسلامية جزء من منظومة الاقتصاد الإسلامي، فالحاجة للمصارف في أي مجتمع معاصر حاجة ماسة، فهي محطات لتجميع النقود وإعادة تدويرها وضخها إلى الأسواق،

---

[1] شاشي، عبد القادر، **العقود الإسلامية الممكنة لتمويل الزراعة**، محاضرة ألقيت بمؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات التمويل الإسلامي، البحرين، 2012

[2] قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، في دورته الثانية عشرة بالرياض في المملكة العربية السعودية، من 25/جمادى الآخرة 1421هـ ، الموافق 28/أيلول/ 2000م، مجلة المجمع (العدد الثاني عشر، ج1، ص 313).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة لتقديمها العديد من الخدمات المالية الهامة كحفظ النقود، ونقلها، والمشاركة في تمويل الإنتاج وتوزيع الثروة بالطرق الصحيحة وفق أولويات التنمية لسد حاجات المجتمع المختلفة..

وفي حال سارت المصارف الإسلامية وفق المنهج الاقتصادي الإسلامي المرسوم لها وفي إطار سليم من التعاملات الحلال، فإنها حتما ولا محالة ستساهم في تعزيز الاستثمار ومحاربة الاحتكار وتسهم في دعم القطاع الخيري الذي لا بد أن يوجد في كل اجتماع إنساني لتفادي تقصير وهنات وأخطاء وسوء التوزيع في القطاع الانتاجي المبني على المغالبة والمشاحة، وهذا من مظاهر رحمة الدين الإسلامي بالضعفاء والمساكين والمحوجين والمعوزين، وفيما يلي توضيح لمدى إمكانية مساهمة المصارف الإسلامية في التنمية، ودورها في كلٍ من تعزيز الاستثمار ومحاربة الاحتكار وتوفير الخدمات الخيرية.

" تقديم خدمات للمحيط الاجتماعي الذي يستمد البنك منه عملاءه، فالبنك ومن خلال الهدف قد يقدم خدمات دون مقابل مادي بهدف كسب عملاء جدد أو للإبقاء على قاعدة عملاءه، ومثل ذلك التركيز على اختيار الخدمة التي لها أثر في مردود النفقة؛ فمثلا للبنك أن يقدم عشرة منح دراسية لعشرة من الناجحين في الشهادة الثانوية بقيمة ألف دينار للمنحة الواحدة مثلا أفضل من أن يقدم منحة دراسة واحدة بعشرة آلاف دينار لطالب حائز على أعلى الدرجات. وغير ذلك مما يمكن تقديمه للمحيط الاجتماعي بما يسهم في رفع حصة البنك لدى جمهور المتعاملين. "[1]

[1] انظر: قحف، منذر، **عوامل نجاح المصارف الإسلامية**، ص5، وانظر: أحمد، تسويق الخدمات المصرفية، ص 23، نقلا عن مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية لإبراهيم عبادة، جامعة اليرموك، ص 80

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: مدى إمكانية إسهام المصارف الإسلامية في التنمية:

ويبين ذلك من خلال فروض تدعم فرضية إسهام المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية قائلا:

"من الفروض التي تبين مدى قدرة المصارف الإسلامية في التنمية ما يلي:

1- إنّ المؤسسات المصرفية الإسلامية – من حيث إنها تتعامل بالمشاركة – أكثر قدرة على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار.

2- المصارف الإسلامية أكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد النقدية على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- إنها بتوزيع الموارد المالية على أسس الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية تسهم بشكل مباشر في توزيع الدخل القومي على نحو عادل خلال عملية التنمية، وقضية عدالة التنمية لا تبالي بها المؤسسات المصرفية الربوية.

4- إنها تشجع السلوك الإيجابي الدافع لعملية التنمية، على عكس المؤسسات المصرفية الربوية"[1].

ويدل على هذا ما يلي: أن المصارف الإسلامية تتحرى الحلال في معاملاتها، وتشرك المتعاملين معها في توجيه السياسة واتخاذ القرار، كما أنها تلتزم في تمويلاتها بأولويات الإنتاج والتنمية ولها قدرة على تعبئة الموارد بالإضافة أنها لا تقدم سيولة ولكن سلعا حقيقية.

[1] انظر: العلي، صالح حميد، **المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، سوريا، دمشق، من إصدار مركز دراسات الاقتصاد الإسلامي، 2008، ص 505

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: تعزيز الاستثمار

إنّ المصارف الإسلامية باعتبارها جزءا من منظومة الاقتصاد الإسلامي فهي ملزمة بتحقيق أهدافه التنموية، وملزمة بتشجيع الاستثمار، وهذا يكون في الوضع الطبيعي عن طريق توجيه البنك المركزي المصارف بدعم قطاعات معينة عن طريق تمويلها بالعقود المتوافقة مع الشريعة وبالتالي تحقيق دعم حقيقي للقطاعات الإنتاجية، وعلى سبيل المثال فإن كثيرا من الدول فيها عدد كبير من الكفاءات في شتى التخصصات ولكنها كفاءات معطلة لا تستغل نتيجة عدم توفر رأس المال، والمصرف الإسلامي عن طريق صيغ المضاربة والمشاركة سيوظف الأموال مع هذه الكفاءات لإنشاء مشروعات تنعكس إيجابيا على الاقتصاد، ومن المعلوم أنه كلما زاد الاستثمار انخفضت نسب البطالة، وزال ما يرافق البطالة من مشكلات اجتماعية ونفسية تعاني منها المجتمعات اليوم.

" لذا فمن الطبيعي على المصرف الإسلامي باعتباره البديل الأصيل للمصارف التقليدية، وكونه يلغي اعتبار النقود كبضاعة، أن يجتهد ويقدم الصيغ التمويلية التي تكفل له الحصول على الإيرادات اللازمة لممارسة نشاطه كبديل عن نظام الفائدة الثابتة، الذي ترتكز عليه نظرية الإقراض والتمويل في المصارف التقليدية "[1].

وكل هذا يعزز الاستثمار ويوجه الانتاج ويشرك الناس فيه، وهذا مطلب شرعي ودنيوي هام تسهم فيه هذه المؤسسات الاقتصادية التنموية.

[1] انظر: المشهراوي، أحمد حسين، **تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2003، ص 85

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: محاربة الاحتكار:

من الأسس الإسلامية في الاقتصاد الإسلامي تحريم الاحتكار، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يحتكر إلا خاطئ)[1]، وذلك لأن الاحتكار يؤدي إلى سوء توزيع الثروة ويؤدي إلى التحكم بالأسواق وتمكن فئة قليلة من السيطرة عليها وهذا يناقض مبادئ العدالة الاجتماعية.

وأشير إلى أن السماح للمصارف الإسلامية بالعمل وعدم الحجر عليها وتقليص أعداد رخصها الممنوحة من قبل الجهات المنظمة يؤدي إلى تحسين المنافسة بين المصارف مما يؤدي إلى خفض الأسعار، فارتفاع أسعار خدمات بعض المصارف الإسلامية عائد لتفردها في سوق التمويل، فالعرض قليل والطلب كبير بسبب حب الناس للإسلام والتعامل الحلال والبعد عن جريمة الربا وبالتالي ترتفع الأسعار بشكل ديناميكي لارتفاع الطلب، ومن هنا فإن للسلطات التنظيمية دورا كبيرا في تحسين صورة المصارف الإسلامية بالسماح بدخول المنافسين إلى الأسواق التي تحوي طلبا كبيرا على المصرفية الإسلامية، فالمصرف الإسلامي باعتباره مؤسسة هادفة إلى الربح قد لا تعنى بخفض الأسعار خاصة إذا زاد الطلب عن قدراتها.

أما في المنافسة بين المصارف الإسلامية : " فقد أدت المنافسة التي فرضتها المصارف الإسلامية إلى إبراز ما يسمى بتحرير تجارة الخدمات والبنوك والإسلامية وهو قطعا يصب في محاربة الاحتكار، فإن النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية كان بفضل جهود القائمين على أمرها، وبمساعدة الحكومات والسلطات النقدية في تلك الدول، بمعنى أن هناك درجات من

[1] أخرجه الترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في الاحتكار، ص 404، حديث رقم 1272

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحماية منحت لها، وفي ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصـــرفية، ســـوف يـــتم تقليـــل الامتيازات الممنوحة للبنوك الإسلامية إذ يتوجب عليها الاستعداد التام للعمل وفقـــا لنصـــوص الاتفاقية "[1].

رابعا: تقديم خدمات خيرية

ومن المفترض والمرغوب في المصارف الإسلامية أن تتحمل جزءا من المسؤولية الاجتماعية باعتبارها أحد أهم مكونات المنظومة الاقتصادية المعاصرة، ولكن لا شرع ملزم يأمر بذلك ولا قانون في حدود علم الباحث، وإنما التزام أخلاقي، وتقوم بعض الدول حاليا بتشجيع هذا المؤسسات على هذا بتخفيض الضرائب على الشركات والمؤسسات التي تسهم في دعم المجتمع وتقديم خدمات خيرية له حفزا لهذا السلوك الحميد. ويحث المجتمع بكافة مكوناته المصارف أن تتولى جزء من المسؤولية الاجتماعية باعتبارها مؤسسات اقتصادية هامة تتلقى دعمها ونجاحها من الهيئة الاجتماعية، وبالتالي يلقى على عاتقها أن ترد جزءا ومردودا من الفرص التي يتيحها المجتمع لها في تحصيل هذه الأرباح.

يقول الأستاذ عرابي مصطفى: "تعكف العديد من المؤسسات المالية الإسلامية في الوقت الراهن كل حسب خصوصيات المحيط الذي تعمل فيه على وضع خطط وبرامج وتطوير منتجات أكثر تماشيا مع المفهوم الحديث للمسؤولية الاجتماعية، وإن كان الطابع الخيري لا يزال يطغى على العديد من الممارسات المسجلة، ويمكن تلخيص هذه التوجهات على سبيل الذكر لا الحصر:

- إنشاء صناديق للعمل الخيري والنفع العام كصناديق الزكاة
- إنشاء الأوقاف.

[1] انظر: زعبنوت، محمد علي، **تطبيق المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان: المعوقات والحلول**، رسالة ماجستير (اليرموك)، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، 2011، ص 84

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إنشاء محافظ للقرض الحسن لمساعدة المحتاجين وتمويل نشاطات اقتصادية للفئات المحرومة.
- تمويل حملات توعية للتكافل الاجتماعي ورعاية الأيتام والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة وتوزيع المساعدات وإطعام الصائمين في رمضان.
- تمويل البرامج والمؤسسات التعليمية بتقديم المنح الدراسية للطلاب المسلمين والإستشفائية ذات الطابع الاجتماعي.
- تمويل برامج للحفاظ على البيئة.

وكل هذا من الأعمال التي تشكر عليها المصارف الإسلامية ما قامت بها.

ولا ننسى أن نشير " إلى أنه قد برز في الآونة الأخيرة توجه داعم للمسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الخيرية لرعاية العمل المالي الإسلامي، وذلك من خلال تقنين العمل الاجتماعي.

ومن أمثلة ذلك إصدار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مؤخرا لثلاثة عشر معيارا تعالج المسؤولية الاجتماعية[1] مثل التزامات الشركاء (العملاء) ورفاه العاملين، والصدقات، والبيئة .. إلخ "[2].

[1] انظر: المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

[2] مأخوذ من مداخلة منشورة إلكترونيا بدون معلومات تحت عنوان: "**المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية- تحليل تجربة المصرف الإسلامي للتنمية**"، للأستاذ عرابي مصطفى بتصرف كبير وزيادة من المرجع السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لمتطلبات إنجاح تطبيق المصرفية الإسلامية

المبحث الأول: منهجية عينة الدراسة وجمع المعلومات

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

يحتوي هذا الفصل توضيحا لمنهجية الدراسة المتبعة، بحيث يتناول الفصل كل من أسلوب جمع البيانات، ومنهجية تطوير أداة الدراسة والتعريف بها، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، والاختبارات الخاصة بأداة الدراسة، والأساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، ثم يناقش خصائص عينة الدراسة، ويعرض أخيرا في مبحث مستقل إلى تحليل البيانات التي تم جمعها.

المبحث الأول

منهجية الدراسة الميدانية وجمع المعلومات

المطلب الأول: منهج الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي الذي يتناول دراسة أحداث وظواهر وممارسات قائمة ومتاحة للدراسة دون أن يتدخل الباحث في مجرياتها وعلى الباحث أن يتفاعل معها بالوصف والتحليل وذلك عن طريق أداة الدراسة على عينة الدراسة.

المطلب الثاني: أسلوب جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على كل من المصادر الأصيلة المتمثلة بالكتب والرسائل والأبحاث العلمية المحكمة، وعلى المصادر الثانوية من شبكة الانترنت والمقالات والأخبار، أما أسلوب جمع البيانات فهو عبر الاستبانة العلمية المحكمة، وفيها يسعى الباحث إلى رصد كل من التوجهات العامة في البلد تجاه إنشاء مصارف إسلامية فيها، ومستقبل وآفاق هذه المصارف،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ودور كل من الدعاية والاعلام في هذا، ومدى تعزيز مكانة المسلمين في مقدونيا جراء إنشاء هذه المصارف.

كما أن الباحث لجأ إلى أسلوب المقابلة والسؤال حيث تمت مقابلة مستشاري رئيس الجمهورية المقدونية ومندوب محافظ البنك المركزي للشؤون العامة والتعامل مع الجمهور، وبعض العاملين في المصارف المقدونية وبعض المتخصصين في الشؤون الإسلامية والمالية في البلقان، لأخذ مزيد من المعلومات حول الموضوع.

المطلب الثالث: تطوير أداة الدراسة والتعريف بها:

أولا: تطوير أداة الدراسة:

بناء على أهداف الدراسة الميدانية فقد تم إعداد استبانة علمية بعد قيام الباحث بـــ:

1- استعراض الأدبيات المتعلقة بالدراسات الميدانية في حقل الاقتصاد الإسلامي.

2- الاستعانة بالاستبانات المخصصة لأغراض التقييم المتعلقة بدراسات مشابهة.

ثانيا: التعريف بأداة الدراسة:

تتكون أداة الدراسة من استبانة موجهة للجمهور المقدوني بشقيه المسلم وغير المسلم، واشتملت على المتغيرات السكانية التالية: الجنس، العمر، والمؤهل العلمي، ونوع العمل، ومكان السكن، والديانة.

أما بالنسبة لمجالات الاستبانة فهي كما يلي:

المجال الأول: الانطباع العام لفكرة إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجال الثاني: توقعات مستقبل المصارف الإسلامية في مقدونيا.

المجال الثالث: الفرص والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في مقدونيا.

المجال الرابع: مجال الدعاية والإعلام.

وكما هو متبع في معظم الدراسات، فقد تم استخدام مقياس مكون من خمس درجات (1-5) من الإجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وهو مقياس فئوي مكون من خمس درجات لتحديد درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات أداة الدراسة، ومن ثم تحويلها إلى بيانات كمية يمكن قياسها إحصائيا، ومن ثم إعطائها أوزانا نسبية، كما في الجدول الآتي:

جدول 4 درجات مقياس ليكرت Likert Scale

درجة المقياس	درجة الموافقة	الوزن النسبي
موافق بشدة	1	%20-0
موافق	2	%40-21
محايد	3	%60-41
معارض	4	%80-61
معارض بشدة	5	%100-81

المطلب الرابع: صدق أداة الدراسة:

وقد اشتملت الاستبانة بصورتها الأولية على 21 فقرة وبعد عرضها على المختصين والخبراء تم إجراء تعديلات عليها لمراعاة الواقع المقدوني فصارت في 30 فقرة، ومن ثم أعيد تحكيمها مرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخرى للاعتماد النهائي[1] والترجمة والتوزيع التجريبي والنهائي وبذلك صارت الاستبانة 36 فقرة تغطي أربع مجالات رئيسة وتم الاستعانة بالمحكمين لمعرفة ما يلي:

- مدى شمول الفقرات للجوانب المدروسة.
- مدى وضوح الفقرات وسهولتها ومناسبة عددها للتوزيع.
- إضافة ما يرونه مساعدا لتحقيق هدف الدراسة.

المطلب الخامس: مجتمع وعينة الدراسة

أولا: مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المسلمين وغير المسلمين المقدونيين، ولكون المسلمين منتشـــرين في الجزء الغربي من البلاد ولكن يتعذر معرفة دقيقة بعددهم، فقد تم اعتماد التقسيم المنـــاطقي لأغراض الدراسة، وتفاوتت التقديرات في تعداد الجمهور المقدوني المسلم ولا توجد حتى الآن احصاءات دقيقة حول الموضوع، لكن تقدم الاشارة إلى أنهم يتجاوزون الثلـــث وفـــق جميـــع الاحصائيات.

ثانيا: عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من 700 فرد تم اختيارهم عشوائيا بحيث يمثلون الجمهورية المقدونية حسب التقسيم الآتي:

[1] وقد اعتمد الاستبانة بعد موافقة المشرف كل من: أ.د محمد ثلجي، أ.د أحلام مطالقة، د.عدنان خطاطبة من قسم الدراسات الإسلامية في جامعة اليرموك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حسب طبيعة المهنة وحسب طبيعة الأديان، فقد تم اختيار ما نسبته 85% من المسلمين، واختيار 15% للنصارى والديانات الأخرى إن وجد، وأما حسب طبيعة المهنة فقد تم الاختيار كما يلي[1]:

- **موظفو البنوك:** اختار الباحث ما نسبته 14% من العاملين بالبنوك لأن الدراسة تتعلق بالبنوك؛ إضافة لأنهم يمتلكون المعلومات الكافية عن العمل في البنك وبعض العلاقات مع البنك المركزي المقدوني، كما أنه يتوافر لديهم معلومات عن الزبائن وطبيعة تفكيرهم، ولمعرفة وآراءهم حول القضايا المتعلقة بالتمويل الإسلامي.
- **موظفو الحكومة:** اختار الباحث ما نسبته 23% من الموظفين الحكوميين والذين يتوقع أن تتوافر لديهم المعلومات الكافية حول البنوك أو التعامل معها.
- **الطلاب:** اختار الباحث ما نسبته 23% من الطلاب، وذلك لأن هناك عدد كبير من الطلاب يتعاملون مع البنوك نظرا لازدهار عمليات الدفع الإلكتروني في أغلب أرجاء العالم ومن ذلك مقدونيا.
- **القطاعات الأخرى:** اختار الباحث ما نسبته 40% لمختلف القطاعات الأخرى للتعبير عنها حيث أن القطاعات المعنية بالتعامل مع المصارف الإسلامية كثيرة.

أولا: اختبار ثبات الأداة:

تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) والذي يقيس مدى ثبات الاستبانة بحيث إذا تم توزيع الاستبانة على نفس العينة فإن النتائج يجب أن تتقارب فوق 0.6 حيث بلغت قيمة ألفا في دراسة الباحث 0.85 وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة 0.6 .

[1] تم الاستفادة من المنهجية المذكورة من رسائل ماجستير مشابهة في قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك، دراسة ناريمي، وزعبنوت، وأبو شعلة وغيرهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب السادس: متغيرات الدراسة:

أولا: المستقلة (Independent Variables)

وكانت كما يلي:

- العمر وله ثلاثة مستويات هي (17-27، 28-39، 40سنة فما فوق)
- الجنس وله مستويان (ذكر – انثى)
- العمل وله أربع مستويات (موظف في البنك، طلاب، موظف حكومي، أخرى)
- الديانة وله ثلاثة مستويات (مسلم، نصراني، أخرى)

ثانيا: المتغيرات التابعة (Dependent Variable)

وتتمثل في استجابات أفراد العينة على الاستبانة المستخدمة في الدراسة الميدانية.

المطلب السابع: الأساليب الاحصائية في تحليل البيانات:

من أجل المعالجة الاحصائية استخدم الباحث برنامج SPSS الاحصائي وذلك للحصـــول على النتائج التالية:

1- الأساليب الاحصائية الوصفية: كالتوزيع التكراري (Frequency Distribution)، والنسب المئوية (Percentage)، والوسط الحسابي (ean) والانحراف المعياري (Standard Deviation).

2- اختبار T للمجموعات المستقلة (Independent sample t-test) بهدف اختبار الفروق تبعا لمتغيرات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- تحليل التباين الأحادي (One-Way Analysis of Variance) NOVA.

4- معامل كرونباخ ألفا (Cranbach Alpha) بهدف التحقق من الاتساق الداخلي لأداة الدراسة كأحد المؤشرات على ثباتها.

ثانيا: خصائص عينة الدراسة:

اشتملت عينة الدراسة على المتغيرات السكانية التالية: الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والعمل، ومكان السكن، والديانة، وفي الجدول أدناه توضيح لتوزيع العينة على حسب هذه المتغيرات.

1) الجنس: يظهر توزيع العينة حسب الجنس أن نسبة استجابة الذكور كانت أكبر من نسبة استجابة الإناث، ولعل ذلك لاهتمام الرجال أكثر من النساء في قضايا التمويل باعتبارهم المعيل المسؤول عن توفير مستلزمات الحياة بخاصة الهامة منها من مسكن ومأكل وغير ذلك، وبلغت نسبة الذكور 80.4% من عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة الإناث حوالي 19.6% ، ويظهر الجدول أدناه توزيع العينة حسب الجنس.

جدول 5 توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	406	%80.4
أنثى	99	%19.6
المجموع	505	%100

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) العمر: يظهر توزيع العينة حسب العمر تركزها في الفئة العمرية 28-40 سنة بنسبة بلغت 48.12% من عينة الدراسة، وهي أكثر الفئات عناية بالكسب والشؤون المتعلقة بالمال، بينما بلغت في الفئة العمرية 17-27 حوالي 35.05% من عينة الدراسة، بما يعكس أن النسبة الأكبر التالية كانت للشباب والراشدين، في حين بلغت نسبة كبار السن أكثر من 40 سنة 16.83% من الاستجابات، ويبين الجدول أدناه توزيع عينة الدراسة حسب العمر والنسب المئوية لكل فئة.

جدول 6 توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
من 17-27 سنة	**177**	**%35.05**
من 28-40 سنة	**243**	**%48.12**
أكثر من 40 سنة	**85**	**%16.83**
المجموع	**505**	**%100**

3) المؤهل العلمي: يظهر من توزيع العينة وفقا للمستوى التعليمي أن الاستجابات الأكثر هي لصالح حملة درجة الشهادة المتوسطة بكالوريوس بنسبة بلغت 56.44% من مجموع الاستجابات، في حين بلغت استجابة حملة الشهادات العليا 19.8%، مما يدل على ارتفاع نسبة المتعلمين تعليما عاليا في جمهورية مقدونيا، ونسبة 23.76% هم أصحاب الشهادة المدرسية، ويظهر الجدول أدناه توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 7 توزيع عينة الدراسة حسب العمل

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
شهادة مدرسية	120	%23.76
بكالوريوس	285	%56.44
دراسات عليا	100	%19.80
المجموع	505	%100

4) العمل: يظهر توزيع العينة حسب العمل أن النسب متقاربة ومتوزعة على القطاعات الثلاث وهو أمر جيد في التعبير عن آراء وتوجهات مختلف هذه القطاعات تجاه الموضوع، باستثناء القطاع المصرفي الذي يتعذر على الباحث أن يجمع معلومات أكثر منه، وتشير النسب إلى أن 40% هم من العاملين في القطاع الخاص، بينما 23% هم من العاملين في القطاع العام ومثلهم في التعليم، و14.26% هم من العاملين في قطاع المصارف.

جدول 8 توزيع عينة الدراسة حسب العمل

العمل	التكرار	النسبة
طالب	116	%22.97
قطاع عام	115	%22.77
قطاع مصرفي	72	%14.26
أخرى (قطاع خاص)	202	%40

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموع	505	%100

5) الديانة: كانت الاستجابة الكبرى للاستبانة من قبل المسلمين، بالرغم من محاولات الباحث العديدة والكبيرة لاشراك غير المسلمين في الاجابة على الاستبانة، وتعذر تحصيل نسبة تزيد عن 12.28% من الاستجابات، ويعود هذا للتوترات القائمة بين المسلمين وغير المسلمين في البلقان ومن ذلك مقدونيا والتي أشرنا لها في مطلع الدراسة، كما يعود لعدم اهتمام غير المسلمين بقطاع التمويل الاسلامي وعدم امتلاكهم أي معلومات عنه وهو ما ستشير إليه الدراسة لاحقا، وبلغت نسبة استجابة المسلمين للدراسة 85.74%، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول 9 توزيع عينة الدراسة حسب الديانة

الديانة	التكرار	النسبة
الإسلام	433	%85.74
المسيحية	62	%12.28
أخرى	10	%1.98
المجموع	505	%100

6) التوزيع المناطقي: قام الباحث باختيار المحافظات التي تحوي أكبر نسبة تجمع للمسلمين للتوزيع، وأيضا لتمكنه من التواصل مع أشخاص داعمين للاستبانة ونشرها، وكانت الاستجابة الكبرى هي في العاصمة المقدونية –سكوبيا- بنسبة بلغت 48.32%، والثانية في محافظة تيتوفو - ثاني أكبر تجمع للمسلمين في البلاد- بنسبة بلغت 21.39%، والنسبة الثالثة لمحافظة كومانوفو بنسبة بلغت 13.47%، وباقي المحافظات بنسبة بلغت 16.83%، وبهذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكون العينة حسب التوزيع المناطقي معبرة عن حال هذه المناطق الثلاث الرئيسة في البلاد، ويظهر الجدول أدناه التكرارات والنسب بالتفصيل.

جدول 10 توزيع عينة الدراسة حسب المنطقة والولاية

المدينة	التكرار	النسبة
سكوبيا	244	%48.32
تيتوفو	108	%21.39
كومانوفو	68	%13.47
اخرى	85	%16.83
المجموع	505	%100

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

المطلب الأول: تحليل النتائج وفقا لمجالات الدراسة:

يتضمن هذا المبحث عرض وتحليل لنتائج الدراسة الميدانية التي تستهدف التعرف على رأي المقدونيين بإقامة مصرف إسلامي في مقدونيا، وسيتم عرض النتائج بناء على أسئلة الدراسة حسب كل مجال.

(أ) المجال الأول: الانطباع العام لفكرة إنشاء مصرف إسلامي في مقدونيا

جدول 11 يوضح مجال الانطباع العام لإنشاء مصرف إسلامي في مقدونيا

	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	م[1]
1	يمكن تطبيق فكرة إقامة مصارف إسلامية في جمهورية مقدونيا	1.62	1.16	موافق
2	سيلقى مشروع إقامة مصرف إسلامي في مقدونيا تشجيعا من قبل السكان المسلمين	2.09	1.41	موافق
3	سأكون على استعداد للتعامل مع المصارف الإسلامية في حال إنشائها	1.78	1.31	موافق
4	أرى أنه سيكون هناك معوقات من قبل السلطات لقيام مصارف إسلامية بسبب الطابع الديني لهذه المصارف	2.6	1.37	محايد
5	الناس في مقدونيا محتاجون إلى مصارف إسلامية	1.85	1.41	موافق
6	أفضل التعامل مع المصارف الإسلامية فضلا عن التعامل مع المصارف التقليدية	1.86	1.42	موافق
7	سأكون على استعداد للتخلي عن حسابي في مصرف تقليدي لفتح حساب في مصرف إسلامي	1.822	1.33	موافق
8	المصرف الإسلامي يمكنه تحقيق أرباح تفوق أرباح المصارف التقليدية	2.14	1.32	موافق

[1] مستوى الموافقة، وهي (موافق جدا، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9	إضافة كلمة إسلامي يشكل عائقا أمام إقامة المصرف	2.65	1.38	محايد
10	لا ترغب المصارف التقليدية بإقامة مصارف إسلامية أو نوافذ اسلامية	2.16	1.36	موافق
	المتوسط العام وانحرافه المعياري	2.06	1.39	موافق

وجاء هذا المجال لقياس رأي الجمهور المقدوني بإمكانية إقامة مصرف إسلامي فيها، ومدى حاجة المجتمع وقبوله للتعامل به على حساب المصارف التقليدية، كما يهدف الباحث في هذا المجال لقياس رأي الجمهور بما يخص المعوقات المحتملة وهي ثلاثة معوقات: موافقة السلطات على ترخيص مصرف إسلامي، ومدى تأثير التسمية "الإسلامي" على ذلك، ونظرة المصارف التقليدية للمصارف الإسلامية، وجاءت نتائج الاستبانة كما يلي:

في الفقرات (1،2،3،5) تبدي العينة الموافقة على إمكانية إنشاء هذ النوع من المصارف، وحاجة المقدون لها، واستعدادهم للتعامل معها.

في حين أن الفقرات (4،9) تشير إلى الحياد حول معرفتهم بموقف الحكومة من هذا النوع من المصارف بالإضافة إلى التسمية التي قد تشكل حساسية للسكان غير المسلمين باعتبار أن نظام الحكم في الدولة علماني وليس له طابع ديني.

وأشارت الفقرات (6،7،8) إلى الموافقة بمعنى الاستعداد عن تخليهم عن حساباتهم في المصارف التقليدية لصالح المصارف الإسلامية، بالإضافة لتوقعاتهم أن نمط عمل المصارف الإسلامية يؤهل لتحقيق أرباح تفوق أرباح المصارف التقليدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأشارت الفقرة (10) إلى الموافقة على أن المصارف التقليدية لا ترغب بإقامة مصارف اسلامية حتى لا تتسرب هذه الشريحة إلى صالح المصرف الإسلامي.

وفي الجملة فإن الانطباع العام للعينة الممثلة لمجتمع الدراسة يشير إلى إمكانية وحاجة ورغبة الجمهور المسلم بإقامة مصارف إسلامية مع وجود معوقات محتملة وفق رأي العينة يتمثل في الترخيص الحكومي لها، والتسمية "بإسلامي" التي قد تشكل عائقا للإنشاء من قبل السلطات، وفي ممانعة القطاع المصرفي التقليدي لإنشاء مثل هذا النوع من المصارف.

في حين أشارت بيانات غير المسلمين على الفقرة الأولى والرابعة بما يلي:

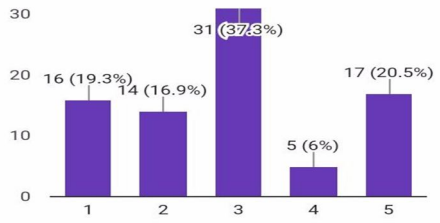

الفقرة الأولى

الفقرة الرابعة

والحياد يدل على عدم معرفة غير المسلمين بما يتعلق عن الإمكانية أو عن المعوقات المحتلمة وغير ذلك من متعلقات الموضوع، وهذا سبب إحراز غالبية الأسئلة على مستوى الحياد في أغلب المجالات، وليس القصد الإشارة إليها هنا إلا تنويها، لتأكيد صحة ما نذهب إليه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ب) المجال الثاني: توقعات مستقبل المصارف الإسلامية في مقدونيا

جدول 12 يوضح مجال توقعات مستقبل المصارف الإسلامية في مقدونيا

	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	م
1	الجزء الغربي من البلاد أكثر تأييدا لفكرة المصارف الإسلامية	2.25	1.29	موافق
2	المصرف الإسلامي لن يتعامل قطعيا بالربا أو ما فيه شبهة أو يحتال على ذلك بتغيير المسميات وإبقاء المضمون واحدا	1.85	1.28	موافق
3	سيكون المصرف قادرا على التحدي والمنافسة مع المصارف التقليدية بالرغم من القيود المتوقعة على نشاطه وعمله في بيئة غير متسقة مع أفكاره ومبادئه	1.95	1.21	موافق
4	ستكون تيتوفو وسكوبيا أكثر مدينتين مؤهلتين لفتح مصرف إسلامي لكبر عدد السكان فيهما	1.91	1.26	موافق
5	قد يكون هناك معوقات من قبل الدولة لقيام مصارف إسلامية خاصة في مجال التشريعات المصرفية	2.39	1.24	موافق
6	نجاح المصرف الإسلامي سيولد حافزا للتعامل معه بشكل أكبر	1.9	1.26	موافق
7	هناك إمكانية لإنشاء قانون خاص بالمصارف الإسلامي من قبل البنك المركزي	2.4	1.21	موافق
8	ستتوفر الأموال الكافية (رأس المال) لافتتاح المصرف الإسلامي في مقدونيا وستجد ترحيبا هناك	2.06	1.25	موافق
9	ستتعامل المصارف التقليدية مع المصارف الإسلامية وفق قاعدة الاحترام المتبادل	2.31	1.27	موافق
10	سيوفر القطاع الخاص مؤهلين يقومون بتدريب وتأهيل الطلاب والعاملين للعمل الإسلامي المصرفي	1.97	1.26	موافق
	المتوسط العام وانحرافه المعياري	2.1	1.27	موافق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويهدف هذا المجال إلى قياس التوقعات المستقبلية لإقامة مصارف إسلامية في مقدونيا، وغالب التوقعات هي توقعات ايجابية، وفيما يلي تفصيل ذلك:

تشير الفقرات (1،4) إلى موافقة العينة على أن الجزء الغربي من البلاد هو الأكثر تأييدا للفكرة، كما تشير إلى أن العاصمة وتيتوفو هما أكثر مدينتان مؤهلتان لافتتاح المصرف الإسلامي أو نافذة إسلامية.

تشير الفقرات (2،3،10) إلى موافقة العينة على أن المصرف مستقبلا لن يتعامل بالربا أو شبهة ربا وسيقوم القطاع الخاص بتزويد المصارف بالخبراء والمختصين.

تشير الفقرة (5) إلى موافقة العينة على احتمال وجود معوقات من قبل الدولة في قيام المصرف الإسلامي بنشاطاته التمويلية نظرا لعدم توافق التشريع القائم مع متطلبات التشريع الإسلامي.

تشير الفقرات (6،7،8،9) إلى موافقة العينة على أن نجاح المصرف الإسلامي مستقبلا سيؤدي إلى تغيير القوانين والتشريعات ويؤسس لعلاقة مبنية على الاحترام المتبادل مع المصارف التقليدية وإلى مزيد من الاستثمارات في هذا القطاع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ج) المجال الثالث: الفرص والتهديدات التي تواجه المصارف الإسلامية في مقدونيا

جدول 13 يوضح مجال الفرص والتهديدات التي تواجه المصارف الإسلامية في مقدونيا

م		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	بدون أشخاص متخصصين في التمويل الإسلامي يصعب أن تنجح عمليات مصرفية إسلامية	2.65	1.29	محايد
2	فرصة افتتاح معاهد وكليات جامعية لتدريس الاقتصاد والمصارف الإسلامية ستكون كبيرة	2.14	1.17	موافق
3	إقامة مؤتمرات تعريفية عن المصارف الإسلامية سيدعم إنشاءها	1.78	1.17	موافق
4	ضعف الثقافة الدينية سيشكل عائقا أمام المصارف الإسلامية	2.58	1.37	محايد
5	توجهات الدولة والطابع الاجتماعي والديني لها سيشكل تحديا أمام المصارف الإسلامية	2.49	1.24	موافق
6	وجود مصرف إسلامي يعطي المسلمين استقلالية أكبر من حيث المعاملات المصرفية	1.81	1.15	موافق
7	سيتيح المصرف الإسلامي فرص أكبر للمسلمين لتملك العقارات والشركات وغيرها في إطار من التعاملات الحلال	1.82	1.21	موافق
8	سيكون المصرف الإسلامي فرصة للعاملين والمتعاملين في المصارف الربوية لمزاولة الأعمال الحلال والبعد عن الحرام	1.73	1.15	موافق
	المتوسط العام وانحرافه المعياري	2.12	1.27	موافق

يهدف المجال الثالث لقياس آراء العينة تجاه الفرص والتهديدات المحتملة لإقامة مصارف إسلامية في مقدونيا، وفيما يلي توضيح ذلك:

تشير الفقرات (1،4) إلى الحياد بما يتعلق بضرورة وجود متخصصين مؤهلين لنجاح العملية المصرفية الإسلامية، كما يشير للحياد بما يتعلق بضعف الثقافة الدينية في هذا الجانب لإنجاح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه المصارف مما يبين أن العينة المدروسة لا ترى أهمية كبيرة لوجود المتخصصين في إنجاح عمل هذه المصارف، كما لا ترى أن ضعف الثقافة الدينية قد يؤثر على نجاح هذه المصارف أيضا، وهذا خلاف ما هو معلوم عند أهل الاختصاص من أدبيات الدراسة ذات العلاقة[1].

تشير الفقرات (2،6،7،8) إلى الموافقة على أن إقامة المصارف الإسلامية سيكون سببا وفرصة في إنشاء أفرع في مؤسسات تعليمية بالإضافة إلى تأسيس معاهد تدريبية في هذا المجال، كما أنه سيمنح المسلمين مزيدا من الاستقلال الذاتي فيما يتعلق بالاعتماد على البنوك الربوية في تمويلاتهم، كما أنه سيوفر فرص عمل جديدة في هذا القطاع، وهذه نظرة ايجابية تجاه المصارف الإسلامية والفرص التي يمكن أن توفرها للمسلمين في جمهورية مقدوينا.

وتشير الفقرات (3، 5) إلى الموافقة حول دور المؤتمرات في التوعية وزيادة فرص إنشاء مصارف إسلامية كما تشير إلى تهديدات متمثلة بممانعة الدولة على متطلبات المصرف الإسلامي. وبالمقارنة الإلماحية مرة أخرى للفارق بين عينة المسلمين وغير المسلمين نضع الشكلين الآتيين للتوضيح حيث تشير الاجابات إلى الحياد بما يتعلق بالفقرات (2،8) بالترتيب.

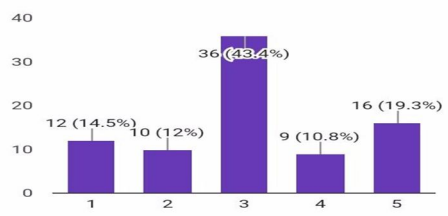

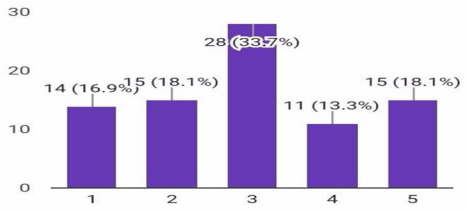

[1] قد يفسر هذا تفاعل المسلمين الكبير مع الموضوع ورغبتهم بفتح مصرف إسلامي بغض النظر عن الظروف القائمة من نقص في الخبراء والمتخصصين، حيث يبدو أنهم لا يريدون إعطاء مؤشرات سلبية تجاه هذا الموضوع ويتوقعون إمكان تداركه في المستقبل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(د) المجال الرابع: مجال الدعاية والإعلام

جدول 14 يوضح مجال الدعاية والإعلام ودوره في إقامة عمل مصرفي إسلامي في مقدونيا

م		الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
1	يوجد تقصير من قبل وسائل الإعلام في التعريف بالمصارف الإسلامية		1.80	1.11	موافق
2	إذا تمت الدعاية المناسبة للمصرف الإسلامي سيتلقى دعما معنويا وماديا من الدول العربية الإسلامية		2.17	1.26	موافق
3	سيكون للمصارف الإسلامية دور في التنمية الاقتصادية		1.82	1.18	موافق
4	سيكون للمصارف الإسلامية دور في محاربة ظاهرة البطالة		2.10	1.26	موافق
5	سيكون للمصرف الإسلامي دور في إثبات وجود المسلمين وبيان تأثيرهم المادي والاقتصادي الايجابي		1.89	1.20	موافق
6	أعرف جيدا ما المقصود بالرقابة المصرفية والتدقيق الشرعي وضرورتها للمصارف الإسلامية		2.12	1.17	موافق
7	بالنسبة لي الفرق بين المصارف الربوية التقليدية والمصرف الإسلامي واضح		1.81	1.20	موافق
8	يحتاج افتتاح مصرف إسلامي إلى دعاية وإعلام قويين حتى يكسب أكبر عدد من الزبائن		1.64	1.10	موافق
	المتوسط العام وانحرافه المعياري		1.93	1.20	موافق

ويهدف هذا المجال إلى قياس دور الدعاية والإعلام في إقامة عمل مصرفي إسلامي في مقدونيا، وفيما يلي توضيح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير الفقرات (1،2،8) إلى الموافقة على أن هناك تقصير من قبل وسائل الإعلام في التعريف بالمصارف الإسلامية، كما تشير إلى أن نجاح المصرف يحتاج إلى دعم إعلامي قوي، ودعم من الدول العربية الإسلامية.

تشير الفقرات (3،4،5) إلى الموافقة على أن للمصارف الإسلامية دور في التنمية الاقتصادية ودور في محاربة البطالة ودور في إثبات وجود المسلمين وبيان تأثيرهم المادي والاقتصادي الايجابي في البلاد.

تشير الفقرات (6،7) إلى الموافقة على معرفة العينة المدروسة لمصطلحات الرقابة الشرعية وللفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، وهو ما يدل على وعي جيد إذا صح هذا منهم.

خلاصة النتائج المتعلقة بالمجالات الأربعة:

جدول 15 يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأداة ككل مرتبة تنازليا

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الانطباع العام لفكرة إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا	2.06	1.39	موافق
توقعات مستقبل المصارف الإسلامية في مقدونيا	2.10	1.27	موافق
الفرص والتهديدات التي تواجه المصارف الإسلامية في مقدونيا	2.12	1.27	موافق
الدعاية والإعلام	1.93	1.2	موافق
الأداء ككل	2.052	1.28	موافق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ من الجدول رقم 15 ما يلي:

- المتوسط الحسابي للمجال الأول: الانطباع العام لفكرة إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا بلغ (2.06) وهو متوسط حسابي عالي ويدل على إقبال الشعب المقدوني على البنوك الإسلامية وإمكانية نجاحها في البلاد.
- المتوسط الحسابي للمجال الثاني: توقعات مستقبل المصارف الإسلامية في مقدونيا بلغ (2.10) وهو متوسط عالي أيضا يدل على إيجابية التوقعات المستقبلية للمصارف الإسلامية في مقدونيا.
- وجاء المجال الثالث: الفرص والتهديدات التي تواجه المصارف الإسلامية في مقدونيا بأعلى متوسط حسابي (2.12) وهو متوسط حسابي عالي يدل على اتفاق الاراء حول الفرص والتهديدات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا.
- ومن ثم المجال الرابع: الدعاية والإعلام جاء بأقل متوسط حسابي (1.93)، وهو أقل متوسط حسابي بين هذه المجالات.

المطلب الثاني: الفروق في آراء الجمهور المقدوني تبعا لمتغيرات الدراسة:

لأغراض الدراسة تم اختبار الفروقات في آراء الجمهور المقدوني تبعا للخصائص السكانية حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

1) الجنس:

باستخدام اختبار T-test for independent sample نلاحظ أن قيمة T= 1.614 وبمستوى معنوية 0.05 تكون قيمة t-critical = 1.65 وبمقارنتها ب 1.614 t > t-critical يتبين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لدينا أن متغير الجنس ذو دلالة إحصائية تدل على عدم وجود فروقات تبعا للجنس كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 16 الفروق في آراء الجمهور المقدوني المسلم تبعا للعمر باستخدام اختبار T-test

الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الدلالة[1]
ذكر	1.94	0.814	1.614	1.65
انثى	1.81	0.534		

2) العمر:

باستخدام اختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA one-way analysis of variance نلاحظ أن قيمة F المحسوبة = 285.681 وبمستوى معنوية 0.05 تكون قيمة F-critical = 3.01، وبمقارنة قيمة F المحسوبة > F الجدولية يتبين أن الفرق في الآراء مهم إحصائيا تبعا لمتغير العمر، وفق ما هو موضح في جدول رقم 17:

جدول 17 يبين ملخص عينة العمر

الفئة العمرية	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة
من 17-27	165	1.95	0.0185	3.01
من 28-40	199	2.01	0.0714	
أكبر من 40	76	2.18	0.1204	

[1] الدلالة هنا تعني t-critical

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا يعني أن الفئات العمرية المختلفة لم تتفق آراءهم واتسمت بعدم الثبات النسبي، وهذا معنى أن الفرق ذو دلالة احصائية معتبرة، أي أنه كلما يزداد العمر تزداد المعارضة وفق ما يظهر زيادة المتوسط الحسابي في الجدول 17، وأنه كلما قل العمر زاد مستوى الموافقة.

جدول 18 يبين اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA one-way analysis of variance

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
بين المجموعات	2.821	2	1.41	285.68	3.01
في المجموعات	2.158	437	0.00493		
المجموع	4.980	439			

3) المؤهل العلمي:

باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA one-way analysis of variance نلاحظ أن قيمة F المحسوبة = 5.10 وبمستوى معنوية 0.05 تكون قيمة F الجدولية = 3.01، وبمقارنتها بقيمة F المحسوبة > من F الجدولية يتبين أن الفرق مهم احصائيا تبعا لمتغير المؤهل العلمي، حيث تشير القيمة إلى ثبات آراء حملة شهادة الدراسات العليا في حين تختلف الآراء ولا تتسم بالثبات بين حملة الشهادة المدرسية والتي تعتبر الأكثر اضطرابا، في حين هناك اختلاف بسيط بين حملة الدراسات العليا وبين البكالوريوس كما هو موضح في الجدول رقم 19 من الاختلاف بين الوسط الحسابي بين هاتين الفئتين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 19 يبين ملخص عينة المؤهل العلمي

	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة
المرحلة المدرسية	108	2.113	1.121	3.01
البكالوريوس	243	1.829	0.639	
الدراسات العليا	89	1.951	0.571	

جدول 20 يبين اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA one-way analysis of variance

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
بين المجموعات	6.11	2	3.059	5.10	3.01
في المجموعات	262.10	437	0.599		
المجموع	268.22	439			

وهذا يدل على أهمية التعليم في صقل العقلية واتساق الأفكار والآراء تجاه الموضوعات المختلفة، حيث أن ثبات النسبة المتقاربة بين المتعلمين تعليما متوسطا وتعليما عاليا يدل على هذا.

4) العمل:

باستخدام اختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA one-way analysis of variance يظهر الجدول أن قيمة F = 59.27 وبمستوى معنوية 0.05 تكون قيمة F الجدولية = 2.62

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبمقارنة F المحسوبة > من F الجدولية يتبين أن هناك فروقات تبعا لمتغير العمل، ولكن لا يوجد لها تأثير عملي على مستوى الموافقة.

جدول 21 يبين ملخص العينة وفق تقسيم العمل

المجموعات	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة
طالب	113	1.942	0.10468	2.62
موظف حكومة	102	1.845	0.00958	
قطاع مالي	64	1.919	0.00311	
أخرى	161	1.914	0.02411	

جدول 22 يبين اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA one-way analysis of variance

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
بين المجموعات	0.54	3	0.18	59.27	2.62
في المجموعات	1.33	436	0.003		
المجموع	1.87	439			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5) الديانة:

باستخدام اختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA one-way analysis of variance يظهر الجدول أن قيمة F = 279.5 وبمستوى معنوية 0.05 تكون قيمة F الجدولية = 3.01 وبمقارنتها F المحسوبة > من F الجدولية يتبين أن هناك فروقات ذات دلالة احصائية بين رأي المسلمين وغير المسلمين كما هو موضح في الجدول 23.

جدول 23 يبين ملخص العينة تبعا للديانة

المجموعات	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة
الإسلام	440	2.288	0.211	3.01
المسيحية	63	2.900	0.164	
أخرى	9	2.912	0.00477	

جدول 24 يبين اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA one-way analysis of variance

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
بين المجموعات	23.30	2	11.65	279.5	3.01
في المجموعات	21.22	509	0.041		
المجموع	44.53	511			

وهذا يعني أن الفروقات مهمة إحصائيا بين المسلمين وغير المسلمين حيث تظهر أن الموافقة عند المسلمين أكبر بكثير من غير المسلمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج الدراسة الميدانية:

وهذا ملخص بأهم نتائج الدراسة الميدانية التي هدفت للتعرف على رأي المقدونيين المسلمين وغيرهم تجاه قضية إقامة مصرف إسلامي في مقدونيا، توصل الباحث إلى ما يلي:

1- وجود موافقة في مجال الانطباع العام عن فكرة إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا من قبل الغالبية المسلمة، وإلى الحياد من قبل غير المسلمين، وموافقة على إمكانية إقامة هذا النوع من المصارف في البلاد ونجاحها وتحقيقها أرباحا مادية وتشجيعها من قبل السكان المسلمين، كما أشارت بالموافقة إلى حاجة المسلمين الماسة لمؤسسات التمويل الإسلامي، واستعدادهم عن التخلي عن تعاملهم مع المصارف التقليدية لصالح الإسلامية في حال قيامها.

2- وجود موافقة من قبل المسلمين في مجال التوقعات المستقبلية على قدرة المصارف الإسلامية على النجاح، وعلى استقطاب الشريحة المسلمة في البلاد وتحقيق أرباح في حين أشاروا إلى البقاء على الحياد من أثر التسمية في نجاح العملية المصرفية في البلاد، بالاضافة إلى البقاء على الحياد من دور المصارف التقليدية والدولة في عرقلة قيام مثل هذا النوع من المصارف، وإلى الحياد في كون عدم وجود متخصصين في هذا المجال يعد عائقا لقيام تجربة مالية إسلامية ناجحة، وإلى الموافقة في استطاعة القطاع الخاص بتقديم مؤهلين للعمل في المصرف الإسلامي في حال إنشاءه.

3- أشارت النتائج إلى وجود موافقة من قبل المسلمين في مجال الفرص والتهديدات التي تواجه قيام عمل مصرفي إسلامي إلى وجود فرص في إمكانية استقلال المسلمين من ناحية التعاملات المالية وعدم الوقوع في الحرام، بالاضافة إلى وجود فرص في إنشاء أقسام تعليمية ومعاهد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تدريبية في تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، وإلى إمكانية المسلمين تملك مشروعات تجارية وأراضي وغير ذلك من احتياجاتهم الضرورية والحاجية بطريقة مباحة شرعا.

في حين أشارت إلى الحياد من أن ضعف الثقافة الدينية سيشكل عائقا أمام المصارف الإسلامية، وأشارت إلى الموافقة في احتمال وجود تهديدات تعيق العمل المصرفي الإسلامي من التشريعات والتنظيمات الحكومية وأشارت الدراسة إلى الحياد أيضا في دور التسمية "بالإسلامي" في إنجاح هذا العمل، كما أشارت الدراسة إلى الموافقة في عدم رغبة المصارف التقليدية في قيام تجربة مالية إسلامية في البلاد، وإلى الموافقة على أنها ستتعامل معها في حال قيامها وفق قاعدة الاحترام المتبادل.

4- أشارت النتائج إلى وجود موافقة من قبل المسلمين في مجال الدعاية والإعلام ودورها في قيام عمل مصرفي إسلامي إلى ضرورة تفعيل وسائل الاعلام للتوعية حول هذا الموضع حيث أشارت بالموافقة في أنه يوجد تقصير من قبل وسائل الاعلام في التعريف بالمصارف الإسلامية، وأن قيام عمل مصرفي إسلامي في البلاد بحاجة لدعم الدول العربية والاسلامية والمستثمرين الموجودين فيها، كما أشارت إلى الموافقة في أن قيام مثل هذ العمل سيحسن من صورة المسلمين في البلاد في حال أسهمت المصارف الإسلامية في التوظيف وإقلال معدلات البطالة وزيادة نسب التنمية الاقتصادية في البلاد.

5- أشارت الدراسة إلى الموافقة في أن الفرق بين المصارف الربوية التقليدية والمصرف الإسلامي واضح، وإلى الموافقة بمعرفة المقصود بالرقابة المصرفية والتدقيق الشرعي وضرورته للمصارف الإسلامية، وإلى الموافقة في كون المصرف الإسلامي سيكون له دور في التنمية الاقتصادية ومحاربة ظاهرة البطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- أشارت الدراسة إلى وجود تباين في الآراء تبعا لمتغيرات العمر والمؤهل العلمي والعمل في حين أشارت إلى عدم وجود تباين في الآراء تبعا لمتغير الجنس.

7- أظهرت المقابلات مع المعنيين[1] تطابقا مع نتائج هذه الدراسة، من ناحية الإمكانيات والتحديات وغير ذلك مما نوقش فيها.

[1] انظر: الملاحق للاطلاع على نصوص المقابلات التي أجراها الباحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث: أهم معوقات تطبيق المصرفية الإسلامية في جمهورية مقدونيا

المبحث الأول: المعوقات القانونية والتشريعية

المبحث الثاني: المعوقات الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثالث: المعوقات الإدارية ومعوقات الموارد البشرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

لا شك أن بداية أي عمل تكون صعبة، سواء كان ذلك لإنشاء مصرف إسلامي أم غير ذلك، ولذا فليس بمستغرب أن تواجه عملية إنشاء مصارف إسلامية في جمهورية مقدونيا بعض التحديات والمعوقات القانونية والتشريعية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية، والتي بالإمكان تجاوزها بالحكمة والحوار والعزم والاصرار إن شاء الله.

وفي هذا الفصل سنتناول أبرز التحديات التي من المتوقع أن تواجه المصارف الإسلامية بناء على استقراء دراسات سابقة في موضوعات مشابهة وبناء على الدراسة الحالية ونتائجها التحليلية، وذلك فيما يتعلق بالمعوقات القانونية والتشريعية، والمعوقات الاقتصادية والاجتماعية، والمعوقات الإدارية ومعوقات الموارد البشرية، وسيقتصر منهج الباحث في هذا الفصل على التوصيف إلا إذا اقتضت الضرورة للتنبيه المباشر، أما العلاج وتقديم الحلول فسيذكره الباحث في مبحث مستقل في الفصل الرابع.

المبحث الأول

المعوقات القانونية والتشريعية

يستند عمل الباحث في هذا المبحث على الاستقراء والسؤال والمقابلة، فقد قام الباحث باستقراء القانون المنظم للعمل المصرفي المقدوني[1]، فلم يجد ما يمنع من إقامة مصرف إسلامي في أراضي الدولة المقدونية من حيث أصل الفكرة، وهذا أمر مشابه لما عليه حال قوانين البنوك المركزية حول العالم؛ حيث لا يوجد فيها ما ينص على ما يمنع من إقامة مصارف من هذه

[1] http://www.nbrm.mk, section of banking supervision and regulation. تاريخ الرجوع 2017/3/15م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النوعية، وقد وافق الباحث في استقرائه الاقتصادي المقدوني ميلان ازدفسكي كما ذكر سابقا[1].

وبالنسبة لعدم توافق القوانين في البنوك المركزية مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية حول العالم فهذه مشكلة عالمية قديمة حديثة تواجه القطاع المصرفي الإسلامي حتى في الدول الإسلامية، حيث أن البنوك المركزية مُصممة للتنظيم والتعامل مع المصارف في ظل نظام ربوي، حيث " تعاني أكثر المصارف الإسلامية من عدم تطوير قوانين البنوك لمراعاة خصوصية المصارف الإسلامية من حيث منحها صلاحيات لا تحتاج إليها البنوك التقليدية، أو إعفاؤها من الخضوع لنصوص قانونية تتعارض مع إلتزامها الشرعي، وهذه التحديات موجودة في كثير من الدول الإسلامية حتى تلك الدول التي لها تاريخ ديني عريق أو حضور شرعي بارز"[2]، وهذا بما أنه حاصل في الدول الإسلامية فمن المتوقع أن يحدث في دول غير إسلامية أيضا، وجمهورية مقدونيا منها، حيث بعد مقابلة المعنيين وسؤالهم عن العقبات المحتملة أجمعوا على صعوبة إنشاء قوانين خاصة بالمصارف الإسلامية على المدى القريب[3]، ولا ريب أن عملية إصدار قوانين كهذه تستغرق وقتا طويلا نسبيا، ويعود ذلك لأسباب عديدة يرى الباحث منها ما يلي:

- تلكؤ الإرادة السياسية للدولة تجاه هذا الموضوع.
- عدم وجود جماعات ضغط سياسي مهتمة بهذا الموضوع، بالإضافة لضعف المطالبات الشعبية لإحياء هذا المجال.

---

[1] https://ifinanceexpert.wordpress.com/tag/macedonia-islamic-finance/
Dr.Milan says: "Our study found that no legal obstacles to begin operation of the bank of this kind".

[2] انظر: أبو غدة، **ما للمصارف الإسلامية وما عليها**، بحث منشور في كتاب بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، طباعة مجموعة البركة المصرفية، البحرين، المنامة، الطبعة الأولى،1430 هـ 2009 م، ج 10، ص101

[3] مقابلة أنيتا مسؤولة العلاقات العامة في البنك الوطني المقدوني، ومقابلتها موثقة في المراجع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قلة الخبراء القانونيين المقدونيين في توضيح ما يحتاجه التشريع المصرفي الإسلامي للنجاح والفاعلية -نظرا لعدم توافر مختصين في هذا القطاع- في حال وجود بوادر بايلاء الموضوع مزيدا من الاهتمام.

وكل هذا سيشكل عائقا في توضيح خصوصية المصارف الإسلامية من ناحية التشريع، فأهمية التشريع والتنظيم المتوائم مع متطلبات المصرفية الإسلامية يؤثر على فاعلية سير عمل هذه المصارف وكفاءتها من ناحية اقتصادية، ومن ناحية إسلامية.

لذا ومع انعدام الرقابة الخارجية الشرعية والقانونية المتمثلة بالبنك الوطني المقدوني؛ فإن نجاح الاستثمارات الإسلامية ومدى موافقتها للشريعة الإسلامية سيعتمد بشكل كبير على إخلاص المستثمرين وأمانتهم، وعلى مدى وعي المتخصصين المستقبليين وحرصهم على نجاح التجربة، وذلك بتوجيهها من خلال قنوات الإعلام المهتمة بقضايا التوعية المجتمعية للضغط على المستثمرين وعلى السلطات التشريعية لإصدار تشريعات وقوانين تتواءم مع متطلبات وحاجات المصارف الإسلامية.

وقد أشار إلى هذه العقبة (التشريعية) عدد كبير من الباحثين منهم عبد الجبار السبهاني حيث يقول: "تجد أكثر المصارف الإسلامية نفسها غريبة في بيئة قانونية صممت من حيث الأصل لمصرفية تقليدية تختلف من حيث أسسها وأسلوب عملها عن المصرفية الإسلامية، ما أوجب تضمين المصارف السائدة مواد قانونية خاصة بالمصارف الإسلامية أو إصدار قوانين خاصة بها"[1].

[1] السبهاني، عبد الجبار، **الوجيز في التمول والاستثمار**، مطبعة حلاوة، الاردن، اربد، الطبعة الأولى، 2011م، ص 221

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولتوضيح أبرز الاختلافات العملية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية والتي تستوجب قوانين وأنظمة وتشريعات مختلفة لتسهيل عمل المصارف الاسلامية ما يلي:

أولا: تملك المصارف للعقارات والمنقولات:

وهي مشكلة تعرقل العمل المصرفي الإسلامي، منشأها الفلسفة الغربية القائمة على نظام الفائدة الربوي –وهو النظام السائد عالميا-، والتي تَعتبر عمل المصارف الرئيس هو الاتجار بالنقود عن طريق الديون، وهذا يخالف طبيعة عمل المصارف الإسلامية التي تعتمد على التجارة الحقيقية، ولهذا يرى الباحث أنه كلما كانت القيود على المصارف الإسلامية أكبر كلما اتجهت إلى نموذج المصرف التجاري على حساب نموذج المصرف الاستثماري، وكلما اتجه رواد الصناعة لتنظيرات في عدم مناسبة مبدأ الربح والخسارة لعمل المصارف الإسلامية، وأنه حري بها أن تلتزم نموذج الوساطة المالية فقط[1].

ويوضح هذا التحدي ما يلي: " تمنع البنوك التجارية بموجب قوانين البنوك المركزية من تملك العقارات والمنقولات، باستثناء العقارات والمنقولات المخصصة لإدارة أعمال المصرف، وذلك خوفا من تجميد أموالها، حيث إنها تواجه خطر السحوبات اليومية المتكررة، وقيامها بتملك العقارات والمنقولات يؤدي إلى تجميد أموالها، كما أنها شركات وساطة مالية ولا حاجة إلى تملك العقارات والمنقولات، أما المصارف الإسلامية فطبيعة عملها تتطلب تملك العقارات والمنقولات، حيث إنها تقوم بعملية التجارة كالبيع والشراء، ولا بد لها من تملك المخازن لتقوم بحفظ هذه المواد

[1] منهم الدكتور داود بكر رئيس الهيئة الشرعية للبنك الماليزي المركزي، في مشاركة له بعنوان : " 5 أسباب لعدم إمكانية المصارف على التجارة وتحمل المخاطر " على منتدى الاقتصاد الإسلامي، بتاريخ 2017/4/1م، تنشر في نهاية كل شهر ميلادي عبر الاكاديمية العالمية للبحوث المالية الإسلامية ISRA.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيها، ولا بد لها من تملك وسائل النقل لتقوم بنقل وتسلم وتسليم البضائع والمواد بها."[1]، وهذه مشكلة كبيرة تعرقل عمل المصارف الإسلامية في حال رغبتها بممارسة صيغ استثمارية كالمضاربة والمشاركة وغيرها مما يستلزم عمليات البيع والشراء.

ثانيا: نسب السيولة القانونية:

وهي نسب احتياطية تفرضها البنوك المركزية على المصارف لمواجهة المسحوبات على الودائع، ولمواجهة الطلب على القروض وخاصة في الأزمات[2]، وفرض نِسب سيولة قانونية عالية من قبل البنوك المركزية يعطل المصارف الإسلامية عن توظيف أموالها في استثمارات نافعة من المحتمل أن توظف في مشاريع تسهم في التنمية الاقتصادية.

وفي موجبات مراعاة خصوصية المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية فيما يتعلق بالنسب القانونية ما يلي: " تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية فيما يتعلق بهذه النقطة باختلاف مكونات بسط النسبة، حيث إن المصرف الإسلامي لا يتعامل بالسندات الحكومية؛ لأنها تقوم على الفائدة المحرمة شرعا، ولذلك يقترح البعض اعتبار الأسهم التي يتعامل بها المصرف الإسلامي ضمن مكونات بسط النسبة بدلا من السندات الحكومية، أو إضافة سندات المقارضة التي تتعامل بها المصارف الإسلامية، كما أن فرض هذه النسبة – خاصة عندما تكون كبيرة – يؤدي إلى تعطيل أموال كثيرة عن الدخول في عمليات الاستثمار، خاصة وأن المصرف الإسلامي لا يتعامل بالديون والقروض، وبالتالي فهو لا يتعرض لخطر السحوبات

---

[1] انظر: آل شريدة، عبيد، **معوقات المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2013 ، ص 88

[2] انظر: أبو رحمة، سيرين سميح، "**السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة**"، رسالة ماجستير صادرة عن الجامعة الإسلامية في غزة، 2009، ص 16 بتصرف يسير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفاجئة "[1]. وتحديد هذه النسب (السيولة) بدقة بحيث تكون بالشكل الأمثل عمل صعب ويحتاج إلى مراعاة عوامل عديدة ليس هذا معرض بحثها، ومن أهم ما يتعلق بهذه النسب هو دورها في التحكم بكمية العرض النقدي في السوق وغير ذلك، لذا فإن تحديدها يؤثر على مستوى الاستقرار المالي والنقدي في البلاد، وهو ما يجعلها موضوعا حساسا، والبنك الوطني المقدوني يوجب نسبة 102% من إجمالي المطلوبات المرجحة[2]، وهي نسبة مقاربة لما يفرضه البنك المركزي الأردني على المصارف الإسلامية وهي نسبة 100%[3]. وهي نسبة مرتفعة في نظر الباحث، وخفضها مما يُحسن الأداء الاستثماري، وذلك دون إهمال لوجود تحديات أخرى تعيق المصارف عن التصرف بفائض السيولة مما يجب مراعاته وليس هذا معرض بيانه.

ثالثا: نسبة الاحتياطي الإلزامي:

وهي نسب من الودائع يفرضها البنك المركزي على المصارف المرخصة على أن يحتفظ بجزء منها لديه، وذلك لتحقيق السيولة في حالات الأزمات؛ ولضمان الدولة مَقدرةَ المصارف بالوفاء بإلتزاماتها تجاه المصارف الأخرى[4].

وأكبر عائق يواجه المصارف الإسلامية في هذا أنها لا تأخذ فوائد ربوية على هذه الودائع كما تفعل المصارف التقليدية الربوية، وبذلك تُحرم من توظيف جزء من أموالها في الاستثمار،

---

[1] انظر: حطاب، كمال توفيق، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، بحث مقدم لمؤتمر بعنوان (دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 47

[2] www.nbrm.mk/default.asp?ItemID=D451D86D6BD0C54D948DC2340F89CAB9&arc

[3] تعليمات السيولة القانونية للبنوك الإسلامية رقم (2008/40) الصادرة عن البنك المركزي الأردني سندا لأحكام المادة (45/أ) من قانون البنوك، www.cbj.gov.jo

[4] سمحان، حسين، **رقابة البنك المركزي على سيولة المصارف الإسلامية وأثره على توظيف الأموال: دراسة تحليلية لتعليمات البنك المركزي الأردني**، الأردن، جامعة الزرقاء، 2011، ص 15. (بتصرف).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ويضعف موقفها التنافسي أمام المصارف التقليدية التي تتحصل على دخل ثابت من هذه الودائع مما يمكنها من المنافسة بشكل أكبر.

كما أن فرض مثل هذه النسب يعارض طبيعة حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية، فطبيعة هذه الحسابات أنها معرضة للربح والخسارة بحيث لا يضمن المصرف الإسلامي أموال أحد المضاربين والمشاركين إلا في حالات التعدي والتقصير، وهذا ما تقتضيه أصول المصرفية الإسلامية، لذا فمثل هذا التبرير في احتجاز هذه الاموال لا يصلح.

وتنتهج البنوك المركزية طرق خاصة لحساب نسب الاحتياطي الإلزامي بحسب رؤيتها وإدارتها وقوانينها، ففي الأردن مثلا: "يتم احتساب الاحتياطي النقدي الإلزامي بنسبة 10% على أساس وعاء المتوسط الحسابي الشهري لأرصدة ودائع العملاء اليومية خلال الشهر السابق لتاريخ إيداع الاحتياطي "[1]. بينما في مقدونيا فإن نسبة الاحتياطي الإلزامي للعملة المحلية 8%، و15% من العملة الأجنبية.[2] وهو بالتالي قريب من النسبة التي يفرضها البنك المركزي الاردني بالمجمل، وفي الجدول 25، تقرير نسب الاحتياطي الإلزامي الصادر عن البنك الوطني المقدوني، يوضح ذلك:

[1] تعميم صادر عن البنك المركزي الأردني، رقم 9727/2/2/10 ، بتاريخ 2004، على الموقع الالكتروني، مرجع سابق

[2] http://www.nbrm.mk/default.asp?ItemID=53A2CEE120B0264793D9262D679D689D, تاريخ الرجوع إلى الموقع 2017/3/20م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 25 يوضح متطلبات البنك الوطني المقدوني لنسب الاحتياطي الإلزامي

Liabilities	Reserve requirement ratio	Applied as of:
- in domestic currency	8%	11.09.2013
- in domestic currency with FX clause	50%	01.05.2016
- in foreign currency	15%	11.09.2013
Exception:		
- liabilities to nonresidents - financial institutions in foreign currency with contractual maturity of up to 1 year	13%	11.09.2013

رابعا: الرقابة على الإئتمان (وعلى سقوف الإئتمان):

"إن عملية الرقابة على الائتمان الذي تمنحه البنوك لعملائها عملية في غاية الأهمية، لما ينطوي عليها من مخاطر على البنك نفسه وعلى المودعين وبالتالي على الاقتصاد بشكل عام. لذلك تجد أن للبنوك المـــركزية سياسة واضحة ومدروســـة في الرقابة على الائتمان.

ويُقصد بالرقابة على الائتمان قيام البنك المركزي باستخدام أســـاليب وأدوات معينة في السيطرة على الاستثمارات والتسهيلات المصرفية التي تقوم بها البنوك، وتوجيهها في ظل القوانين المعمـــول بها لتحقيق أهداف معينة، ويتطلب هذا إيجاد نظم معلومات فعالة ليتمكن البنك المركـــزي من القيام بهذه المهمة على أكمل وجه. يقول د.باري سيجل: "إن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي هو فرض رقابة دقيقة وفعالة على السياسة الائتمـــانية والنقدية، ولـــن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تستطيع أن تحقق ذلك في غياب المعلومات الدقيقة والشاملة عن العوامل المؤثرة على الاحتياطات المصرفية" "[1].

ويطبق البنك المركزي رقابة على جميع البنوك المسجلة لديه، من خلالها يتم تحديد سقف أعلى لمجموع الإئتمان الذي يقدمه أي مصرف إلى كل متعامل على حدة، أو إلى مجموع ما يقدمه إلى المتعاملين، وقد يكون السقف نسبة من أصول البنك أو أرصدته وهذا يتعارض مع نشاط المصارف الإسلامية أيضا ".. فإن الأموال التي حصل عليها المتعامل من البنك الإسلامي في تمويل المضاربة أو المشاركة أو المزارعة أو المساقاة لا تصبح دينا في ذمة المتعامل، بل تعتمد على نتيجة العمل، فإن كانت ربحا فيتم توزيعه بالنسب المتفق عليها، أما الخسائر فتوزع بنسبة مساهمة كل طرف في رأس المال؛ ولا يكون المتعامل (الممول) مسؤولا عن إعادة الاموال للبنك في حالة الخسارة إلا إذا ثبت تعديه أو تقصيره، وبالتالي لا يمكن اعتبار الأموال في مثل هذه الأنواع من التمويل بأنها دين في ذمة المتعامل مما يعني انحراف عمليات الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي عن أهدافها "[2].

بمعنى أن البنك المركزي لا يراعي خصوصية ودائع البنوك الاسلامية الاستثمارية بل يعتبرها دينا في ذمة البنك الإسلامي.

وكذلك الحال بالنسبة لأساليب التمويل والاستثمار في البنوك الاسلامية، فهي من وجهة نظر البنك المركزي دين في ذمة البنك الاسلامي بغض النظر عن المسميات[3].

---

[1] انظر: الوادي، محمود حسين، **الآثار الرقابية والاقتصادية لرقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية**، الاردن، جامعة الزرقاء، 2009، ص 18

[2] المرجع السابق، ص 19

[3] المرجع السابق، ص 22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: الازدواج الضريبي:

ومعنى الازدواج الضريبي: "فرض الضريبة أكثر من مرة على المصرف ذاته عن نفس المال في المدة ذاتها بواسطة سلطتين ماليتين مختلفتين"[1].

وقد يكون هذا الازدواج مقصودا وقد يكون غير مقصودا، ومثاله أن يكون كذلك ".. بسبب عدم توزيع صلاحيات فرض الضريبة بدقة بين مختلف السلطات؛ فتفرض دولة الاتحاد ضريبة هي الضريبة المفروضة في الدول الداخلة في الاتحاد نفسه، وتفرض الوحدات الادارية المحلية الضريبة المفروضة من السلطة المركزية دون توفير وسائل المعالجة"[2].

وما دام أنه من المعلوم أن المصارف الإسلامية تسهم في أنشطة إنتاجية؛ فإن فرض ضرائب على هذه الأنشطة ومن ثَم أيضا على المصارف الإسلامية سيعمل على إضعاف قدرتها على التوجه إلى هذه الصيغ التشاركية وسيوجهها إلى عقود لا تتسم بالكفاءة الاقتصادية وحولها جدل كبير بين المتخصصين، وهي عقود التورق المصرفي المنظم والمرابحة للآمر بالشراء والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرها من العقود المُولدة، ولذا فإنّ العوائق التشريعية والقانونية التي تحد من حرية وحركة المصارف الإسلامية كفيلة بحيدها عن مسارها التنموي المطلوب منها علاوة على أنه مخالف للمبادئ الشرعية الإسلامية.

---

[1] انظر: محمود، فاضل مرشد، **المعالجة الضريبية لمعاملات المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة النجاح، 2005، ص 133

[2] انظر: محمود، فاضل مرشد، **المعالجة الضريبية لمعاملات المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة النجاح، 2005، ص 133

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا: عدم وجود هيئة أو جهة قانونية معنية بحل الخلافات على أسس إسلامية:

ففي حال حصول أي نزاع بين المصرف الإسلامي وجهات أخرى، سترفع القضية إلى القضاء المحلي الذي سيحكم بالقوانين الوضعية والتي لا تتلاءم مع الأحكام الشرعية للفصل وفض النزاعات والخلافات المالية الإسلامية، وبالطبع لا توجد هناك سوابق مالية قضائية في مقدونيا لعدم توفر أي نشاط مالي إسلامي هناك، ولكن يبقى عدم وجود مثل هذه الهيئات في المدى القريب عاملا لتوجس المصارف الإسلامية في حال قيامها من منح بعض أنواع التمويلات مما يحد من قدراتها التنموية بلجوئها إلى عقود تتسم بنسب مخاطرة منخفضة كما أسلفنا.

ومن أمثلة سلبيات عدم وجود هيئة قانونية معنية بحل النزاعات: عدم قدرة المصرف على ردع المماطلين وتغريمهم مبالغ مالية نتيجة التأخير، وبالتالي تضييع فرص الاستثمار المحتلمة للمصرف، واستهتار فئات عن طريق المماطلة لسابق علمها بآلية عمل هذه المصارف، مما يستوجب إيجاد آليات لردع مماطلة المليئين القادرين على وفاء إلتزاماتهم تجاه المصرف.

خلاصة مبحث المعوقات التشريعية:

إن تفصيلات التحديات القانونية والتشريعية التي يمكن أن تواجه مصرف إسلامي يعمل في نظام يختلف بالكلية عن النظام المفترض أن يعمل فيه أكثر من أن تنحصر في مبحث أو مطلب، وحسب الباحث التنويه بأهمها هاهنا، ولا ننسى أن نشير إلى أن عينة الدراسة أبدت الموافقة على وجود تحديات تشريعية وتنظيمية لإقامة المصارف الإسلامية في مقدونيا، كما أبدت الحياد عن تجاوب الدولة مع هذه المطالب مستقبلا، والمستثمرون من أهل الاختصاص يعرفون سائر هذه التحديات، والحلول يسيرة في حال وُجدت الارادة السياسية والقانونية والادارية للدولة المستضيفة للمصارف الإسلامية لتلبية احتياجات هذه المصارف، ولكن سنعرض لهذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحلول بمزيد بيان وتفصيل في حديثنا عن الحلول للتحديات والمعوقات في المبحث الأول من الفصل الرابع.

المبحث الثاني

المعوقات الاقتصادية والاجتماعية

الاقتصاد المقدوني اقتصاد صغير وحديث ويعاني من أزمة اقتصادية، والمجتمع الكثرة فيه غير مسلمين لا يؤمنون بضرورة المصارف الإسلامية وحاجة المجتمع والاقتصاد لها، إلا ما اكتشفه بعض علماء الاقتصاد والتمويل من كفاءة هذه المصارف الإقتصادية ودعا إلى تطبيقها في البلاد، وهذان عائقان كبيران يواجهان المصارف حال إنشائها، ولتوصيفهما أكثر سأفردهما في مطلبين:

المطلب الأول: التحدي الاقتصادي:

وتكمن التحديات الاقتصادية التي تقف أمام إنشاء ونجاح مصارف إسلامية في مقدونيا ما يلي:

1- ضعف الاقتصاد الوطني، وارتفاع نسب الفقر والبطالة:

يعتبر ضعف الاقتصاد المقدوني أحد المعوقات التي تحول دون استقطاب الاستثمارات الأجنبية، فبالرغم من ارتكاز الخطة الاصلاحية المقدونية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية FDI[1]، تصل نسب البطالة إلى مستويات مرتفعة 26%، ونسب الفقر وانخفاض الدخول كلها من عوامل طرد الاستثمارات، ومع ذلك فقد ذكرنا سابقا أن القطاع المصرفي في مقدونيا في

[1] مرجع سابق، الخطة الاستراتيجة المقدونية للتنمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتعاش بالرغم من تعثر الاقتصاد، ولعل ذلك يعود لأسباب منها: أن الشعب لا يستطيع تحقيق متطلباته الضرورية إلا بمعونة المصارف وهذا الذي جعل كثير من أسر وأفراد الشعب المقدوني مدين للبنوك الربوية سنوات طويلة[1].

وبالرغم من المؤشرات الاقتصادية السلبية، قد يكون هناك فرص للمصارف الإسلامية إذا نافست كبنوك استثمارية، أما المنافسة كبنوك تجارية فهذا أمر صعب من الناحية الاقتصادية[2] لوجود منافسة كبيرة بين خمسة عشر بنكا في دولة صغيرة، إلا من حيث رغبة المسلمين بالتخلص من الربا والتوجه إلى المعاملات الحلال وتجاهلهم لأسعار التمويلات التي قد تكون مرتفعة في بداية عمل المصرف، وحتى ينجح هذا فعلى المصرف المستقبلي العمل على دعم التعليم والإعلام والتدريب لتوعية الناس قبل البدء بنشاط مصرفي إسلامي، بالإضافة لدعم الدعاة لتقوية الوازع الديني في نفوس الناس، حيث يعد الوازع الديني أهم عامل يردع المسلمين عن اقتراف كبيرة الربا، وهذا بالطبع لا يعني استغلال الناس بتمويلات وأسعار مرتفعة لمجرد أن التعامل المالي يقع في نطاق الحلال؛ لأن هذا مما قد يسيء لسمعة الإسلام والمصارف الإسلامية، وقد أبدت العينة المدروسة الموافقة على كل ما ذكر من متطلبات الإنشاء والنجاح.

2- مشكلة غياب الأسواق المالية الإسلامية:

الأسواق المالية تمثل البيئة أو الأوعية التي يتم من خلالها انسياب التدفقات النقدية في المجتمع، فهي بمثابة الشرايين التي تغذي عروق الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة لاستمرارية

[1] لم يستطع الباحث الحصول على أرقام تثبت أعداد المدينين للبنوك في مقدونيا ونسبتهم لإجمالي الشعب، ولكن هذا معروف تقديرا من وجوده في الدولة وتواصله مع الناس ومتابعته للأخبار الاقتصادية، ومعاينته لواقع القطاع المصرفي.

[2] سيشير الباحث إلى أسباب ذلك في مبحث المعالجة والحلول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمله بشكل سليم، وكلما كانت هذه الشرايين واسعة سليمة كان الاقتصاد الوطني بعيدا عن الجلطات أو الأزمات الاقتصادية التي يمكن أن تلحق به، وتعيقه عن التقدم[1].

وتقوم الأسواق المالية (البورصة) بوظائف هامة على مستوى الاقتصاد منها[2]:

1- تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع المنتجة.

2- توزيع رأس المال على مختلف الأنشطة الاستثمارية.

3- تمثل سوق الأوراق المالية حلقة اتصال بين جميع الفعاليات الاقتصادية.

4- تمهد الطريق أمام السلطات النقدية للمزج بين السياستين المالية والنقدية.

5- تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

6- تعتبر مؤشرا هاما على حقيقة الوضع الاقتصادي واتجاهات الأسعار ومعدلات الادخار والاستثمار.

وتواجه أغلب الدول التي تعمل فيها مصارف إسلامية اليوم مشكلة غياب هذه الأسواق المالية، وهذا يشكل عقبة من حيث أن هذه المؤسسات لا تجد أسواق تستثمر فيها فائض سيولتها، حيث تمتاز المصارف الإسلامية بقدرتها العالية على جذب المدخرات من البلاد التي توجد فيها؛ لرغبة المجتمعات المسلمة في استبقاء أموالهم في مؤسسات تعمل في إطار من التعاملات الحلال، وحيث تعمل هذه المصارف في بيئة لا تتلاءم معها، يُشّبه كثير من علماء الاقتصاد الإسلامي المصارف الإسلامية بحلقة مسننة تدور عكس دوران مسننات النظام الذي

[1] انظر: حطاب، كمال، **نحو سوق مالية إسلامية**، بحث تمهيدي، جامعة اليرموك، ص 10

[2] المرجع السابق، بتصرف ص 10-12

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعمل فيه، وبما أن هذه الأسواق المالية الإسلامية متنفس وضرورة ملحة لهذه المصارف لما تقوم به من أعمال تزويد المصارف بأدوات السيولة: كشهادات الايداع الإسلامية، والمشاركة في الربح، وشهادات الاستثمار الإسلامية، وأسهم الشركات المساهمة وغير ذلك[1]، بخلاف الأدوات القائمة في الأسواق المالية التقليدية والتي تقوم في معظمها على عقود محرمة شرعا مثل المشتقات والتوريق وغيرها، وبالتالي لا يمكن اللجوء لها كخيار لتوظيف فائض السيولة.

ومن أبرز الأدوات الاستثمارية ازدهارا بُعيد الأزمة المالية العالمية هي الصكوك، حيث هناك إقبال كبير ومتزايد على هذه الأداة حول العالم، وقد وصلت الإصدارات في مجال الصكوك إلى 200 مليار دولار على مستوى العالم عام 2010م[2]، وإلى 668 مليار دولار في عام 2016م[3]، وأول دولة أصدرت قانون للصكوك الإسلامية هي المملكة الأردنية عام 1981م (قانون سندات المقارضة)، ولم يتم بناء عليه أي اجراءات حقيقية، ثم قامت ماليزيا بإصدار قانون عام 1983م، هذا وتحتل الأخيرة لوحدها 60% من إصدارات الصكوك في العالم[4].

وتعتبر الصكوك أداة هامة لما لها من قدرة على تنشيط قنوات التبادل المالي بين جميع أطراف ومكونات المجتمع، سواء تمَّول البنوك وتمويلها أو تمويل عجز الحكومات أو إشراك الناس في مشروعات تنموية .. إلخ، وهذا هو السبب الذي دعا دول كثيرة حول العالم تبنيها

---

[1] انظر: مرازقة، عيسى، **البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الإسلامي: دراسة حال مصرف أبو ظبي**، نشر معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير بفيفري، 2011 (بتصرف)

[2] انظر: الهرش، نافذ، **الصكوك الإسلامية حقائق وأرقام**، صادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 2010، ص 2

[3] Sukuk report 5th edition, 2016, by international Islamic Financial market institution, page 26

[4] Sukuk report 5th edition, 2016, by international Islamic Financial market institution, page 26

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قانونيا وماليا (جزئيا): كدول الخليج وماليزيا واندونيسيا، ومن غير الدول المسلمة بريطانيا وفرنسا واليابان وغيرها[1].

وتقوم حاليا وكالات تصنيف إسلامية Islamic Rating Agencies بتقييم وتصنيف الصكوك المصدرة في مختلف دول العالم. ويعتمد نجاح هذه الصكوك على مدى التزامها بالقرارات الفقهية الصادرة عن هيئات معتبرة مثل مجمع الفقه الإسلامي.

لذا فإن عدم توفر مثل هذه الأسواق التي يزاول فيها المستثمرون أنشطة مالية إسلامية سيشكل تحدي اقتصادي لها، ولكنه محتمل بدليل استطاعة المصارف الاستمرار في دول لا يوجد فيها أسواق مالية إسلامية، وبالتالي فإن هذا التحدي لا بد أن يتحول إلى سعي جاد لإقامة أسواق مالية إسلامية وشركات تأمين إسلامية وغيرها من المؤسسات المالية المساندة التي لا تقوم على أساس ربوي أو محرم كخطوة لاحقة لدعم المصارف الإسلامية.

3- مشكلة التنافس الشديد بين أعضاء القطاع المصرفي المقدوني:

هناك خمسة عشر مصرفا في مقدونيا، وكثير منها جزء من مصارف ربوية ضخمة تعمل في دول مجاورة، ثلاثة منها تسيطر على 60% من السوق[2] ولذا فإن التنافس بينها شديد وأسعار الفائدة والتمويل متدنية، ودخول المصارف الإسلامية في بيئة ربوية بالكامل هو تحدي صعب، ويبقى جزء كبير من نجاح العملية مرهونا بتجاوب الحكومة لمتطلبات إنشاء عمل مصرفي إسلامي فيها، وتجاوب الشعب لهذه المؤسسات، وبدون التقبل الحكومي لهذه الفكرة قد تبوء المحاولة بالفشل أو بصعوبات بالغة تعسر أمر نجاحها.

[1] مرجع سابق، تقرير الصكوك لعام 2016م

[2] مرجع سابق، تقرير الصكوك لعام 2016م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع أن التنافس موجود في بيئات كثيرة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية إلا أن المصارف الإسلامية تحقق نجاحات وأرباح مالية بشكل مستمر، كما هو حاصل في الأردن والسعودية وماليزيا وغيرها، ولكن الواقع المقدوني يختلف عما عليه الحال في الدول ذات الأغلبية المسلمة، فالطلب في الدول المسلمة على هذه المصارف يكون كبيرا نتيجة كبر حجم الشريحة المسلمة فيها وقلة عرض المصارف الإسلامية، بينما ضعف التدين إجمالا في الدول غير المسلمة يجعلهم حساسين للخدمة أكثر من حساسيتهم إلى الأحكام الشرعية، حيث يصعب أن ينجح مصرف إسلامي لمجرد أنه يقدم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية إذا كان لا ينافس على مستوى الأسعار والخدمات، وهذه ملاحظة الباحث الشخصية، وقد أشار إليها كعامل أساسي للنجاح الدكتور شكري راميفتش[1] الخبير في شؤون المصرفية الإسلامية في البوسنة في مقابلة أجراها الباحث معه.

4- مشكلة ضعف الانتشار الجغرافي:

وهذا التحدي سيحول دون تقبل البعض ممن ليس لديه وازع ديني للتحول من التعامل الربوي إلى التعامل الإسلامي، وذلك أنه يصعب على أي مستثمر في بادئ الأمر أن يفتح أفرع في كافة محافظات مقدونيا الكثيرة[2]، ويصعب على سكان المحافظات اللجوء إلى العاصمة للحصول على تمويلاتهم وإجراء معاملاتهم، خاصة مع كثرة عدد المدن المقدونية وتوزع الشعب في هذه المدن بشكل متساوي بعد المدن الثلاث الكبرى التي أشرنا إليها سابقا، وبالتالي فإن هذا يجعل حصول المصرف على مدخرات الناس من خلال الإيداعات النقدية أمرا صعبا؛ لصعوبة التنسيق

[1] استاذ القانون الإسلامي في جامعة زانيتسا في البوسنا وعضو مجلس الشريعة في بنك البوسنة الدولي.

[2] يبلغ عدد المدن في مقدونيا 34 مدينة، يتوزع السكان فيها بنسب متقاربة بعد المدن الثلاث الكبرى التي أشرنا لها في مطلع الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع المصارف المختلفة وارتفاع تكاليف السحب والايداع في الصرافات الأخرى، وهذا التحدي له حل يتعلق بأسلوب دخول السوق المقدونية المقترح سنعرضه في مبحث حلول المعوقات في الفصل الرابع.

5- مشكلة اللجوء إلى صيغ تمويلية منخفضة الكفاءة نتيجة الظروف الخارجية:

قد تؤدي الظروف الخارجية والتحديات الكثيرة التي تصعب من إقامة عمل مصرفي إسلامي إلى لجوء المصارف إلى صيغ تمويلية منخفضة الكفاءة كحل في دخولها للسوق، مما يعني اللجوء لنموذج المصارف التجارية التي تعتمد مبدأ الوساطة المالية ولا تكثر في أعمالها من عقود المشاركة والمضاربة؛ وذلك لما تمتاز به هذه العقود من ارتفاع نسب المخاطرة والحاجة إلى دراسات اقتصادية وإدارية لمعرفة مدى جدوى المشروعات المختلفة في ظل بيئات تتسم بسرعة التغيير وصعوبة التنبؤ، وهذا يسلب من المصارف الإسلامية ميزة الإسهام في التنمية الاقتصادية كما هو مؤصل له من الناحية النظرية، كما أن اللجوء إلى هذه الصيغ لا يُشرك أصحاب المشروعات الصغيرة في حلقات الاستثمار، حيث تحصل محابة بإعطاء من له ملاءة مالية مرتفعة وضمانات مُرضية على حساب من لا يمتلك هذه المقومات، وهذا ما لا يريده ولا يتوقعه الشعب المسلم الفقير في جمهورية مقدونيا، حيث أن الصبغة التنموية للمصارف الإسلامية وبُعدها عن محابة الأغنياء والجشع هو المشتهر من أمر هذه المصارف لديهم كما أنه مطلب هام ومتوقع للمستثمرين المحتملين من قبل الشعب كما أشارت لذلك نتائج الدراسة الميدانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: التحدي الاجتماعي:

ومن أبرز التحديات الاجتماعية التي ستواجه إنشاء ونجاح مصارف إسلامية في الجمهورية المقدونية ما يلي:

1- ضعف الوازع الديني لدى عدد كبير من المسلمين:

وقد أشارت الدراسة إلى الحياد فيما يتعلق بهذا الموضوع، في حين أشارت أيضا إلى الموافقة على استعداد المسلمين للتخلي عن حساباتهم المصرفية من المصارف التقليدية لصالح الإسلامية، وهذه مؤشرات ايجابية، ولكن من المعلوم أن قياس ضعف أو قوة الوازع الديني أمر متعذر علميا، وقد يحكم عليه أشخاص مختلفون بنسب مختلفة تبعا لمشاهداتهم ومدى اعتبار السلوكات الممارسة من قبل الأشخاص المنسوبين إلى التدين وعلاقتها بمعيار التدين الحق في مقياسه الشخصي، ومع ذلك قد يقال أن غياب مؤشرات رئيسة من مثل الحكم بالشريعة الإسلامية، وانتشار الكبائر، وانخفاض نسبة ظهور ما يسمى بالشعائر الظاهرة وغيرها يعبر عن هذه الحالة، ومع ذلك فيبقى قياسها رقميا أمرا متعذرا، ولكن ضعف الإقبال على المؤسسات الإسلامية عموما بالمقارنة بما ينبغي أن تكون عليه الحال يشير إلى هذا، كما أن ترك تعامل كثير من المسلمين مع المصارف الإسلامية بالرغم من وجودها لمجرد أن مصارف تقليدية تقدم خدمات أفضل يدلل على هذا أيضا.

وجدير بالذكر أن هناك شريحة لم تصلها الاستبانة هم من كبار أرباب الأموال والاستثمارات الضخمة ممن وزنهم النسبي أكبر من أن يقرن مع مجموع الآراء، ويبقى رأيهم حول هذا الموضوع غامضا؛ إلا أن المقابلات الشخصية للباحث أبدت أن تخليهم عن التعامل لصالح المصارف الإسلامية سيكون في حال قدم المصرف الإسلامي خدمات أفضل من غيره، وبدون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استغلال لمجرد حمل اسم الإسلام على المصرف المزمع إنشاءه، وأبدت المقابلات مع الخبراء[1] أن النجاح مرهون بحسن إدارة المصرف، حيث أن الناس ينظرون إلى الخدمة في المقام الأول، ولذلك يبقى الحكم على نجاح المصرف الإسلامي لمجرد تعامله بمنتجات حلال بغض النظر عن جودة الأداء أمرا غير مقطوعا به ولا يراهن عليه؛ فبقدر أهمية الإلتزام الأخلاقي والمهني للمصرف بقدر أهمية جودة الأداء، وهذا ما يرتقبه الناس وينتظرونه ليرو ما ستؤول إليه الأوضاع.

2- عدم قناعة أبناء الديانات الأخرى بضرورة المصارف الإسلامية:

حيث هناك عدد كبير من النصارى وأصحاب الديانات الأخرى من المواطنيين والمستثمرين يرفضون توظيف أموالهم في هذه المؤسسات، وقد أشارت الدراسة في الفقرات 3 و7 من المجال الأول بأن نسبة من يرفض التعامل مع مصرف إسلامي وليس عنده استعداد للتخلي عن حسابه لصالح مصرف إسلامي 39.2% بمعدل موافقة عالية، 47.6% بمعدل موافقة، في حين أبدى 10% فقط إلى الاستعداد للتعامل مع المصرف الإسلامي في حال قدم خدمات مُرضية، وباقي العينة على الحياد، وهذا إما يشير إلى عدم المعرفة أو عدم الاهتمام وتروي في إبداء القرار.

وبالرغم من محاولات الباحث العديدة لإشراك أعداد أكبر من غير المسلمين في الإجابة على الاستبانة إلا أن نسبة الاستجابة كانت واطئة، ولعل ذلك يعود لعدم الاهتمام؛ حيث أن نسبة كبيرة من الشعب المقدوني يعاني من انخفاض في الدخول، وتعامله مع المصارف يقتصر على المسحوبات والتحويلات، وقلة قليلة من يستثمر أمواله في هذه المصارف وقد أشار الباحث سابقا إلى نوعية ملكية هذه المصارف، ولعل ذلك يعود أيضا إلى التوترات السياسية بين المسلمين

[1] مع الخبير د شكري راميتش من البوسنة، سبق الإشارة إليه ومقابلته موثقة في الملاحق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وغير المسلمين والخوف من كل ما هو إسلامي أو يحمل طابع إسلامي، بالإضافة إلى ضعف التواصل بين المسلمين وغيرهم عموما وفي مقدونيا خصوصا، ويدل على هذا الضعف مخالطة المسلمين في مقدونيا لغير المسلمين قرون طويلة مع بقاء نسب من يسلم من غير المسلمين منخفضة جدا[1].

3- تقصير العلماء والدعاة:

حيث يظهر أن هناك تقصير كبير في التوعية الإسلامية فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، وذلك لغلبة الجانب الصوفي على بلاد البلقان بعامة ومنها مقدونيا[2]، حيث يركز الدعاة على الجانب التعبدي والروحاني ويهملون الجانب التعاملي، وهذا أيضا يعود إلى قلة المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية في المنطقة بشكل عام.

كما أن ضعف المطالبات الشعبية العامة والخاصة بإنشاء مثل هذه المؤسسات بالرغم من قيامها في بلاد إسلامية عديدة منذ ما يربو عن أربعة عقود –علما بأن الوجود الإسلامي في مقدونيا قديم يزيد عن ستة عقود- يدلل على صحة ما نذهب إليه.

4- حداثة التجربة في حال قيامها:

وكل جديد وغير مألوف يتوجس الناس منه خيفة، حتى يروا منه ما يسرهم أو يسؤوهم، ويأتي قرار التعامل بالنسبة لغالبية الناس لاحقا بعد أن يروا مؤشرات نجاحه وعدم فشله، وبالتالي يحاول الكثيرون تأخير التجاوب مع كل جديد إلى أن يستتب الأمر وتتضح الرؤية، خاصة مع حساسية

---

[1] لا توجد احصاءات تدلل على تحول غير المسلمين إلى مسلمين في مقدونيا لانتهاج الدولة الطابع العلماني الذي يجعل من التدين أمرا خاصا وبالتالي لا توجد احصاءات حول ذلك، وهذا من تقدير الباحث الشخصي وملاحظته الشخصية.

[2] مقال منشور إلكترونيا على مجلة المسبار بدون معلومات نقلا عن كتاب بعنوان المسلمون في البلقان التاريخ والدين والهوية http://www.almesbar.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الناس في الطبقة المتوسطة للمخاطر، وتشير الدراسات في علم ريادة الأعمال إلى أن أقل الناس هم من يبادر بتجريب الجديد، انظر الشكل أدناه للتوضيح:

شكل 4 يوضح مراحل تبني المنتجات والمنشآت الجديدة من قبل شرائح المجتمع

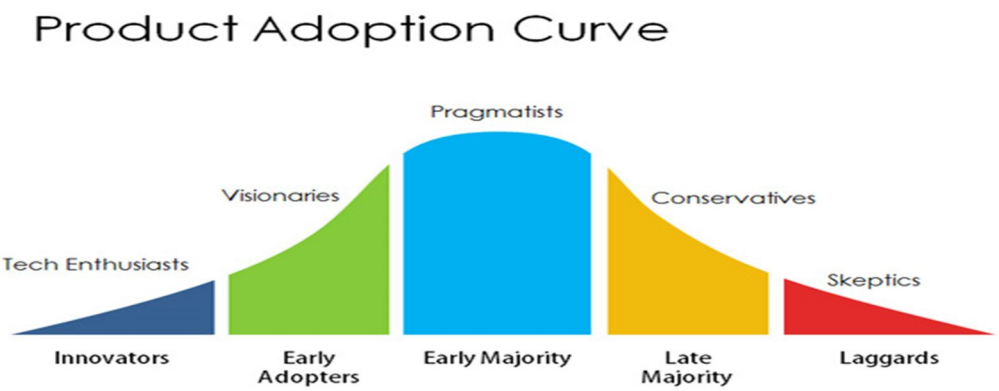

Source: keller, Kotler, marketing management, 14 editio, 2011, page 251

والمقصد أن الناس تنقسم في تبنيها للمنتجات الجديدة إلى فئات؛ وُجد من خلال الملاحظة والتجربة أنهم يتوزعون على منحنى التوزيع الطبيعي كما هو موضح في الشكل أعلاه، وشرحه ما يلي:

القلة هم ما يعرف بعشاق الجديد First Adoptars يخاطرون ويبدأون التجربة لكل ما هو جديد بالنسبة لهم وهم فئة يتسمون غالبا بالإبداع ولذا أشير لهم في الشكل بالابتكار، في حال يوجد فئة هم أقل من هؤلاء في الشغف والاقبال وهم ما يسمى بالمتبنون الاوائل وصفتهم أنهم يتلكؤن عن الفئة الأولى ويتأخرون عنهم بالرغم من مقاربتهم لهم بالشغف وسرعة التبني، وذلك قد يعود إلى الإمكانيات أو مزيد حساسية تجاه المخاطرة المدروسة، في حين يليهم الفئة البراغماتية[1] وهي الفئة الأكبر والأكثر عددا، وهم من يتبنون المنتج بعد دخوله مرحلة القَبول العام وذلك لما يضفي على تجربتهم من الاطمئنان ويرمز لها بالفئة المتوسطة، يليها الفئة المتحفظة

[1] فئة تنظر إلى الجانب العملي للمنتج وما يقدمه على أرض الواقع لا إلى التنظير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهم فئة من الناس لا يقبلون الجديد إلا بعد انتشاره انتشارا واسعا يدخل ما يشبه حالة الإجبار العرفي، وتبنيه بالنسبة لهم يحتاج إلى مضي مدة طويلة نسبيا من الوقت في مرحلة القبول العام ويعرفون بالغالبية المتأخرة، وبالنهاية تأتي فئة المتشككين وهم الذين يرفضون المنتجات ويتشككون فيها ويتأخرون تأخرا كبيرا في استعمالها قد يصل حد الرفض وهم الفئة الأقل.

وهذا المنحنى كما أنه ينطبق على المنتجات ومدى تقبل الناس لها؛ فإنه ينطبق على المنشآت والمؤسسات باختلاف أنواعها أيضا، وبالتالي على المستثمرين أن يفقهوا المراحل التي يمرون بها، وأن يحاولوا اختصارها قدر الإمكان؛ وذلك باتباع استراتيجيات تناسب كل فئة من هذه الفئات، لتسعى إلى جذبها واحتضانها وتجيب على ما لديها من استفسارات وتزيل ما يكتنفها من تخوفات.

5- قصور الدور الإعلامي:

الإعلام هو السلطة الرابعة، وهو الموجه لقناعات المجتمع، وله إصغاء أذان كثير من الناس، وحاليا لا يوجد أي قنوات أو منتجات إعلامية متكاملة توضح الأمور المتعلقة بالاقتصاد والتمويل الإسلامي في مقدونيا ولو على نطاق ضيق، وعن طريق المقابلة أشار بعض الخبراء إلى ضرورة بدء عمل إعلامي اقتصادي قبل انطلاقة المصرف الإسلامي حتى لا يفشل[1]، حيث هناك تخوف لدى بعض الدعاة أن فشل المصرف الإسلامي قد يُنسب إلى فشل الإسلام[2]، وهذا التخوف يشكل عائقا أمام قيامها، وسيقترح الباحث في مبحث الحلول آلية لتفادي هذا الخلل.

---

[1] مقابلة مع خليل أدمي متخصص في الدراسات الإسلامية، وهو يعمل إمام وخطيب وواعظ متنقل في أوروبا، مقدونيا- سكوبيا بتاريخ 2017/3/20م.

[2] وهو أحد تخوفات الخبراء في المغرب التي أعطيت تراخيص جديدة لبدء العمل المصرفي الإسلامي، وهذه التخوفات دعتهم إلى العدول عن نسب البنوك الى الإسلام وأسموها الأبناك التشاركية، يقول الأستاذ عبد السلام بلاجي رئيس جمعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- النظام التعليمي:

حيث لا يوجد في مقدونيا في أي من المدارس أو جامعات الدولة الرسمية والخاصة مواد تتعلق بالتوعية الاقتصادية الإسلامية فضلا عن الإشارة لذلك، فلا يتعاطى الطلاب هذا العلم أو أي شيء عنه مما يضعهم بالضرورة في خانة الجهل به إلا من اجتهد اجتهادا شخصيا وتعلم تعلما ذاتيا، وبما أن النظام التعليمي هو الانطلاقة الأولى والأهم لنجاح أي عمل مهما كانت صفته ونوعه، يجب التركيز على هذا الجانب وإيلاءه مزيد اهتمام مقارنة بالجوانب الأخرى.

7- الإسلاموفوبيا (الخوف من الإسلام):

وهي ظاهرة منتشرة في أوروبا عموما، وفي مقدونيا خصوصا، وقد رُوج لهذا المصطلح كثيرا من قبل منظمات متشددة تعرف سياسيا باليمين المتطرف، حيث بدا على ألسنة الساسة في مختلف دول أوروبا أنهم لا يريدون أي مظهر من مظاهر الإسلام في بلادهم، مما حدا ببعض السلطات الأوربية العليا إلى محاربة أبرز مظاهر الإسلام الظاهرة (الحجاب)، ومن ذلك قرار المحكمة الدستورية الأوربية العليا بالسماح لأرباب العمل في دول الاتحاد الأوربي بمنع من يلبسن غطاء الرأس من العمل لديهم[1]، وهذا جزء من عقلية غربية يتنامى انتشارها حديثا، خاصة مع توافد أعداد كبيرة من اللاجئين المسلمين إلى أوروبا، وهذه العقلية تعرف "بكراهية الأجانب"، أما الإسلاموفوبيا فتعني العداء والخوف غير المبرر تجاه المسلمين سواء أكانوا مؤسسات أم أفرادا، وهذه ظاهرة لها أسبابها وليس هذا مكان بسطها، ولكنها تشكل عائقا، وإن كان أقل منه

الاقتصاد الإسلامي في المغرب: " صفة "التشاركية" بدل "الإسلامية" تبدو موفقة، حيث أنها ستُجنب إلحاق الأخطاء التي من الممكن أن تقع فيها هذه المصارف، بالإسلام ذاته ".

[1] مقالة بعنوان " محكمة العدل العليا تعطي صلاحية لأرباب العمل بمنع ارتداء غطاء الرأس "، صحيفة الجاردين البريطانية بتاريخ 2017/3/14 على الرابط الآتي: https://www.theguardian.com/law/2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مقدونيا مقارنة بالدول الغربية، ولكنها مرشحة بقوة لأن تكون عقبة أمام قيام أنشطة إسلامية خاصة في المجال المالي، وذلك لما تخشاه هذه الدول من تمويل مزعوم للإرهاب!

المبحث الثالث

المعوقات الإدارية ومعوقات الموارد البشرية

من المعوقات المتوقعة أيضا وجود ندرة في الكفاءات العلمية والعملية في النطاقين الأكاديمي والتدريبي والإداري، وقد أشارت الدراسة إلى الحياد بخصوص هذا أيضا، كما أشارت إلى الموافقة على إمكانية الجمهورية بتزويد خبراء في هذا الجانب.

وفي هذا المبحث سنتناول مطلبين هما: ندرة الموارد البشرية المؤهلة، والمشكلات الإدارية.

المطلب الأول: مشكلة ندرة الكوادر البشرية المؤهلة:

كما عُلم أنه لا توجد في مقدونيا مؤسسة تعليمية تعنى بتدريس الاقتصاد والمصارف الإسلامية، ولا يوجد عمل مصرفي أو مالي إسلامي فيها أيضا، وهذا سبب ونتيجة لعدم وجود الكوادر البشرية المؤهلة في البلاد، ولا شك أن الحاجة إلى المتخصصين في الشقين النظري والعملي هامة جدا لنجاح التجربة وتلافي الأخطاء التي وقعت في العديد من البلدان، وهو ما يُطمح له في مقدونيا.

ولا شك أن مسألة إيجاد متخصصين من أهل البلد بحاجة إلى وقت، كما أنها بحاجة إلى جهة تتبناهم وتدعمهم، ولا مناص حتى ذلك الحين من استيراد الكفاءات من الخارج. وهذه مشكلة عامة في مقدونيا وغيرها من البلدان التي قارب العمل المصرفي الإسلامي فيها على ثلاثين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عاما، يقول الدكتور عبد الباري مشعل: " فعلى مستوى الموارد البشرية الموجودة داخل المصارف هناك اعتراف عام بأن هذه الكوادر البشرية لم تتأهل التأهيل الكافي لتعبر عن أهداف البنك الإسلامي "[1].

وبالتالي سيضطر المصرف الإسلامي المرتقب في حال قيامه إلى أحد ثلاثة أمور:

الأول: أن يوظف في المصرف الإسلامي أولئك العاملين في البنوك الربوية، وفي ذلك من المشاكل ما فيه: فهذه الفئة تشربت أساليب التمويل الربوي المحرمة، كما أن تأهيلهم من النواحي الشرعية في فترة قصيرة أمر صعب نسبيا؛ حيث لا يمكن لدورات قصيرة في عدة أشهر أو سنة أن تقارب التأهيل المفترض لخريجي الاقتصاد والمصارف الإسلامية، مع عدم قولنا بغلق باب التوبة أمامهم وإعطائهم فرصة بالتحول إلى القطاع المصرفي الإسلامي.

الثاني: أن يستقدم موظفين خبراء من بلاد أخرى للعمل داخل المصرف، وهذا صعب نسبيا كما أنه غير كفؤ اقتصاديا؛ لأن رواتب هؤلاء في المحتمل لا تتناسب مع هيكل رواتب الموظفين في مقدونيا والذي يتسم بالانخفاض الشديد، مما سيضعف القدرة التنافسية عند المصرف المتوقع إنشاءه في حال ارتفعت تكاليفه التشغيلية.

الثالث: تدريب بعض الدارسين للتخصص وغيرهم من المسلمين الراغبين بالتخلص من براثن الربا تدريبا تأهيليا وعمليا قُبيل إنشاء المصرف الإسلامي، لحين افتتاحه، والسعي لابتعاث طلبة لدراسة التخصص، وهو ما يرجحه الباحث.

[1] مشعل، عبد الباري، مقابلة مع صحيفة اقتصادية، العدد 5592، تاريخ 1430/2/5هـ، الموافق 2009/2/1م، نقلا عن موقع صحفية الاقتصادية الإلكترونية على شبكة الإنترنت، ورابطها، www.aleqt.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسيشير الباحث إلى المشاكل التي قد تنتج عن ضعف تأهيل العاملين في المصارف الإسلامية وهي ما يلي[1]:

- عدم الإلتزام بخطوات الاجراءات التنفيذية الواجب اتباعها، حيث يعدها بعض العاملين في المصارف الإسلامية شكلية، مثل مسائل القبض وغيره، وعدم قناعة العامل بما يعمل ستقود إلى عدم قناعة المتعامل به وبما يتعامل به.
- قلة الاهتمام بتدين وأمانة ومظهر وسلوك العاملين في المصارف الإسلامية قد يسيء إلى سمعتها "الإسلامية" وهذا أحد المحفزات الكبيرة للجمهور الإسلامي بترك التعامل مع المصارف التقليدية لصالحها، عند رؤية مظاهر الانفلات الأخلاقية.
- إن سيطرة العاملين ذوي التأهيل الضعيف شرعيا واقتصاديا سيقود المصرف إلى انتقاء الصيغ التمويلية ذات الكفاءة الاقتصادية المنخفضة والكفاءة الشرعية المنخفضة أيضا، وسيتم إهمال الصيغ التنموية الأصيلة كالمضاربة والمشاركة والبيع الآجل والسلم والاستصناع وغيرها إلى صالح عقود مولدة مختلف حول شرعيتها خلافا معتبرا كالمرابحة للآمر بالشراء والإيجار المنتهي بالتمليك والتورق المصرفي المنظم .. إلخ نظرا لما تتميز به هذه العقود من انخفاض نسب المخاطرة وعدم الحاجة فيها لدراسات الجدوى التي تحتاجها الصيغ الأصيلة.
- إن وجود مثل هذه العقليات القريبة من الفكر التمويلي الربوي سيسهم بضعف تأهيل الطلاب وصدودهم عن تخصص الاقتصاد الإسلامي حيث سيتم توظيف أصحاب التخصصات الربوية في البنوك الإسلامية، وتفشو البطالة بين صفوف الخريجين في هذا

[1] مرجع سابق، مستفاد بتصرف من مبحث المعوقات الداخلية المتصلة بالعاملين والمعالجات المقترحة لها من رسالة ماجستير آل رشيدة عن معوقات المصارف الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التخصص، مما سيضعف الإقبال عليه وبالتالي يضعف من الحِراك العلمي في هذا التخصص وما في ذلك من خسارة مجتمعية ستفقد الفوائد المرتبطة بالتوعية الاقتصادية والمالية الشاملة في كل جوانب المال ومتعلقاته في الإسلام مما لا يقتصر على عمل المصارف الإسلامية فقط.

- إن قلة عدد المؤهلين وتناثرهم بين المدن، سيشكل عقبة في التنقل، كما أن صعوبة توظيفهم في مكان واحد نظرا لتوزع السكان بشكل قريب إلى التساوي يشكل عائقا أيضا.

المطلب الثاني: المشكلات الإدارية:

إن نجاح أي مؤسسة مهما كانت صفتها وموقعها هو رهين حسن إدارتها، والإدارة بوصفها علم يُعنى بدراسة تنظيم كل ما يتعلق بالمؤسسة لتحقيق هدف إخراج منتجات كفؤة في ظل الإمكانات المتاحة، هي المسؤول الأول عن نجاح المؤسسة، ومن أبرز التحديات التي قد تواجه المصرفية الإسلامية في مقدونيا عدم توفر الخبرات الإدارية المحلية، في حين أن الخبرات الخارجية يجب أن تتسم بالدولية، ففهم البيئة المقدونية وواقعها والمعطيات على أرض الواقع أمر هام وليس بالسهل في نفس الوقت حيث تتشابك فيه معطيات البيئة الخارجية مع الداخلية، وهو ما يوجب دراسة كل جانب من هذه الجوانب بدقة وهذا ما يعرف بدراسة PESTEL[1] ، حيث تشير الدراسات إلى أن 60-80% من المصروفات في المؤسسات الخدمية تذهب في التغيير وقلة التخطيط له[2].

ولتفادي المعوقات الإدارية والمشكلات المتوقعة يجب اللجوء إلى تخطيط سليم وجيد وحذر تجاه كل الاحتمالات الممكنة وكيفية تفاديها، بإجراء الدراسات الإدارية ذات العلاقة.

[1] Political, Economical, Social, Technological, Ecological, Law.
[2] https://thefinancialbrand.com/53547/change-management-leadership-strategies/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع: حلول ومتطلبات إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا

المبحث الأول: حلول المعوقات

المبحث الثاني: أساليب التحول إلى المصرفية الإسلامية

المبحث الثالث: التوقعات المستقبلية للمصارف الإسلامية كما يراها الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

في هذا الفصل سيتطرق الباحث إلى الحديث عن حلول المعوقات والتحديات التي تواجه إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا، وإلى الكيفيات المقترحة لدخول السوق المقدونية، وإلى طرح توقعات الباحث لمستقبل العمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا من خلال دراسته.

المبحث الأول

حلول المعوقات

إن ما ذُكر من المعوقات والتحديات، كثير منها سببه الخلاف الفكري والأيديولوجي حول إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا، ومنشأه تقدير مصالح ومفاسد كل طرف من الأطراف المعنية بالموضوع، وتصوره عنه.

لذا فإن أهم خطوات حل هذه المعوقات في نظر الباحث تكمن في ما يلي:

- حسن عرض المستثمرين لإنشاء أعمال مالية إسلامية في مقدونيا لفكرتهم ومدى جدواها الاقتصادية لكل من الدولة والشعب والمستثمرين المرتقبين، وتفنيد كل شبهة من الشبهات المتعلقة بالعمل المصرفي الإسلامي وإزالة المخاوف من أذهان المعنيين، والاستعانة بذلك كله بأمهر المتخصصين العالميين من خلال إقامة عدة مؤتمرات وندوات محلية لهذا الغرض.
- تقبل الدولة المقدونية والبرلمان المقدوني لفكرة إنشاء أعمال مالية إسلامية في بلادهم ومعرفة مدى نفع ذلك للمجتمع والدولة، وتفهمهم لضرورة التعاون على ذلك وتسهيله،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك من خلال تسهيل تشكيل بيئة محتوية لهذه الأعمال من النواحي التشريعية والتنظيمية والاجرائية.

إذن فحسن العرض وحسن التلقي من قبل المستثمرين والمعنيين سيعمل على تسهيل كثير من العقبات والمشكلات المتوقعة. وبخلاف ذلك وبسوء الفهم والاستعجال بين الأطراف المعنية فإنه من المتوقع أن تنشأ هذه المشكلات والعقبات التي تم ذكرها آنفا وبالتالي الفشل، وهي بذاتها تكررت في كثير من البلدان المحتضنة للعمل المصرفي الإسلامي حول العالم.

ولمزيد من التفصيل سنبين حلول المشكلات والتحديات المتوقعة في أربعة مطالب:

المطلب الأول: حلول التحديات القانونية والتشريعية:

إن الحل الابتدائي للتحديات القانونية والتشريعية التي تواجه إقامة مصارف إسلامية في مقدونيا هو موافقة الجهات المعنية على إنشاء قوانين خاصة تحكم وتنظم العمل المصرفي الإسلامي وتراعي خصوصية العمل الإسلامي باعتبار المصرف تاجرا لا متجرا بالأموال، وهذا يتطلب حلولا لمشكلات الإزدواج الضريبي ونسب السيولة والاحتياطيات المفروضة على المصرف، ومشكلة التملك بالسماح للمصرف بشراء وبيع العقارات والمنقولات وبالتالي الحاجة إلى استثناءات من رسوم النقل للملكية التي ستشكل عبأ يتحمله العميل في حالة بقاء الوضع على ما هو عليه، وغير ذلك من التشريعات والقوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بقطاع المصارف.

وقد جاء في توصيات مجمع الفقه الإسلامي بخصوص هذا الموضوع ما يلي: " مواصلة البنوك الإسلامية الحوار مع البنوك المركزية في الدول الإسلامية لتمكين البنوك الإسلامية من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أداء وظائفها في استثمار أموال المتعاملين معها في ضَوء المبادئ الشرعية التي تحكم أنشطة البنوك وتلائم طبيعتها الخاصة. وعلى البنوك المركزية أن تراعي متطلبات نجاح البنوك الإسلامية للقيام بدورها الفعال في التنمية الوطنية ضمن قواعد الرقابة بما يلائم خصوصية العمل المصرفي الإسلامي ودعوة منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية لاستئناف اجتماعات البنوك المركزية للدول الإسلامية، مما يتيح الفرصة لتنفيذ متطلبات هذه التوصية"[1].

وقد تم التواصل مع مستشار رئيس الدولة[2] وأبدا ترحابا مبدأيا بالفكرة ووعد بتسهيل وضعها للنقاش مع المعنيين في حال تقدم مستثمر بطلب رسمي للسلطات المعنية، وأشاروا إلى أن القوانين وتعديلاتها منوط بالسلطات المختصة وبمجلس النواب، وموافقته من عدمها قرار لا يمكن التنبؤ به.

خاصة وأن الفكرة لم تعرض على مستوى شعبي لقصور الأداء الإعلامي ولعدم وجود مستثمرين مهتمين حتى اللحظة، وقد تواصل الباحث عن طريق زملاء التخصص المقدون مع البنك الإسلامي للتنمية في جدة، وهناك توجه لعقد مؤتمر تعريفي بالمصرفية الإسلامية في جمهورية مقدونيا في نهاية عام 2017م[3].

ويرى الباحث أن لا يتم إقامة عمل مصرفي إسلامي حتى يتم التوصل إلى حل جميع المشكلات والمعوقات القانونية التي تعيق عمل المصارف نظرا لأن إهمال ذلك يؤدي لعدم عمل المصارف بكفاءة وبالدور التنموي المتوقع منها في مقدونيا.

---

[1] انظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي، 76 (8/7)، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 124/1

[2] في لقاء معه " ماريان هرييستوف" بالمعهد الدبلوماسي الاردني بتاريخ 2016/10/24م في اجتماع الجالية المقدونية في الأردن مع ممثلي الحكومة المقدونية.

[3] أفاد بذلك الباحث فؤاد شعبان أحد العاملين على إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: حلول التحديات الاقتصادية:

إن معالجة التحديات الاقتصادية ليس في يد المستثمر ولكنه في يد الدولة والشعب، وغاية ما في وسع المستثمر هو أن يقتنص الفرص والتسهيلات التي يمكن أن تتاح له من خلال برامج دعم المستثمرين التي أنشأتها الدولة[1]، ولا شك أن المؤشرات الاقتصادية في الدولة المقدونية في تحسن والدليل على ذلك هو ارتفاع نسب الناتج الإجمالي القومي بالنسبة إلى الفرد، كما أن انخفاض نسب البطالة وانخفاض نسب التضخم كلها مؤشرات جيدة وإن لم تكن بالحجم المطلوب، لكن يبقى التحدي لدخول السوق والقطاع المصرفي المقدوني كبير ويستوجب استراتيجيات محددة لتجاوز المعوق الاقتصادي وهذا ما سأفصله في المبحث الثاني عند حديثنا عن أساليب الدخول الى السوق والتحول إلى المصرفية الإسلامية.

كما أن هناك ضرورة لإيجاد مرجعية شرعية وقانونية وتنظيمية لجميع المؤسسات الإسلامية المالية المزمع إقامتها في جمهورية مقدونيا، وذلك لتُتابع شؤونها وتطالب بحقوقها وتروج لها وتوضح للناس ولجميع المعنيين دور هذه المؤسسات وما ينبغي لقيامها وإصلاحها وأداءها لدور فعال ورابح لجميع الأطراف.

وإذا قام المصرف الإسلامي بالدور الذي من المفترض أن يقوم به من إنشاء شراكات وعقود مضاربة وإيجارات وغير ذلك من الصيغ التنموية، فهذا سيساعد على تحسين الاقتصاد وحل جزء من مشكلات الشعب الاقتصادية، حيث سيساعد على إيجاد وظائف وهذا مما يصب في صالح التنمية الاقتصادية ودعم القطاعات المختلفة، وبالتالي يزداد حجم تعاملاته المالية مع الوقت، وهذا من حلول التحديات الاقتصادية للمصارف الإسلامية. فلجوءها إلى صيغ تجارية ودعم

[1] وقد تم ذكر المرغبات الاستثمارية للدولة المقدونية في الفصل الأول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستهلاك، وإهمالها للصيغ الاستثمارية مما يفاقم المشكلة ولا يؤثر إيجابا في الاقتصاد وهو ما حصل في عدد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية.

المطلب الثالث: حلول التحديات الاجتماعية:

ينبغي العمل على إزالة حالة الخوف المجتمعي من فكرة رائجة في أن التمويل الإسلامي قد يقود إلى تمويل الإرهاب، وهذا جزء من الإسلاموفوبيا الذي تحدثنا عنها سابقا، وينبغي أن تتضافر الجهود الإعلامية والدعوية للحد من هذه الظاهرة، ويقترح الباحث تخصيص جزء من أرباح المصارف الإسلامية في حال قيامها وقبل ترخيصها –الذي يستغرق وقتا- لدعم ما يلي:

- العلماء والدعاة من خلال كفالتهم في الدراسة والعمل ومساعدتهم على تبليغ دين الله، وبالضرورة مخاطر الوقوع في المخالفات الشرعية فيما يتعلق بجانب المال.
- المؤسسات الإعلامية والبرامج التي تحث على التوعية الاقتصادية ومحاسن الاقتصاد الإسلامي وماذا يمكن أن يقدم للشعب المقدوني بشقيه المسلم وغير المسلم.
- إنشاء مركز للتدريب والتأهيل المصرفي تابع للمصرف الذي سيفتح فرع له في مقدونيا، عملا على توفير كفاءات في حال تطور العمل المالي الإسلامي في مقدونيا.
- فتح قسم للاقتصاد والمصارف الإسلامية في أحد الجامعات الرسمية لتدريس المواد ذات العلاقة مما يسهم في تطوير المعرفة الدينية والاقتصادية لدى الناس، أو العمل على إدخال مواد تتعلق بالاقتصاد والمصارف الإسلامية في بعض التخصصات الاقتصادية في الأقسام ذات العلاقة، وترجيح الخيار يعتمد على تطورات الواقع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إقامة مؤتمرات تعريفية بالتنسيق مع الحكومة المقدونية، واستقدام خبراء عالميين للحديث عن الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وبيان كيف يمكن أن ينفع تطبيق ذلك الدولة المقدونية حكومة وشعبا.

ونجد من خلال المشاهدة للتجارب المصرفية الإسلامية في بلدان مختلفة قصورا في دور المصارف الإسلامية في توضيح خصوصيتها وشرعيتها والفرق بين خدماتها وخدمات المصارف التقليدية.

المطلب الرابع: حلول التحديات في الموارد البشرية:

مهما بلغت قدرات الموارد المالية يبقى النجاح مرهونا بنجاح الموارد البشرية، فهي العامل الذي به تُحقق التجربة نجاحها وتطورها، وذلك من خلال حُسن عرضها لموضوعها، وحسن تصرفها وإدراتها لمواردها.

ولا شك أن الكفاءات المحلية في مقدونيا نادرة جدا، والمجيدون للاقتصاد والتمويل الإسلامي من المتحدثين باللغتين المقدونية والألبانية هم ندرة أيضا وذلك لعدم وجود مؤسسة تعنى بالتعليم والتدريب في التخصص، ولذا فإن العمل على بناء كادر من الكفاءات يستلزم ما يلي:

- استيراد كفاءات أكاديمية تعليمية لإنشاء قسم للاقتصاد والتمويل الإسلامي في أحد الجامعات المهتمة، والعمل على تخريج فوج من المتخصصين خلال الأربع سنوات القادمة، مع مراعاة التركيز على المهارات العملية وذلك بالتعاقد مع المصرف الإسلامي المرتقب للتدريب والتطوير، وفي حال تعذر ذلك فالمحاولة واللجوء إلى خطوة أخرى تتمثل بإدخال مواد في الاقتصاد والتمويل الإسلامي في خطط التخصصات المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمصرفية الموجودة حاليا في الجامعات المقدونية، وتدريسها من قبل مدرسين أكفاء أصحاب اطلاع نظري وعملي في هذا المجال.

- تدريب وتعليم العاملين في القطاع المصرفي التقليدي من حملة البكالوريوس والماجستير الراغبين بالنقل إلى العمل المصرفي الإسلامي وتدريبهم على شهادات هامة في الصناعة المالية الإسلامية كالمصرف الإسلامي المعتمد[1] والمراقب الشرعي المعتمد والمحاسب الشرعي المعتمد من أيوفي.
- حث الطلبة من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ومن كلية الشريعة والدراسات الإسلامية على دراسة تخصص الاقتصاد والتمويل الإسلامي كأحد التخصصات الجامعة بين الشريعة والعلوم الاقتصادية، من خلال الإعلام والمؤتمرات التعريفية بالتخصص وبفرصه المستقبلية وببيان فوائده العلمية والعملية على المجتمع

المبحث الثاني

أساليب التحول إلى المصرفية الإسلامية

إن التحول من النظام الربوي إلى النظام الإسلامي على المستوى الجزئي بحاجة ماسة لتوفر عوامل نجاح ذلك، وعلى المستوى الكلي إلى إرادة شعبية وحكومية، ولما كانت غالب المصارف الإسلامية تعمل في بيئة غير متوائمة مع بيئتها ومتطلباتها كان ذلك أحد عوائق نجاحها وصد العاملين في القطاع المالي عن التحول لها، مما جعل الفقهاء يبحثون شرعية وأهمية وضع خطوات تدريجية للتحول، حيث غالبا ما يستغرق التحول وقتا قد لا يقل في كثير من الأحيان عن ثلاث سنوات، وذلك تجنبا لخطر الانهيار، وقد تناول الباحثون هذا الموضوع بالتفصيل في

[1] صادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية CIBAFI

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كتب مستقلة، بل وتناولت هيئات ذات اعتبار في الصناعة المالية هذا الموضوع بدقة وخصته بمعايير مستقلة[1].

أما التحول الكامل فهو نادر الحصول وقد حصل في باكستان وإيران والسودان، أما التحول الجزئي هو الغالب في بلدان العالم، هذا وتعود بداية هذه الظاهرة إلى جمهورية مصر حيث أنشأ بنك مصر الوطني أول فرع إسلامي له عام 1980م[2]، ثم حذت عدة بنوك مصرية حذوه حتى وصل عدد فروعها إلى 58 فرعا تتبع 12 بنكا تقليديا إلى نهاية عام 2004م[3]، وعلى أية حال ليس الباحث في صدد تناول شرعية ذلك وخطواته التفصيلية في هذا المبحث وإنما يقترح أساليب تحول للمعنيين بما يتوافق مع واقع الاقتصاد المقدوني. وسنعرض في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

الأول: مفهوم التحول وأشكاله وأنواعه.

الثاني: وجهة نظر القائلين بالتحول وأهمية ذلك.

الثالث: أساليب التحول المقترحة في مقدونيا.

---

[1] منها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI في المعيار السادس

[2] والبعض يشير إلى أن أول مصرفي إسلامي هو بنك دبي الإسلامي الذي أسس عام 1975م

[3] مصطفى، مصطفى ابراهيم، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية**، رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الأمريكية المفتوحة في مصر – القاهرة، 2006 ص 85

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: مفهوم التحول وأشكاله وأسبابه ومتطلباته:

أولا: مفهوم التحول:

أعني بالتحول في هذه الدراسة: الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة (الربا) إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ التشاركية في الربح والخسارة، والتي تعتمد النظام الإسلامي في سائر تعاملاتها. أي إبدال المعاملات المخالفة للشريعة بما أحله الله من معاملات مصرفية تنطوي على تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية[1].

ثانيا: أشكال التحول:

التحول يكون إما على مستوى كلي (الدولة)، وإما على مستوى جزئي وهو أحد الأشكال تالية الذكر:

1- تحويل فرع تقليدي إلى فرع إسلامي بالكامل، مثاله بنك الجزيرة في المملكة العربية السعودية.

2- إقامة فرع اسلامي مستقل، ومثاله البنك العربي الإسلامي في المملكة الأردنية الهاشمية.

3- إنشاء فروع تقدم خدمات اسلامية مستقلة بالإدارة، مثاله بنك CIMB في ماليزيا.

4- تقديم المنتجات الإسلامية من خلال فروع المصرف التقليدي.

---

[1] سعود، محمد ربيعة، **تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته**، ط1، منشورات مركز المخطوطات والتراث، ج1، ص 15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- إصدار منتجات مصرفية إسلامية في صورة صناديق استثمار إسلامية أو منتجات تمويليه إسلامية.

6- إنشاء أقسام للعمل المصرفي الإسلامي داخل الفروع التقليدية، كأقسام مستقلة.

رابعا: أسباب التحول للعمل المصرفي الإسلامي :

تتجه العديد من المؤسسات المالية إلى التحول للعمل المصرفي الإسلامي أو إلى تقديم منتجات مصرفية إسلامية بجانب المنتجات المصرفية التقليدية للعديد من الدوافع منها:

1- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في البعد عن الربا وسائر المحرمات.

2- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية الإسلامية، وبالتالي التحصل على حصة سوقية جديدة.

3- نجاح تجربة التحول للعمل المصرفي الإسلامي من قبل مصارف ربوية.

4- زيادة الربحية في صيغ التمويل التشاركية.

خامسا: متطلبات التحول للعمل المصرفي الإسلامي[1]:

قبل قيام البنك بالتحول أو تقديم منتجات مصرفية إسلامية لا بد من تحقيق بعض المتطلبات قبل البدء في التنفيذ وهي:

١- موافقة الجهات الرقابية (مؤسسة النقد / البنك المركزي).

٢- وجود هيئة شرعية (أو مراقب شرعي).

٣- تصميم نظم العمل والتي تتضمن كلاً من:

- إعداد الدورات المستندية.
- إعداد النماذج والمستندات.

[1] مقال منشور بدون معلومات للاستاذ علي أبو صلاح، بتصرف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

• إعداد العقود الشرعية (والقانونية). • إعداد النظم المحاسبية.

• إعداد النظم الآلية.

٤- اختيار وتهيئة الموارد البشرية.

٥- إعداد حملة إعلانية موجهة لعملاء تلك الفروع.

المطلب الثاني: وجهة نظر القائلين بالتحول وأهمية التدرج:

تعددت الآراء حول تعريف هذه الظاهرة والموقف منها، يقول رياض الخليفي:

"الأصل الشرعي للتحول مستمد من مبدأ التوبة إلى الله والرجوع إلى الله والإقلاع عن التعامل بالربا أخذا وإعطاء، وذلك بأن توجد لدى البنك التقليدي رغبة صادقة في التوبة إلى الله من خلال إيقاف التعاملات المصرفية التي بها مخالفات شرعية وإبدالها بالتعاملات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية"[1].

وتتمثل الأسباب في تشجيع البنوك الربوية إلى تحول إلى إسلامية فيما يلي:

"**السبب الأول:** كان الناس يسلمون على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لأغراض شتى، ولم يكن النبي عليه الصلاة والسلام يسألهم: أسلمتم لله أم للدنيا؟ وذلك لأن الإسلام يقود صاحبه إذا اتبعه إلى إحسان العمل وإخلاص النية، فعن جابر – رضي الله عنه- بإسناد صحيح أن وفد ثقيف لما بايعوا النبي -صلى الله عليه وسلم- اشترطوا ألا صدقة عليها ولا جهاد، فقبل منهم النبي -صلى الله عليه وسلم-، وقال: (سيتصدقون ويجاهدون إذا أسلموا)[2].

---

[1] حوار مع رياض منصور الخليفي، مدير عام مكتب المستشار الشرعي الدولي، الكويت، نقلا عن أحمد الليثي، مجلة الجسر، مقال بعنوان " البنوك الإسلامية بين الأسس والممارسات، 2005/3/20، الصفحة الالكترونية www.algesr.nl

[2] مسند أحمد (14674)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السبب الثاني: لأن منعهم من التحول صد عن سبيل الله وعن التوبة من الكبائر. وقاعدة الشرع هي تيسير طريق التوبة بكل ما يمكن، قال شيخ الإسلام -رحمه الله: "ومن تدبر أصول الشرع علم أنه يتلطف بالناس في التوبة بكل طريق"، فمهما صاحب عملية التحول من ثغرات أو نواقص فمصيرها إن شاء الله إلى الزوال"[1].

وقد تم إقرار عملية التحول التدريجي في ندوة البركة السادسة عشر، حيث نص قرارها 7/16 على أنه "لا مانع من التدرج في تنفيذ المتطلبات الشرعية للتحول للالتزام بالشريعة الإسلامية إذا اقتضته الظروف والواقعية للمؤسسة، لتجنب حالات التعثر، أو خطر الانهيار، وكذلك لا بد في عملية التحول المرحلي من المحافظة على الصفة الشرعية (في التحريم والكراهية .. إلخ)، وإن نجاح التحول المرحلي يتطلب الكثير من الاجراءات والإعداد، واستبعاد التطبيقات الممنوعة، وإعداد وتأهيل الكوادر البشرية للتنفيذ الصحيح"[2].

المطلب الثالث: أساليب التحول المقترحة في مقدونيا:

لا شك أن أفضل وسائل التحول هي إقامة مصرف إسلامي مستقل في عاصمة مقدونيا-سكوبيا، وذلك لوجود مطالبات شعبية بذلك، ولاتساع السوق لمصرف إسلامي نظرا لأعداد المسلمين الراغبين بالتعامل معه.

وقد يكون ذلك بإنشاء مصرف جديد من مستثمر خارجي أو قيام مصرف تقليدي بإنشاء مصرف جديد مستقل في الإدارة تدار أعماله وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وقد يكون أيضا

[1] مقال منشور إلكترونيا بعنوان: وقفات مع تحول البنوك الربوية إلى إسلامية، لعبدالله بن حميد الفلاسي، بدون سنة نشر.

[2] نقلا عن موقع البركة www.albaraka.com قسم: فتاوى وتوصيات الندوات السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بوضع خطة كاملة لتحول أحد المصارف التقليدية الموجودة حاليا وتعمل في البلاد إلى مصرف إسلامي، ويرى الباحث اللجوء إلى هذا الخيار في حال تعذر الخيارين الأولين.

وعملا بالقاعدة التي تقول ما لا يدرك كله لا يترك جله، يرى الباحث إمكانية فتح نوافذ للمصرفية الإسلامية في المصارف التقليدية، ويرشح لذلك بنك هلق التركي HULK الذي أنشأ أول مصرف اسلامي له في اسطنبول عام 2014م برأس مال 300 مليون دولار وهو أحد المصارف العاملة في الساحة المقدونية[1]، فلا يوجد ما يمنع من ذلك سواء بالتحول الكامل للبنك في مقدونيا أو لفتح نافذة اسلامية.

ويُلجأ إلى هذا الخيار (فتح نوافذ مصرفية إسلامية) لتعزيز السوق بمنتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وحثا للمصرف التقليدي للتحول الكامل، وعند الضرورة في حال عدم الحصول على تراخيص لإنشاء مصارف إسلامية أو دخول مصرف جديد إلى السوق.

ولا بد الإشارة ها هنا إلى صعوبة الحصول على تراخيص جديدة، وهذا حاصل حتى في عدد كبير من الدول الإسلامية حيث يصعب استصدار رخص جديدة للمصارف الإسلامية مما يسهم في زيادة الطلب على المصارف القائمة؛ ولأن العرض قليل سترتفع الأسعار بشكل طبيعي، وهذه نتيجة حتمية لتفاعل ديناميكية العرض والطلب، والمصارف الإسلامية هي شركات هادفة للربح تسجل في وزارة الصناعة والتجارة أو ما يكافئها في كل دولة، لذا فإن المسؤول عن انخفاض الأسعار هو البنك المركزي لا المصرف الإسلامي، وذلك بسماحه لمن يرغب دخول السوق بذلك لتكوين بيئة من المنافسة الشريفة.

[1] http://www.hurriyetdailynews.com في قسم التمويل بتاريخ 25/مايو/2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكي تنجح عملية التحول لا بد من تطبيق المبادئ التالية[1]:

أ- **التخطيط العلمي:** إن نجاح أي عمل مصرفي، تجاري أو خيري، يتوقف على مدى التخطيط له بطريقة علمية سليمة، ويزداد أهمية إذا كان الربح هو معيار النجاح فيه.

ب- **الإلتزام الشرعي:** إن الالتزام الشرعي التام بسلامة التطبيق يعد أهم عناصر النجاح لأي عمل مصرفي إسلامي وضمانا لاستمراريته.

ج- **الإعداد المناسب للكوادر البشرية:** إن توافر العنصر البشري المناسب، جنبا إلى جنب مع التقنية المتطورة، يعد أحد أهم عناصر النجاح لأي عمل كان. والعمل المصرفي الإسلامي ليس استثناءا من ذلك.

د- **تطوير النظم والسياسات المناسبة:** نظرا للاختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي، وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يقتضي تطوير السياسات والاجراءات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ومنتجاته.

ه- **المواءمة مع إدارات المصارف الأخرى والاختيار المناسب للفروع ومواقعها:** عن طريق التحاور مع كل المسؤولين في المصرف لبناء جسر الثقة، وتحديد مناطق خدمة الفرع.

---

[1] المرطان، سعيد بن يعد، **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**، الرئيس التنفيذي – مصرف البحرين الشامل، ص 17 ، نقلا عن رسالة علي ناريمي بعنوان تطبيق المصرفية الإسلامية في نيجيريا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

التوقعات المستقبلية للمصارف الإسلامية كما يراها الباحث

إن غالبية من كَتب في التوقعات المستقبلية للمصارف الإسلامية كانوا يستندون إلى معلومات قائمة وممتدة وكثيرة على أرض الواقع، ومن البدهي أنه كلما زادت البيانات المتوفرة وتم جمعها وتحليلها بأسلوب منهجي علمي دقيق، كلما كانت التوقعات أكثر علمية وأكثر إصابة.

وفي حالتنا هذه؛ فإن الجمهورية المقدونية لم يسبق أن تم ممارسة أي نشاط مالي إسلامي فيها، مما يعني شح كبير في البيانات، باستثناء ما جمعه الباحث عن طريق الاستبانات ومقابلة المعنيين وتتبع ما هو متناثر حول الموضوع، وهذا ما أعطى الرسالة صفة المنهج الاستكشافي، وبالتالي فإن التوقعات ستكون بناء على ما بين أيدي الباحث من بيانات.

وقبل الحديث عن المستقبل فلا بد من تشخيص للماضي، ويرى الباحث أن تأخر قيام أعمال مصرفية إسلامية في مقدونيا مرده إلى ثلاثة أسباب رئيسة:

- ضعف الوعي الاقتصادي والإسلامي للمسلمين في مقدونيا بضرورة توفير معاملات إسلامية حلال.
- عدم وجود مبادرات استثمارية لإنشاء أعمال مصرفية إسلامية في الجمهورية المقدونية.
- قلة المتخصصين والمؤهلين في هذا المجال، وضعف التسويق له.

ومن هنا فإن المستقبل للمصارف الإسلامية أو أي عمل مالي إسلامي في مقدونيا رهين بما يلي:

- التوعية الاقتصادية الإسلامية للشعب المقدوني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التحرك لاستقطاب المستثمرين المحتملين.
- زيادة عدد المتخصصين والمؤهلين .
- التسويق الجيد والحكيم لتشكيل رأي عام ضاغط لإقامة أعمال مالية إسلامية في الدولة.
- مبادرة مستثمرين يتمتعون بصفة القوة والأمانة.

يتوقع الباحث ظهور لعمل مصرفي إسلامي خلال سنة إلى ثلاث سنوات، ويتوقع النجاح لهذه التجربة للأسباب التالية:

لا يوجد في الدولة قانون يمنع من إنشاء هذه المصارف كما لا يوجد تصريح رسمي بممانعة ذلك، ويوجد هناك رغبة كبيرة من السكان المسلمين بإقامة أعمال مصرفية إسلامية حيث كانت نسبة من يتوقعون إقامة أعمال مصرفية إسلامية ويرون إمكانية ذلك في مقدونيا وفقا للاستبانة التي أعدها الباحث 77.2%، وهذه تعد نسبة مرتفعة، بينما أشار 4% فقط عن عدم إمكانية ذلك، كما أن العينة الموزعة على غير المسلمين أشارات إلى أن 19.5% يرون إمكانية ذلك بينما أجاب 37.8% بالحياد وعدم المعرفة، مما يؤشر أنه ليس هناك إعاقة كبيرة من غير المسلمين في الضغط على الدولة لعدم إنشاء مصارف إسلامية، ولكن يبقى هناك توجس كبير من عدم موافقة الحكومة على ذلك عَبر عنه ما نسبته 26% من المستجيبين نظرا لطابع هذه البنوك الإسلامي و 30% أبدى تخوفا أقل من الأوليين بينما 24.7% أشاروا للحياد، وقد يستعاض عن هذا باللجوء إلى تسمية المصارف "بالمصارف التشاركية" بدلا من الإسلامية وهذا ما لجأت له مؤخرا دول إسلامية كالمغرب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن جل الأسئلة الموجهة إلى عينة غير المسلمين كانت تقابل بالإجابة بالحياد وهو ما يدل على عدم المعرفة عن أي شيء يتعلق بالمصارف الإسلامية وما إذا كانت تختلف عن المصارف التقليدية أو لا !

بل وفي السؤال عن ما إذا كانت الدولة ستشكل عائقا تجاه إقامة مصارف إسلامية أجاب 29.3% فقط عن إمكانية ذلك من عينة غير المسلمين، و20.7% بالحياد بينما أجاب 24.4% بأن الدولة لن تمانع.

وكل ما بين أيدي الباحث من أرقام ومقابلات ومعلومات يشير إلى وجود توجه شعبي يرغب بإقامة أعمال مصرفية إسلامية.

ويتوقع الباحث أن تزداد نسبة المطالبات الشعبية لإقامة أعمال إسلامية مع زيادة التوعية وهذا ما ظهر للباحث أثناء توزيع الاستبانة حيث أسهمت في نشر توعية شعبية كبيرة من خلال التوزيع وصلت إلى آلاف المعنيين كما تم إجراء برامج إذاعية حول الموضوع وكتبت جريدتان عن استبانة الباحث ورابطها الالكتروني ووصفته بأنها انتشار واسع لاستبيانات تقيس رغبة الجمهور المقدوني المسلم بإقامة أعمال مصرفية إسلامية[1].

أما على صعيد الجانب التعليمي والإعلامي، فالمبادرات لا تزال فردية وقليلة جدا والمعلومات حولها غير متوفرة، وهي من الباحث نفسه وزملاءه الدارسين للتخصص في محاولات لفتح قسم للاقتصاد الإسلامي في أحد الجامعات المقدونية. ويتوقع الباحث أن يتم ذلك بسهولة فور بدأ أعمال مالية إسلامية في الدولة.

[1] وقد أخبر الباحث أن أصداء ذلك زادت ووصلت إلى أماكن كثيرة، أما الصحيفتان الالكترونيتان فهما: www.lajmpress.com القسم الاقتصادي بتاريخ 2017/3/28 الساعة 18:09 وجريدة www.shipmedia.com بتاريخ 2017/3/28 في القسم الاقتصادي للصفحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتوقع الباحث نجاحا لتسويق التجربة في حال قيامها، خاصة إذا كانت الجهة الاستثمارية صاحبة أمانة شرعية تتبنى نموذجا يتلافى أخطاء العمل المصرفي الإسلامي في دول أخرى، وتوفر بدورها منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية وذات كفاءة اقتصادية معتبرة تسهم في التنمية الاقتصادية المحلية للدولة.

ويتوقع الباحث أن يكون إقامة عمل مصرفي إسلامي مدخلا لإقامة أعمال مالية أخرى كشركات التأمين التكافلي، وإحياء الأوقاف، والصكوك الإسلامية وغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

1- لا يوجد في مقدونيا أي عمل مالي إسلامي (مصارف إسلامية، شركات تأمين إسلامية، أسواق مالية إسلامية، صناديق استثمار اسلامية ..)، على مستوى المؤسسات حتى تاريخ كتابة هذا البحث، بالرغم من الإمكانات والفرص المتاحة.

2- أبدت الدراسة من خلال جمع المعلومات ارتفاع استجابة الجمهور المقدوني لإقامة أعمال مالية إسلامية ورغبتهم الكبيرة في ذلك.

3- لا يوجد هناك أي قانون مقدوني يمنع من إقامة مصارف إسلامية أو أي نشاط مالي إسلامي في البلاد، وقد يستعاض عن كلمة "إسلامي" بكلمة "تشاركية" في حال كان ذلك عائقا لإقامة هذه المصارف، كما فعلت بعض الدول مؤخرا، والأولى إبقاء المصطلح على ما هو عليه ما أمكن ذلك.

4- من خلال المقابلة وسؤال المعنيين لا يوجد هناك أي مانع من الدولة المقدونية لاستقبال المستثمرين ومدارسة الموضوع معهم.

5- إن العقبات المحتملة لإقامة أعمال مالية إسلامية يمكن تجاوزها في حال أحسن المستثمرين عرض الموضوع واستعانوا بالخبراء والأكاديميين والمتخصصين، وفي حال تلافوا الأخطاء التي تكررت في أكثر من بلد تم فيه عمل مالي إسلامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- من أهم الحلول للتحديات والعقبات التي تواجه إقامة عمل مصرفي إسلامي: إقامة المؤتمرات التعريفية، وفتح التخصص في الجامعات المهتمة، والاهتمام بالجانب الإعلامي والدعائي، وإقامة معاهد ومراكز للتدريب والتأهيل، وتجهيز القوانين والمطالبات التشريعية والقانونية للدولة، مع تفنيد الشبهات وبيان أهمية المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية وانعكاس نجاح التجربة على واقع الاقتصاد المقدوني.

7- يرى الباحث أن تبدأ التجربة المصرفية الإسلامية بأحد ثلاث خيارات بالترتيب التالي: شراء حصة في مصرف قائم وعنده رغبة بالتحول إلى المصرفية الإسلامية، فتح نافذة في بنك ضخم يسعى للتحول وعنده نية جادة في ذلك، فتح فرع لمصرف إسلامي في العاصمة.

8- يتوقع الباحث النجاح للتجربة المقدونية وذلك لعدة أسباب أهمها ما يلي:

أ- نجاح القطاع المصرفي المقدوني وتحقيقه نسب نمو مرتفعة.

ب- تقبل الدولة للاستثمارات الأجنبية وتسهيلها لها.

ج- نسبة المسلمين المرتفعة في البلاد، ووجود رغبة لدى العديد من رجال الأعمال وسائر الشعب المسلم في مقدونيا لإنشاء أعمال مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للتخلص من الحرام.

د- عدم وجود مطالبات شعبية أو ممانعات ذات اعتبار من غير المسلمين تجاه ذلك.

هـ- وجود طليعة من المقدون يدرسون تخصص الاقتصاد والتمويل الإسلامي ويسعون لإنشاء أعمال مالية إسلامية في البلاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و - قيام فريق من الباحثين المقدونيين في البنك الوطني المقدوني بكتابة بحث عن إمكانيات العمل المصرفي الإسلامي في أوروبا، وهذا يشمل مقدونيا مما يدل على بوادر وعي بالتجربة المالية الإسلامية عند المسؤولين المعنيين.

ثانيا: التوصيات:

تعتبر الدراسة التي بين أيديكم دراسة استكشافية لواقع وآفاق مستقبل المصارف الإسلامية في الجمهورية المقدونية، وحيث أن طبيعة الدراسات الاستكشافية أنها تمهد الطريق للباحثين المستقبليين لمزيد من الدراسة والتعمق، لما يمتاز به هذا النوع من الدراسات من قلة المعلومات.

لذا اقتضى أن يشير الباحث ويوصي بما يلي:

1- العمل على إنشاء مصرف إسلامي في جمهورية مقدونيا.

2- ضرورة تعزيز مكانة المسلمين في مقدونيا عن طريق إنشاء مصرف إسلامي فيها، والعمل على إنشاء سائر المؤسسات الداعمة له في المستقبل.

3- إقامة هيئة عليا جامعة للمهتمين بإقامة أنشطة مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في مقدونيا، وذلك للمطالبة بمستلزمات نجاح هذه المؤسسات، وللتوعية الشعبية بذلك.

4- إجراء مزيد من الدراسات المسحية والقانونية حول إمكانية إقامة مصارف إسلامية ورغبة الشعب بذلك، مما يشكل ضغطا على المسؤولين والمعنيين، كما أن ذلك يزيد من الوعي الجماهيري تجاه الموضوع.

5- التواصل مع المستثمرين الكبار في مجال المصارف الإسلامية كالبنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البركة وغيرها؛ لغايات إنشاء مصرف إسلامي في البلاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- تفعيل الموضوع عن طريق وسائل الاعلام المختلفة كإنشاء برنامج أسبوعي على قنوات التلفاز والراديو للتعريف بالاقتصاد والتمويل الإسلامي وأهميته وفوائده للجمهور المقدوني، والكتابة عن ذلك في الصحف والمجالات ووسائل التواصل.

7- دعوة الهيئات والدول الإسلامية لمساعدة المسلمين المقدون بإقامة مصارف إسلامية في مقدونيا.

8- حث الأكاديمين والخبراء في الدول المجاورة على تدريس وتدريب الطلبة المقدون مبادئ وأفكار الصيرفة الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

الدكتور/ة .....المحترم/ة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بدراسة علمية محكمة بعنوان: " العمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا: الإمكانيات والتحديات "، وحيث يستلزم الموضوع إلى استبانة علمية محكمة لجمع المعلومات المتعلقة بإمكانية إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا، قمت بتصميم استبانة تخدم الموضوع بأبعاده ومكوناته من خلال قياس أربع مجالات رئيسة هي: (الانطباع العام لفكرة إنشاء مصرف إسلامي في مقدونيا، توقع مستقبل المصارف الإسلامية في مقدونيا، الفرص والتهديدات التي تواجه المصارف الإسلامية في مقدونيا، الدعاية والإعلام)، وسبعة وثلاثون فقرة، وتتم الإجابة على فقرات الاستبانة وفقا لتدريج ليكرت الخماسي بالدرجات التالية:

(موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق ، غير موافق بشدة).

وللوصول إلى نتائج واقعية ومنطقية، ولتسهيل عملية التوزيع وزيادة نسب الاسترداد، ونظرا لخبرتكم العلمية والأكاديمية أرجو التكرم بالنظر إلى الاستبانة المرفقة أدناه، وابداء ملاحظاتكم العلمية عنها وتزويدي بالتعديلات المقترحة على وسائل التواصل.

شاكرا لكم تعاونكم،

الباحث: منير ماهر أحمد/ ماجستير اقتصاد ومصارف إسلامية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نموذج الاستبانة

عنوان الدراسة: العمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا " الإمكانيات والتحديات "

أخي الكريم،

في هذه الاستمارة ستقوم بالإجابة عن أسئلة متعلقة بموضوع فرص إقامة مصارف إسلامية في مقدونيا وإمكانية ذلك والتحديات التي تواجهها، والاستمارة معدة لمعرفة الرأي والأفكار والمعلومات لدى الجمهور بالنسبة لهذا الموضوع.

لذلك يرجى منك تعبئة هذه الاستمارة بدقة وصراحة، فالمعلومات المتحصل عليها ستكون لأغراض التحليل البحثي، وستساعد في وضع حلول واقتراحات تسهم في إفادة المعنيين باتخاذ قرارات رشيدة مما سينعكس على المجتمع بشكل إيجابي إن شاء الله تعالى.

القسم الأول: معلومات البطاقة الشخصية

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

العمر: 17-27 ☐ 28-40 ☐ 40 فما فوق ☐

العمل: موظف مصرف ☐ موظف حكومة ☐ طالب ☐

الدين: الإسلام ☐ المسيحية ☐ أخرى ☐

المستوى التعليمي: دون البكالوريوس ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا ☐

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثاني: فقرات الاستبانة:

	(أ) المجال الأول: الانطباع العام لفكرة إنشاء مصرف إسلامي في مقدونيا	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يمكن تطبيق فكرة إقامة مصارف إسلامية في جمهورية مقدونيا					
2	سيلقى مشروع إقامة مصرف إسلامي في مقدونيا تشجيعا من قبل السكان المسلمين					
3	سأكون على استعداد للتعامل مع المصارف الإسلامية في حال إنشائها					
4	أرى أنه سيكون هناك معوقات من قبل السلطات لقيام مصارف إسلامية بسبب الطابع الديني لهذه المصارف					
5	الناس في مقدونيا محتاجون إلى مصارف إسلامية					
6	أفضل التعامل مع المصارف الإسلامية فضلا عن التعامل مع المصارف التقليدية					
7	سأكون على استعداد للتخلي عن حسابي في مصرف تقليدي لفتح حساب في مصرف إسلامي					
8	المصرف الإسلامي يمكنه تحقيق أرباح تفوق أرباح المصارف التقليدية					
9	إضافة كلمة إسلامي يشكل عائقا أمام إقامة المصرف					
10	لا ترغب المصارف التقليدية بإقامة مصارف إسلامية أو نوافذ اسلامية					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	(ب) المجال الثاني: توقعات مستقبل المصارف الإسلامية في مقدونيا	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الجزء الغربي من البلاد أكثر تأييدا لفكرة المصارف الإسلامية					
2	المصرف الإسلامي لن يتعامل قطعيا بالربا أو ما فيه شبهة أو يحتال على ذلك بتغيير المسميات وإبقاء المضمون واحدا					
3	سيكون المصرف قادرا على التحدي والمنافسة مع المصارف التقليدية بالرغم من القيود المتوقعة على نشاطه وعمله في بيئة غير متسقة مع أفكاره ومبادئه					
4	ستكون تيتوفو وسكوبيا أكثر مدينتين مؤهلتين لفتح مصرف إسلامي لكبر عدد السكان فيهما					
5	قد يكون هناك معوقات من قبل الدولة لقيام مصارف إسلامية خاصة في مجال التشريعات المصرفية					
6	نجاح المصرف الإسلامي سيولد حافزا للتعامل معه بشكل أكبر					
7	هناك إمكانية لإنشاء قانون خاص بالمصارف الإسلامي من قبل البنك المركزي					
8	ستتوفر الأموال الكافية (رأس المال) لافتتاح المصرف الإسلامي في مقدونيا وستجد ترحيبا هناك					
9	ستتعامل المصارف التقليدية مع المصارف الإسلامية وفق قاعدة الاحترام المتبادل					
10	سيوفر القطاع الخاص مؤهلين يقومون بتدريب وتأهيل الطلاب والعاملين للعمل الإسلامي المصرفي					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ج) المجال الثالث: الفرص والتهديدات التي تواجه المصارف الإسلامية في مقدونيا		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	بدون أشخاص متخصصين في التمويل الإسلامي يصعب أن تنجح عمليات مصرفية إسلامية					
2	فرصة افتتاح معاهد وكليات جامعية لتدريس الاقتصاد والمصارف الإسلامية ستكون كبيرة					
3	إقامة مؤتمرات تعريفية عن المصارف الإسلامية سيدعم إنشاءها مستقبلا					
4	ضعف الثقافة الدينية سيشكل عائقا أمام المصارف الإسلامية					
5	توجهات الدولة والطابع الاجتماعي والديني لها سيشكل تحديا أمام المصارف الإسلامية					
6	وجود مصرف إسلامي يعطي المسلمين استقلالية أكبر من حيث المعاملات المصرفية					
7	سيتيح المصرف الإسلامي فرص أكبر للمسلمين لتملك العقارات والشركات وغيرها في إطار من التعاملات الحلال					
8	سيكون المصرف الإسلامي فرصة للعاملين والمتعاملين في المصارف الربوية لمزاولة الأعمال الحلال والبعد عن الحرام					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	(د) المجال الرابع: مجال الدعاية والإعلام	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يوجد تقصير من قبل وسائل الإعلام في التعريف بالمصارف الإسلامية					
2	إذا تمت الدعاية المناسبة للمصرف الإسلامي سيتلقى دعما معنويا وماديا من الدول العربية الإسلامية					
3	سيكون للمصارف الإسلامية دور في التنمية الاقتصادية					
4	سيكون للمصارف الإسلامية دور في محاربة ظاهرة البطالة					
5	سيكون للمصرف الإسلامي دور في إثبات وجود المسلمين وبيان تأثيرهم المادي والاقتصادي الايجابي					
6	أعرف جيدا ما المقصود بالرقابة المصرفية والتدقيق الشرعي وضرورتها للمصارف الإسلامية					
7	بالنسبة لي الفرق بين المصارف الربوية التقليدية والمصرف الإسلامي واضح					
8	يحتاج افتتاح مصرف إسلامي إلى دعاية وإعلام قويين حتى يكسب أكبر عدد من الزبائن					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (2)

الاستبانة باللغة المقدونية

Во името на Алах, милостивиот, сомилосен

Почитуван Д-р _____ Срдечен поздрав,

Студентот на постдипломски студии започна со научна студија под наслов: "Исламско банкарство во Македонија, услови и пречки"

За оваа тема има потреба од точен научен прашалник (анкета) за собирање на информации во врска со услови за основање исламски банки во Македонија.

Оформив прашалник во служба на темата во нејзините димензии и делови, преку мерка на четири полиња: (општ впечаток за основање на исламски банки во Македонија; претпоставка за иднината на исламските банки во Македонија; можноста и закани со кои можат да се соочат исламските банки во Македонија; јавноста и медиумите) и триесет и седум ставови да се даде одговор на сите делови од прашалникот према Ликертовата скала на следните пет степени: (целосно сум согласен, согласен, неопределен, несогласен, целосно не сум согласен).

За да се добијат реални логични резултати и да се олесни процесот на дистрибуцијата и се зголеми стапката на наплатата и према вашето научно и академско искуство, љубезно ве молам да го разгледате следниов прашалник и да ми ги дадете вашите научни забелешки и дополнителни ваши предлози за премена на средствата за комуникација.

Ви благодарам за соработката

Истражувач:
Мунир Махер Ахмад, магистер по економија и Исламски банки
Аман, Јордан

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Наслов на студијата:

"Исламски банки во Македонија – услови и опасности (предизвици)"

Почитуван (а),

Во овој прашалник одговори ми на прашањето во врска со темата: Можноста за основање исламски банки во Македонија и пречки со кои ќе се соочат.

Прашалникот е подготвен за запознавањето на мислењата, идеите и информации од јавноста за оваа тема.

Затоа те молам да го пополниш овој прашалник искрено и прецизно. Добиените информации ке бидат цел за научна анализа и ќе помогнат во поставување решенија и предлози кои ќе се во корист на одговорните носители на зрели одлуки кои ќе се одразат позитивно во општеството према верата на семоќниот бог.

Прв дел:

Пол: машки ☐ женски ☐

Старост: 17-27 ☐ 28-40 ☐ над 40 ☐

Професија: финансиски службеник ☐ државен службен ☐ друго ☐
студент ☐

Вероисповед: ислам ☐ христијан ☐ д ☐

Степен на образование: без факулте ☐ Факултет ☐ постипломски студии ☐

www.manaraa.com

Втор дел: ставови во прашалникот

А	Општ впечаток за основање на исламски банки во Р. Македонија	Целосно се согласувам	Се согласувам	Немам мислење	Не се соглагувам	Воопшто не се согласувам
1	Можно е остварување на идејата за основање на Исламски банки во Р. Македонија					
2	Проектот за основање на исламски банки во Р. Макеонија ќе наиде на поддршка од муслиманското население					
3	Подготвен сум за соработка доколку се основа Исламска банка во Р. Македонија					
4	Сметам дека ќе има пречки од страна на властите за основање на Исламска банка поради религиозниот карактер					
5	На луѓето во Р. Македонија им се потребни Исламски банки					
6	Давам предност на Исламските банки над конвенционалните банки					
7	Спремен сум да ја откажам мојата сметка во конвенционалната банка и да отворам сметка во Исламска банка					
8	Исламските банки можно е да остварат добивка повисока од добивката на конвенционалните банки					
9	Додавање на зборот „исламски“ претставува пречка при отворањето на банка					
10	Конвенционалните банки не сакаат основање на Исламски банки или исламски шалтери					

www.manaraa.com

Б	Предвидување на иднината на Исламските банки во Р. Македонија	Целосно се согласувам	Се согласувам	Немам мислење	Не се соглагувам	Воопшто не се согласувам
1	Западниот дел на Р. Македонија дава поголема поддршка за идејата за Исламски банки					
2	Исламските банки апсолутно не работат со камати					
3	Исламската банка ќе биде способна за предизвик и конкуренција со конвенционалните банки и покрај предвидените пречки за активност и работа во средина несоодветна со нејзините идеи и принципи					
4	Поради големината на населението Тетово и Скопје ќе бидат двата предодредени града за отварање исламски банки.					
5	Можно е да има пречки од страна на државата за основање на исламски банки, посебно во банкарското законодавство					
6	Успехот на исламската банка ќе стимулира поголема соработка со истата					
7	Има можност за основање на посебен закон за Исламските банки од страна на централната банка					
8	Ќе се оебзбедат доволно пари (капитал) за отварање на исламски банки во Р. Македонија кои ќе наидат на добар прием					
9	На основа на заедничко почитување конвенционалните банки ке соработуваат со исламските банки					
10	Приватниот сектор ќе обезбеди стручни лица а обука и оспособување на студенти и службеници за исламско банкарство					

www.manaraa.com

В	Можности и закани со кои ќе се сооча исламските банки	Целосно се согласувам	Се согласувам	Немам мислење	Не се согласувам	Воопшто не се согласувам
1	Исламските банки тешко е да успеат без специјалисти во исламското банкарство.					
2	Можноста за отварање на институти, факултети за економски студии и исламско банкарство ќе биде големо					
3	Одржувањето на информативни конференции за исламско банкарство ќе го поддржи нивното основање во иднина					
4	Слабоста во религиозната култура ќе претставува пречка за исламското банкарство					
5	Државната ориентација и нејзиниот социјален и религиозен карактер претставуваат пречка за исламското банкарство					
6	Постоењето на исламска банка ќе им даде на муслиманите поголема независност во однос на банкарските постапки					
7	Исламското банкарство ќе им обезбеди поголеми можности на муслиманите да поседуваат неподвижни имоти и компании и друго во контекст на муслиманските трансакции					
8	Исламското банкарство ќе им даде можност на службениците и клиентите во лихфарските банки да ја извршуваат својата работа во света димензија					

Г	Област на рекламирање и медиуми	Целосно се согласувам	Се согласувам	Немам мислење	Не се соглагувам	Воопшто не се согласувам

www.manaraa.com

1	Има пропусти од страна на медиумите за дефиниција на исламското банкарство					
2	Ако се направи соодветна реклама за исламското банкарство истата ќе добие морална и материјална подршка од арапските исламски држави					
3	Исламското банкарство ќе има улога во развојот на економијата					
4	Исламското банкарство ќе има улога во борбата против невработеноста					
5	Исламското банкарство ќе има улога во докажувањето на постоење на муслимани и за нивното позитивно, материјално и економско влијание					
6	Многу добро знам што е целта на банкарската контрола, законската ревизија и потребата од исламското банкарство					
7	Според мене јасна е разликата помеѓу лихварското конвенционално банкарство и исламското банкарство					
8	За отварање на исламско банкарство во Р. Македонија потребна е добра реклама и поддршка од медиуми за да привлечат што повеќе клиенти					

Почитуван .. ,

Доколку имате било каква дополнителна забелешка би ни

www.manaraa.com

ملحق رقم (3)

الاستبانة باللغة الألبانية

Pyetësor mbi "Bankat Islame" në Maqedoni

Lënda e hulumtimit: "Themelimi i Bankave Islame në Maqedoni - mundësit dhe sfidat"

Të nderuar,

Në këtë pyetësor do të keni mundësi të përgjigjeni rreth temë së lartëpërmendur, respektivisht për mundësin e themelimit të bankës islame në Maqedoni dhe sfidat me të cilat mundë të ballafaqohet ajo. Ky pyetësor është përgaditur ashtu që të na ofrojë njohuri mbi mendimet, idetë dhe informacionet që ka populli mbi këtë cështje.

Ndaj, ju lutemi që këtij pyetësori ti përgjigjeni me vëmendje dhe sinqeritet, sepse rezultatet dhe informacionet e përfituara nga ky pyetësor do të shërbejnë për analizë studimore, si dhe do të ndihmojnë në dhënijen e propozimeve dhe zgjidhjeve të cilat do të kontibuojnë në dobi të investitorëve potencial për të marrë vendime të drejta, të cilat, do të jenë në dobi të shoqërisë.

Me respekt

Hulumtuesi - Munir Al-Shater

Magjistrant në Ekonomi dhe Financa Islame

www.manaraa.com

Gjinia: Mashkull ☐ Femër ☐

Mosha: 17-27 ☐ 28-40 ☐ mbi 40 ☐

Profesioni: Nëpunës financiar ☐ Nëpunës shtetëror ☐

Student ☐ Tjetër ☐

Feja: Islami ☐ Krishterizmi ☐ Të tjera ☐

Arsmimi: Shkollë e lartë ☐ Fakultet ☐ Studime ☐

pasdiplomike ☐

Qyteti: Shkup ☐ Kumanovë ☐ Tetovë ☐

Tjetër ☐

www.manaraa.com

A	Përshtypja e përgjithëshme mbi idenë e themelimit të Bankës Islame në R. Maqedonisë	Pajtohem plotësisht	Pajtohem	Neutral	Nuk pajtohem	Nuk pajtohem aspak
1	Ideja e themelimit të Bankës Islame në R. Maqedonisë është e mundëshme?					
2	Projekti për themelimin e Bankës Islame në Maqedoni, më së shumti, do të gjejë mbështetjen e banorëve musliman?					
3	Nëse themelohet kjo Bankë, do të jem i gatshëm për bashkpunim me të?					
4	Mendoj se do të ketë pengesa nga ana e pushtetit për themelimin e kësaj Banke për shkak të karakterit të saj fetar?					
5	Njerëzit në Maqedoni kanë nevojë për Banka Islame?					
6	Bankat Islame i preferoj më shumë se ato konvencionale?					
7	Jam i gatshëm të heq dorë nga llogaria ime në Bankën konvencionale dhe të hap llogari në Bankën Isalme?					
8	Në Bankën Islame realizimi i fitimit më të lartë është më i mundëshëm se sa në Bankën konvencionale?					

www.manaraa.com

9	Cilësimi i kësaj Banke si "islame" paraqet një pengesë për themelimin e saj?					
10	Bankat konvencionale nuk dëshirojnë themelimin e Bankave Islame apo sporteleve të tilla?					

B	Parashikimet mbi të ardhmen e Bankava Islame në Maqedoni	Pajtohem plotësisht	Pajtohem	Neutral	Nuk pajtohem	Nuk pajtohem aspak
1	Idenë e Bankave Islame më së shumti e mbështet pjesa perëndimore e Maqedonisë?					
2	Unë do të jem i gatshëm për marrëveshje me bankat islamike në rastin e krijimit të saj					
3	Banka Islame do të jetë e gatshme të ballafaqohet me sfidat dhe konkurencën e bankave konvencionale, përkundër pengesave të parapara mbi aktivitetin dhe punën e saj në një ambient që nuk përputhet me idenë dhe parimet gjegjëse?					
4	Shkupi dhe Tetova, për shkakë të numrit më të madh të popullsisë së tyre, do të jenë					

www.manaraa.com

	dy qytetet më të përshtatshme për hapjen e Bankave Islame؟					
5	Mund të ketë pengesa nga ana e shtetit mbi themelimin e Bankës Islame, sidomos në legjislacionin bankar?					
6	Vetë suksesi i Bankës Islame do nxisë edhe më tepër bashkëpunimin me të?					
7	Është i mundshëm përpilimi i një ligji të veçantë mbi Bankat Islame nga ana e Bankës Qendrore؟					
8	Kapitali i mjaftueshëm për hapen e Bankës Islame në Maqedoni do të sigurohet dhe do të jetë i mirëpritur؟					
9	Bashkëpunimi i Bankave konvencionale me ato islame do të jetë sipas rregullit "respekt i ndërsjelltë" ?					
10	Sektori privat do të sigurojë profesionalistë të cilët do të trajnojnë dhe përgatisin studentë dhe nëpunës për bankim islam?					

www.manaraa.com

C	Mundësitë dhe rreziqet më të cilat do të përballen Bankat Islame në Maqedoni	Pajtohem plotësisht	Pajtohem	Neutral	Nuk pajtohem	Nuk pajtohem aspak
1	Mungesa e kuadrove profesionale mund ta vështirësojë suksesin e Bankave islame?					
2	Mundësitë për hapjen e instituteve dhe drejtimeve universitare në ekonomi dhe bankim islam do jenë të mëdha?					
3	Organizimi i konferencave informuese mbi Bankat islame do ta ndihmojë themelimin e saj në të ardhmen?					
4	Njohuritë e pamjaftueshme fetare mund të jenë pengesë për themelimin e Bankave islame؟					
5	Orientimi shtetëror, si dhe karakteri shoqëror dhe fetar që ka ai, mund të paraqiten si pengesë ndaj Bankave islame?					
6	Ekzistimi i Bankave islame muslimanëve do tu japë mundësi më të përshtatshme për transaksione bankare?					
7	Banka islame do tu japë mundësi edhe me të mëdha muslimanve që të posedojnë patundshmëri, kompani, si dhe biznese të tjera, të cilat janë nën kornizat e transaksioneve të lejuara؟					

www.manaraa.com

8	Banka Islame do të jetë një mundësi për tu tërhequr nëpunësit dhe klientët e Bankës konvencionale, ashtu që të realizojnë trasnaksione në përputhshmëri me parimet islame (hallall؟(					

D	Hapësira e reklamave dhe mediave	Pajtohem plotësisht	Pajtohem	Neutral	Nuk pajtohem	Nuk pajtohem aspak
1	Mediat informative kanë mungesë njohurish dhe reklamash mbi Bankat islame?					
2	Bankat islame do të gjejnë mbështetje logjistike dhe matriale nga ana e shteteve arabe dhe islame, nëse u bëhet propagandë e mjaftueshme mediatike?					
3	Banka islame do të luajë rol të rëndësishëm në zhvillimin ekonomik të shtetit?					
4	Banka Islame do të ndikojë në uljen e papunsisë؟					
5	Banka islame do të mundësojë aktivizimin dhe ndikimin pozitiv të shoqërisë muslimane në zhvillimin e ekonomisë ?					
6	E di shumë mirë rëndësinë e kontrollit					

www.manaraa.com

	bankar dhe revizionit ligjor sheriatik dhe, si pasojë, patjetërsueshmërinë e Bankës Islame për realizimin e tyre?					
7	Për mua është i qartë dallimi ndërmjet Bankës islame dhe asaj konvencionale?					
8	Banka islame ka nevojë për propagadë dhe informim të gjithanshëm mediatik gjatë hapjes së saj, ashtu që të tërheqë numër më të madh klientësh?					

Të nderuar, nëse keni ndonjë koment shtesë apo vërejtje në lidhje me pyetësorin, ju lutemi, e mirëpresim me kënaqësi në hapsirën e më poshtme ose në email adresën: muneermaher@gmail.com

www.manaraa.com

المقابلات

مقابلة (1)

نوع المقابلة ولغتها: شخصي / مقدوني اسم المقابل: أنيتا انجلوفسكا بيشكوسكا

تاريخ المقابلة: 2017/2/20م صفة المقابل معه: مسؤولة العلاقات العامة

خلاصة المقابلة والأسئلة الموجهة:

1- هل استقبل البنك الوطني المقدوني أي طلبات من مصرف إسلامي للحصول على ترخيص للعمل في البلاد؟ إذا كان الجواب نعم: ماذا كانت استجابتكم تجاه ذلك؟

- لم يتم استقبال أي طلبات رسمية لإقامة عمل مصرفي إسلامي في حدود علمي.

2- ما هو التوجه والانطباع الكلي للبنك الوطني المقدوني لفكرة " إقامة مصارف إسلامية في دولة مقدونيا " ؟

- لا يوجد توجه أو انطباع مسبق أو تصريح أو موقف رسمي نظرا لعدم طرح الموضوع للنقاش من قبل على مستوى البنك الوطني المقدوني.

3- هل البنك الوطني المقدوني على استعداد لاستقبال المستثمرين ومحاورتهم بخصوص إقامة عمل مصرفي إسلامية في مقدونيا؟

- البنك الوطني المقدوني على استعداد لاستقبال المستثمرين ومحاورتهم وذلك وفق الاجراءات الرسمية المتعارف عليها لهذه الأغراض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- هل البنك الوطني المقدوني على استعداد لعمل قانون خاص يراعي خصوصية عمل المصارف الإسلامية ؟

- لا يمكن تقديم إجابة بهذا الشأن والإجابة عنه ضرب من التكهن الذي ليس من الصواب أن نجيب عنه، فالخطوات يجب أن تسير في مجراها، تقديم الطلب والنقاش وعرضه على المسؤولين وبعد هذا يأتي الرد بالإيجاب أو النفي.

5- هل هناك أي مخاوف أو احترازات تجاه كلمة "مصرف إسلامي"، وهل يمانع البنك الوطني مثل هذه التسميات وما هو موقفكم تجاه تغيير التسمية مع بقاء المضمون ؟

- الدولة لا تحمل طابع ديني، وهي دولة علمانية وفق الدستور المقدوني، ولا نفضل إعطاء البنوك صفة دينية، وليس عندي إجابة على هذا السؤال نظرا لحساسيته.

6- هل يتوافر لدى البنك الوطني المقدوني خبرات في التمويل الإسلامي ؟ مثلا: حملة شهادة الدكتوراه والماجستير في التخصص ؟ أو شهادات مهنية في التمويل الإسلامي؟

- لا يوجد متخصصين مستقلين في هذا المجال، ولكن بالتأكيد المتخصصين الذين لدينا عندهم اطلاع واسع على هذا القطاع وسيقوم فريق باحثين من نادي الباحثين في البنك الوطني المقدوني باصدار بحث عن المصارف الإسلامية قريبا[1].

[1] وقد تم اعلان ذلك في جريدة الكابيتال Kapital.mk بتاريخ 2017/3/9م الساعة 15:30 حيث قام مجموعة باحثين هم د. ساشو كوزورف، ود.يانا إليفيا، ود. ناتاشا ريسوفسكا بكتابة بحث مشترك وتقديمه لمجلة علمية محكمة وذلك بعنوان "المصارف الإسلامية وإمكانياتها في أوروبا" لينشر بعد تحكيمه، وادعو أنه أول بحث مقدوني بهذا الخصوص وسيتم نشره لاحقا. وطريقة البحث بالمجلة هي التاريخ والوقت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- برأيكم ما هي أبرز العقبات والشروط الخاصة لإقامة عمل مصرفي إسلامي في مقدونيا؟

- الدولة المقدونية ترحب بالاستثمارات ما دامت موافقة للشروط والقوانين، ونحن نسهل الاستثمار ولا نعيقه ما دامت الأمور تسير في مجراها السليم، ولا أرى أن هناك عقبات، أما الشروط الخاصة فهذه يحددها المسؤولين عند عرض الموضوع عليهم من جهة رسمية.

ملحوظة: تم إعادة صياغة الإجابات باللغة العربية وفق المعنى المستفاد من المقابلة، وليست الإجابات ترجمة حرفية لكلام المسؤول.

مقابلة (2)

نوع المقابلة ولغتها: وسائل التواصل / عربي اسم المقابل: رفعت شريفي

تاريخ المقابلة: 2017/3/20 صفة المقابل معه: مسؤول مراكز إسلامية وداعية وناشط إسلامي

خلاصة المقابلة والأسئلة الموجهة:

1- هل يعاني المسلمين في مقدونيا نتيجة عدم وجود أعمال مالية إسلامية حلال؟

- نعم بلا شك، المسلمون في مقدونيا نظرا لتمسكهم بدينهم الحنيف ونظرا للفتاوى التي كانت تحرم التعامل مع البنوك الربوية فقد تأثروا سلبيا بعدم وجود مصارف إسلامية وذلك في العديد من الجوانب، بداية فيما يتعلق بتأمين المساكن المناسبة للحياة، وذلك لأنهم كانوا يتهربون جدا للاستقراض من البنوك الربوية ولذلك عاشوا في ظروف صعبة جدا، ومساكن ضيقة جدا لا تؤهل لحياة كريمة. وتأثروا أيضا بعدم تطوير أعمالهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجارية والصناعة حيث كثير من أصحاب الشركات والمصانع هم أناس ملتزمون دينيا ويتحاشون اللجوء إلى القروض الربوية، وهذا أثر على إمكاناتهم المادية.

2- لماذا تأخر العمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا إلى هذا الحد؟

- يرجع السبب لعديد من الأمور، بداية هناك قوانين التي ربما لا تسمح بمزاولة أعمال مصرفية طبقا لمبادئ إسلامية والتي يمكن مستقبلا تعديلها وتغييرها إذا وجدت مبادرات جادة، وكذلك كوادر مختصة فيما يتعلق بإدارة المصارف الإسلامية حتى تكون ناجحة، أتوقع أن هذين السببين أدى إلى عدم وجود مصارف إسلامية إلى الآن في بلادنا.

3- هل تشجعون الطلبة والشباب على دراسة هذا التخصص في بلادكم؟

- بلا شك؛ نظرا لأن البنوك الإسلامية أصبحت مرغوبة وأصبحت جدواها ملحوظة في كثير من الدول، وكثير من البنوك الإسلامية بدأت تفتح فروعا في دول غربية، وهذا شجع كثير من المؤسسات أن تفكر في هذا المجال، ولكن بلا شك أن أول الخطوات التي كان يجب أن يقوموا بها هو إرسال بعثات طلابية لدراسة التخصص (المصارف الإسلامية) وهناك عدد من الطلبة يدرسون بالفعل هذا التخصص، ويمكن الاستفادة من الطلاب الذين درسوا تخصصات مشابهة في وأتوقع أنه من السهولة تأهيل هذه الكوادر التي درست المالية ودرست المصارف لإدارة المصارف الإسلامية.

4- ما هي العوامل التي يمكن أن تسهم وتنجح إنشاء أعمال مصرفية إسلامية في مقدونيا؟

- **هناك العديد من العوام:**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بداية تكوين وتأهيل الكوادر الذين سيكونون قادرين على إدارة مثل هذه المؤسسات المالية الإسلامية مستقبلا، ثانيا: إقناع الرأي العام بجدوى مثل هذه المصارف وفائدتها التي يمكن أن تعود على هذا البلد، وذلك بتنظيم المؤتمرات والندوات وورشات العمل بين الاقتصاديين في بلادنا وبين خبراء في مجال الاقتصاد الإسلامي وذلك ليتم إقناع الرأي العام وحتى الغرف التجارية والشركات الكبيرة ما هي المميزات التي يمكن أن تقدمها المصارف الإسلامية للدفع قدما المجال المالي والحياتي إذا تم إنشاءها. ولا شك أنه لا بد من النظر والتحرك لإزالة جميع العوائق التي يمكن أن تمنع مثل هذه الأعمال.

5- ما هي توقعاتكم المستقبلية للعمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا في حال تم إنشاءه؟

- أتوقع أنها ستؤدي إلى عديد من الفوائد وستنعكس إيجابيا على البلد، بداية على الأفراد الذين سيستفيدون من خدمات المصارف الإسلامية سواء كان ذلك بامتلاك مساكن أو بفتح مشاريع تنموية أو أعمال تؤهلهم من الحياة برفاهية. ويمكن أن يؤدي فتحها لتطوير وازدهار الاقتصاد في البلد؛ لأن هناك غرف تجارية تضم مئات من الشركات ما بين كبيرة وصغيرة ومتوسطة، والتي يديروها المسلمين الذين يتمسكون بالدين والذين يرغبون بالاستفادة من خدمات المصارف الإسلامية، وأتوقع أنها ستساهم في تطوير وازدهار الأعمال لدى الشركات التي تواجه عائقا لتطورها نتيجة عدم رغبتها بالتعامل مع البنوك التقليدية الربوية.

وأتوقع أيضا أنها ستغير الأفكار السلبية فيما يتعلق بالاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية وستغير الأفكار السائدة التي لم تقتنع إلى الآن بجدوى الاقتصاد الإسلامي لدى الكوادر الذين يشتغلون في هذا المجال، هذا وبارك الله فيكم وجزاكم الله كل خير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقابلة (3)

نوع المقابلة: مقابلة شخصية **اسم المقابل: فؤاد شعبان/ مقدونيا**

تاريخ ومكان المقابلة: الاردن- عمان 2017/2/10

صفة المقابل معه: متخصص في المصارف إسلامية

خلاصة المقابلة والأسئلة الموجهة:

1- هل يوجد هناك في مقدونيا أي أعمال مالية إسلامية ؟ وما هي حاجة الناس لهذا الأمر؟

- نحن نعرف أن في مقدونيا لا توجد أعمال مالية إسلامية، فالفكرة ليست منتشرة كثيرا بين الشعب المقدوني، ولا شك أن هناك أعمال على المستوى الفردي بإجراء عقود مضاربة أو مشاركة أو غيرها من العقود المباحة شرعا، ولكن لا يوجد شيء حتى الآن على مستوى مؤسسي، أما بالنسبة للحاجة فلا شك أن هناك حاجة كبيرة للتمويل الإسلامي وذلك للتخلص من الربا كما أننا بحاجة لدعم المصارف الإسلامية في المشاريع التنموية.

2- ما هي الدوافع التي قادتك لاختيار ودراسة هذا التخصص ؟

- تشكل لدي الدافع لدراسة هذا التخصص في بداية 2007م عندما كنت أدرس تخصص الاقتصاد، حيث عرفنا أن البنوك الإسلامية لم تتأثر بهذه الأزمة المالية العالمة ونجحت في تفادي آثارها، وكان العالم ينظر لهذه المصارف نظرة جيدة عندما حصل ما حصل. وهذا كان أحد الدوافع لأدرس المصارف الإسلامية. وهناك جانب آخر وهو أن الإسلام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيه جانب اقتصادي لا بد أن أعرفه وأفقهه، ومن الدوافع الأخرى التي قادتني لدراسة التخصص هو إنشاء مصرف إسلامي في مقدونيا مستقبلا لمساعدة المسلمين ودعمهم في هذا الجانب الذي يحتاجونه.

3- كم عدد الخبراء والدارسين لهذا التخصص في مقدونيا؟

- لا يوجد متخصصين درسوا هذا التخصص دراسة مستقلة حسب علمي، يقولون أن هناك اثنين أو ثلاثة في البلاد ولكنهم حسب علمي ليسوا متخصصين أصيلين في هذا الجانب وليس لديهم خبرة عملية طويلة فيه، ولكن إجمالا عدد المتخصصين قليل جدا.

4- ما هي أبرز الامكانيات التي تؤهل مقدونيا لإقامة أعمال مالية إسلامية فيها ؟

- من أبرز الإمكانيات التي تؤهل مقدونيا لإقامة عمل مالي إسلامي هو الأعداد الكبيرة للمسلمين في البلاد وتركزهم في مناطق متجاورة، حيث تقدر الاحصاءات أن المسلمين تزيد نسبتهم عن 40% من السكان. كما أن البيئة الاستثمارية داعمة للاستثمار الخارجي وتعطي فرصة جيدة لإنشاء مثل هذه المصارف؛ لأن مقدونيا دولة زراعية وهي بحاجة لمصرف يشاركها هذه المشروعات كما أن من أهم الإمكانات هو عدم وجود مصرف إسلامي فيها ولذلك سيكون المصرف الجديد أول مصرف من هذا النوع مما يعني عدم وجود منافسة له.

5- بنظرك ما هي أبرز العقبات التي تواجه قيام المصارف الإسلامية؟

- لعل أبرز العقبات هي القانون والتشريعات المصرفية في مقدونيا، فلا بد أن ينشئوا تشريع خاص للبنك الإسلامي وهذا قد يكون صعب نوعا ما، كما أن من العقبات التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن أن تواجه المصارف الإسلامية سوء الفهم لدى عدد من الناس تجاه العقود والخلط بينها وعدم التمييز بينها وبين العقود التي تشمل على محذورات شرعية، ومن العقبات أيضا ربط المصرف الإسلامي عند بعض الناس سواء من غير المسلمين أو المسلمين مع الجانب السياسي .

6- ما هي توقعاتك للعمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا في العقد القادم؟

- انا متفائل كثيرا وأتمنى أن نسمع قريبا بوجود مصرف إسلامي في مقدونيا وستنجح نجاحا كبيرا وستكون مثالا لغير المسلمين ليروا نظام الإسلام في الجانب الاقتصادي والعدالة فيه بجهودنا إن شاء الله.

مقابلة (4)

نوع المقابلة: عبر وسائل الاتصال **اسم المقابل: شكري راميفتش/ البوسنة**

تاريخ المقابلة: 2017/3/26

صفة المقابل معه: استاذ جامعي وخبير في التمويل الإسلامي وعضو الهيئة الشرعية لبنك بوسنة الوطني

خلاصة المقابلة والأسئلة الموجهة:

1- متى وأين بدأ العمل المصرفي الإسلامي في البلقان؟

- إن البوسنة هي أول دولة في البلقان تؤسس لعمل مصرفي إسلامي وذلك عام 2001م، وهذا يعود بفضل الله لجهود الدارسين والمطالبين من المسلمين في البوسنة، فقد كنت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قبل عشرين عاما المتخصص الوحيد في الاقتصاد والتمويل الإسلامي في البلقان، والآن الحمد لله بدأ الموضوع ينتشر أكثر فأكثر ويزداد الوعي شيئا فشيئا، وقد قامت جامعة سراييفو عام 2012م بفتح ماجستير للتمويل الإسلامي بالتعاون مع جامعة بولتون البريطانية[1]، وما هو موجود في دول أخرى في البلقان كألبانيا وسراييفو هو مجرد مايكروفاينس، ونتمنى أن نرى لهم فرجا قريبا بإقامة مصارف إسلامية في هذه الدول لابعاد المسلمين عن أثم وكبيرة الربا المنتشر في بلاد البلقان بعامة.

2- ما هي أهم العوامل التي ساعدت على إنشاء مصرف إسلامي في البوسنة، وما هي توقعاتكم بالنسبة للبلقان؟

- تم دعم المصرف الإسلامي في البوسنة من قبل البنك الإسلامي للتنمية IDB وهذا أحد أسباب نجاحه، كما أن البنك كان يقدم وما زال عددا من الخدمات الاجتماعية للمجتمع منها: تقديم القرض الحسن، وتقديم المنح التعليمية للطلاب، وتمويل الأمور الدينية كالحج والتعليم ومساعدة المهجرين في الرجوع إلى بلادهم إلى غير ذلك.

بالإضافة إلى أن البنك الإسلامي ملتزم بتعاملاته بالحلال ويبتعد عن الشبه قدر المستطاع وهذا ما قاده إلى تحقيق أكبر نسب نمو في البوسنة مقارنة بالبنوك التقليدية.

3- لماذا يحقق العمل المصرفي الإسلامي نجاحا في البوسنة؟

- في الحقيقة يعود هذا الأمر لأن الإدارة في المصرف الإسلامي تقدم أعمالا بطريقة احترافية وخدماتهم توازي إن لم تفق كثير من البنوك التقليدية، وهذه من أهم النقاط التي

[1] وقد زار الباحث هذه الجامعة وهذا القسم في نوفمبر/2015م وتحدث مع الدكتور رئيس القسم عن أهم القضايا التي تواجه التمويل الإسلامي في البوسنة، وقابل بعض الطلبة، واطلع من خلال مقابلاته على مجريات العملية التعليمية في هذا المجال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجب أن يركز عليها المستثمرين، أن تكون الإدارة واعية وحكيمة وتستقطب الجمهور بخدمات ممتازة، فمجرد أن المصرف هو مصرف إسلامي لن يؤهل لنجاحه إن لم تكن الخدمات بالشكل المطلوب. كما أن بث الوعي عن طريق جامعة سارييفو وتزويد المجتمع بمتخصصين في هذا المجال ييسر عملية انتشاره وتقبله في المجتمع، خاصة وأن الشعب البوسني شغوف للإسلام ومحب له ويريد الاستقلال بالمعاملات المالية بطريقة إسلامية بعيدة عن الربا والمحرمات.

المقابلة (5)

- **نوع المقابلة: شخصي/ انجليزي اسم المقابل: ألكسندر رادوميروفتش**
- **تاريخ المقابلة: 2017/2/25**
- **صفة المقابل معه: مسؤول خدمة قطاع العملاء للشركات في بنك سبارسكا**
- **خلاصة المقابلة والأسئلة الموجهة:**

1- ماذا تعتقد بخصوص إمكانية إنشاء مصارف إسلامية أو تشاركية في مقدونيا؟

- أظن أنه من الأسهل أن يفتح مصرف إسلامي في مقدونيا عن طريق شراء بنك قائم وعامل في مقدونيا، لأن هناك إجراءات –قد تأخذ وقتا- في حال أرادوا فتح مصرف من البداية، وأنا ليس عندي شك أن المصرف الإسلامي له إمكانية في السوق المقدوني بالرغم من وجود عدد من البنوك التجارية في مقدونيا لأنه نوع جديد من التمويلات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- ما هي التحديات التي يمكن أن تواجه هذا النوع من المصارف لبدء العمل؟

- أظن أن أبرز تحدي للمصارف الإسلامية يكمن في توعية أكبر للشعب تجاه مفهوم المصارف الإسلامية حيث لا يوجد معلومات كثيرة عند الشعب حول هذا النوع من المصارف، فلا بد من توفير تعليم في هذا الجانب.

3- هل أنت على استعداد لدراسة مبادئ الاقتصاد والتمويل الإسلامي في حال تم إنشاء مصرف من هذا النوع في البلاد؟ وهل أنت على استعداد للعمل في مثل هذا البنك؟

- أنا عندي خمسة سنوات خبرة في البنك النمساوي هنا في مقدونيا وكنت على تعامل صارم مع القوانين والاجراءات في هذا البنك، وأنا أرغب أن أرى هذا النموذج من البنوك في مقدونيا وأن أفهم وأرى كيف يعمل على أرض الواقع، وأن أرى فائدته علي كخبير في القطاع المالي.

4- هل تعتقد أن البنك الإسلامي يمكن أن يسهم في التنمية الاقتصادية؟

- نعم يجب أن يكون هناك تنمية اقتصادية جراء فتح هذا النوع من المصارف، فإقامتها مما يدعم النمو الاقتصادي في البلاد، ومما سيزيد معدلات التوظيف في مقدونيا. وأنا أعتقد أن هناك فوائد لدخول البنوك الإسلامية السوق المقدونية ولا يوجد هناك مساوئ لذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية:

1- البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، طبعة دار الرسالة ناشرون، 2009م

الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، طبعة دار الرسالة ناشرون، 2011م

2- الخرائطي، محمد بن جعفر، مكارم الأخلاق ومساوئ الأخلاق، الموسوعة الشاملة

3- خوند، مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، جونية: دار رواد النهضة، 1994م

4- الدوري، قحطان، الاحتكار وآثاره في الفقه الإسلامي، كتاب ، الاردن، عمان، 2011م

5- الزرقا، مصطفى أحمد، "عقد الاستصناع ومدى أهميته من الاستثمارات الإسلامية المعاصرة"، ط1، دارس النفائس

6- السبهاني، عبد الجبار، الوجيز في التمول والاستثمار، مطبعة حلاوة، الاردن، اربد، الطبعة الأولى، 2011م

7- سعود، محمد ربيعة، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته، ط1، منشورات مركز المخطوطات والتراث

8- شيبتيم كريديه وآخرون، الإسلام والمسلمون في مقدونيا الماضي والحاضر، دار الرشاد، بيروت، 2006م

9- بن عاشور، الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، نشر دار النفائس، 2001م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10- العلي، صالح حميد، المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، سوريا، دمشق، من إصدار مركز دراسات الاقتصاد الإسلامي، 2008م

11- قحف، منذ، أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، كولالمبور، ماليزيا، 2011

12- المرطان، سعيد بن يعد، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، 2007م

13- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح الإمام مسلم، طبعة دار الرسالة ناشرون، 2009م

الهرش، نافذ، الصكوك الإسلامية حقائق وأرقام، صادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 2010م

الرسائل والأبحاث العلمية:

14- ارزيقات، سعدي محمود، المصارف الإسلامية في فلسطين: مشكلات وتحديات وحلول، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2008م

15- أبو بكر، محمد علي، العمل المصرفي في نيجيريا الإمكانيات والتحديات، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2008م

16- بلعباس، عبد الرزاق، التمويل الإسلامي في فرنسا، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز في جدة، 2008م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17- حطاب، كمال توفيق، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، بحث مقدم لمؤتمر بعنوان (دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2002م

18- حطاب، كمال، نحو سوق مالية إسلامية، بحث تمهيدي، جامعة اليرموك

19- خيط، وهبة محمد، المصرف الإسلامي في الأراضي المحتلة عام 1948م، الإمكانيات والتحديات، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن 2008م

20- أبو رحمة، سيرين سميح، "السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة"، رسالة ماجستير صادرة عن الجامعة الإسلامية في غزة، 2009م

21- رمضاني، ناصر مهدي، جذور الثقافة الإسلامية في جمهورية مقدونيا، رسالة ماجستير(اليرموك)، اربد، الأردن، 2010م

22- زعبنوت، محمد بن علي، تطبيق المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان: المعوقات والحلول، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2011م

23- زعبنوت، محمد علي، تطبيق المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان: المعوقات والحلول، رسالة ماجستير (اليرموك)، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، 2011م

24- سمحان، حسين، رقابة البنك المركزي على سيولة المصارف الإسلامية وأثره على توظيف الأموال: دراسة تحليلية لتعليمات البنك المركزي الأردني، الأردن، جامعة الزرقاء، 2011م

25- آل شريدة، عبيد، معوقات المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2013م

26- الشكري، علي محمد، مدى إمكانية تطبيق نظام مصرفي في ليبيا، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

27- أبو غدة، ما للمصارف الإسلامية وما عليها، بحث منشور في كتاب بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، طباعة مجموعة البركة المصرفية، البحرين، المنامة، الطبعة الأولى، 1430 هـ 2009 م

28- محمود، فاضل مرشد، المعالجة الضريبية لمعاملات المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة النجاح، 2005م

29- مرازقة، عيسى، البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الإسلامي: دراسة حال مصرف أبو ظبي، نشر معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير بفيفري، 2011م

30- المشهراوي، أحمد حسين، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2003م

31- مصطفى، مصطفى ابراهيم، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الأمريكية المفتوحة في مصر – القاهرة، 2006م

32- الوادي، محمود حسين، الآثار الرقابية والاقتصادية لرقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية، الاردن، جامعة الزرقاء، 2009م

ثانيا: المراجع الأجنبية:

33- Islamic financial service industry stability report 2016, IFSB

34- Competitiveness strategy and action plan of the republic of Macedonia 2016-2020, no publishing information.

35- Electronically published, National economic reform program for republic of Macedonia, 2015

36- World Islamic banking competitiveness report 2016, pg.10, EY

37- Islamic finance in Europe, 2014, Delloitte.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

38- Sukuk report 5th edition, 2016, by international Islamic Financial market institution, page 26

39-Sherief and Amer, knowledge and awareness of Islamic banking in Macedonia: an empirical evednace, journal of globanl economics and entrepreuiralship, 2016

40- Biliana and Bojnec, Development in agricultural and rural capital market of the FRYM, No.9, October 2011

41- Boshkoska, Meri, The profitability of banking sector in Republic of Macedonia, published by Canadian Center of Science and Education, International Journal of Economics and Finance, Vol.5 No.3, 2013, , September 2013, Munich archive

42- Govacev, Goran, Financing agribusiness by state developments banks – in the case of Macedonia, Jornal of Economics and Development.

43- Varcic, Alikda, Trueky's Role in the western Balkan, published by German institute for international and security affairs, page 24, on 11 Dec 2016, Berlin

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1- موقع البنك الوطني المقدوني: http://www.nbrm.mk

2- موقع وزارة الاحصاء المقدونية: http://www.stat.gov.mk

3- موقع خبراء التمويل الإسلامي: https://ifinanceexpert.wordpress.com

4- موقع معلومات اقتصادية اوربية: https://.ieconomics.com

5- موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: http://aaoifi.com

6- موقع مجلس خدمات البنوك الإسلامية: www.ifsb.org

7- موقع البنك المركزي الاردني: www.cbj.gov.jo

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

8- موقع يقدم معلومات تمويل عن مقدونيا: https://thefinancialbrand.com

9- موقع المجمع الفقهي الإسلامي الدولي: www.iifa-aifi.org

10- موقع يقدم احصاءات عن أعداد المسلمين في أوروبا:
http://www.muslimpopulation.com/Europe

11- موقع المجتمع اليهودي في مقدونيا: www.jewishcommunitybitola.mk

12- موقع يتحدث عن القطاع البنكي في أوروبا: https://thebanks.eu

13- موقع هيئة تشجيع الاستثمار المقدونية: http://www.investinmacedonia.com

14- موقع مجموعة البركة: www.albaraka.com

15- موقع ويكيبيديا: https://en.wikipedia.org

16- موقع موسوعة الانسايكلوبيديا: http://www.encyclopedia.com

17- موقع جريدة الجارديان البريطانية: https://www.theguardian.com

18- موقع الجزيرة http://america.aljazeera.com

19- جريد شيب ميديا: www.shipmedia.com

20- جريدة المسبار: http://www.almesbar.net

21- موقع جريدة الجاسر الكويتية: www.algesr.nl

22- جريد الحرية: http://www.hurriyetdailynews.com

23- موقع جريدة السبيل: http://assabeel.net/

24- جريدة لايمب : lajmpress.com

25- جريد كابيتال: www.kapital.mk

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Ahmad, Muneer Maher**, "Prospects Of Islamic Banking in Macedonia, Possibilities and Challenges"**

Maysa'a Munir Milhem

The aim of this study is to explore and stand on the reality of Macedonian economy and the possibility of establishing Islamic banking operations and challenges. Furthermore, it aims to diagnose prominent obstacles and reality, based on the data collected from interviews of official and non-official respondents beside statistical analysis of the data collected. In addition, the researcher recommends Islamic banking operation in the Republic of Macedonia to help solve some of the challenges of the economy in the Republic. The researcher observed and highlights the mistakes that happened to countries that wanted to establish Islamic banking operations and tries to avoid them in the future. The result of the study shows no evidences of Islamic financial or banking in Macedonia even though there is a wide range of Muslim people in the Republic. However, the government shows negative reluctance towards Islamic banking nor pressure or specified laws that can restrict Islamic banking operations in Macedonia till now. Although this may true, the study shows the presence of Islamophobia among the non-Muslims due to the Islamic banking operations. On the whole, details of Islamic banking constructions in the Republic of Macedonia depend on the momentum of investors to enter into the country and grasp opportunities available for them.

Keywords: Islamic banks, Macedonia, Islamic Finance, possibilities and challenges.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com